

مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

سلسلة مداخلات
وأوراق نقدية

الديمقراطية الفلسطينية

أوراق نقدية

موسى البديري
جورج جقمان
جميل هلال
عزمي بشارة

الديمقراطيـة الفلسطينية

أوراق نقديـة

موسى البديري　　جميل هلال
جورج جقمان　　عزمي بشارة

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلـف ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف

مواطن – المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة.

A Critical Perspective on Palestinian Democracy

Musa Budeiri　　**Jamil Hilal**
George Giacaman　　**Azmi Bishara**

P.O.Box: 1845, Ramallah, West Bank
April 1995

مواطـن – المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة
ص.ب ١٨٤٥، رام الله

الطبعـة الأولى – نيســان ١٩٩٥

أضـواء للتصميم الفني والمونتاج/ رام الله

المحتويات

تمهيد

يحتوي هذا الكتاب على أربعة اسهامات مستقلة، كل منها قائم بذاته، غير انها جميعها تتعرض للعلاقة بين الديمقراطية والحياة السياسية الفلسطينية. ويقدم الجزء الأول بقلم موسى البديري مراجعة تاريخية لتطور الحركة الوطنية الفلسطينية مع اهتمام خاص برصد موقع الديمقراطية في تاريخ تطور هذه الحركة منذ بداياتها حتى وقتنا الحاضر. وقد نشرت هذه الدراسة في كتاب **حول الخيار الديمقراطي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران، ١٩٩٤) ولم يجري نشرها في الأرض المحتلة من قبل.

ويحتوي الجزء الثاني على ثلاثة مقالات، الأولى بقلم جميل هلال اعدت خصيصا لهذا الكتاب، والثانية بقلم جورج جقمان وهي مبنية على ورقة قدمت في مؤتمر في جامعة بيرزيت عقد في أيار ١٩٩٤، وقد جرى ادخال بعض التعديلات عليها. والثالثة بقلم عزمي بشارة وهي مبنية على عدة محاضرات القيت حول الموضوع وقد جرى كتابة القسم الأكبر منها مجددا لغرض نشرها في هذا الكتاب.

الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية

موسى البديري

قال هامبتي بنبرة ازدراء: "حين أستعمل في كلامي كلمةً ما فهي لا تعني سوى ما أريد لها أن تعنيه - لا أكثر ولا أقل".

قالت أليس: "المسألة هي هل تستطيع أنت أن تجعل الكلمات تعني أشياء مختلفة؟"

قال هامبتي دامبتي: "المسألة هي من يكون السيد - هذا كل ما في الأمر."

- "{أليس} في المرآة" -

أولا: الديمقراطية الحقيقية والمتصورة

مع أن الإجماع معقود اليوم على أن الديمقراطية هي شيء حسن ومرغوب فيه، غير أن محاولة إعطاء مفهوم كلمة الديمقراطية معنى محدداً تؤول في أغلب الأحيان الى بلبلة. وليس هذا بالأمر المستغرب، فقد غيرت كلمة الديمقراطية معناها أكثر من مرة. وقد أدى استخدامها على مدى الزمن بشكل يوحي بمعان مختلفة ومتضاربة الى غموض أخذ يتزايد بتزايد أنصارها (Benoist, 1993). وقد صارت الديمقراطية تعني اليوم اكثر من أي وقت مضى هيكلا تنظيميا معيناً، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ولم تكن هذه هي الحالة دائماً في التاريخ، ولو أن هذا أمرٌ يُنسى بسهولة. وفي حين أن هذا النسيان التاريخي شيء يمكن فهمه كموقف عقائدي فإن الجدير بالملاحظة هو حاجة أنظمة حكم وحركات سياسية مختلفة الى رفع راية الديمقراطية رغم أنها أبعد شيء عنها. والأمر المقلق هو سرعة المؤسسات السياسية في الدول

الديمقراطية الليبرالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في مباركة هذه الادعاءات رغم علمها كل العلم أنها مدعيات تافهة. وهذه الظاهرة ذاتها هي جزء لا يتجزأ من المعنى الجديد لمصطلح الديمقراطية، وهو المعنى الذي اكتسبه المصطلح في أعقاب انتهاء المنافسة بين القوى العظمى، والشيوع المؤقت للنموذج الديمقراطي الليبرالي المتمثل بالدولة الرأسمالية، وبالإقرار التام بأن السوق هو الحكم الفصل والمنظّم والإله الأعلى للإنسانية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. إن المصطلح قد اكتسب مغزى أخلاقياً، لا بل يكاد يكون دينياً بنظر البعض، يستعصي على التحليل والفهم.

كانت الديمقراطية تعني في الأصل الحكم من قبل عامة الشعب. وبهذا المعنى، وحتى قبل ظهور المجتمع الطبقي الحديث، كانت الديمقراطية شأناً طبقياً. إنها كانت تعني أن السلطة يجب أن تكون بيد الطبقة الأكبر عددا من الفقراء وغير المتعلمين ومن الذين لا يمكلون شروى نقير. ولهذا كانت الديمقراطية مهابة الجانب ومرفوضة من قبل المتعلمين والمثقفين والأغنياء. وكانت في أيام اليونان القديمة تعتبر بنظر المتنورين والمتعلمين من أسوأ أنواع الحكومات وأردأ أنواع المجتمعات التي يمكن تصورها. كان حكم الشعب (مرادفاً لحكم الرعاع) يعتبر خطرا يهدد القيم التي يعتز بها مجتمع متحضر ومنظم. إنه حكم من شأنه الحد من الحرية الفردية وهو يؤدي إلى الفوضى. وقد أجمع على هذا المفكرون السياسيون التقليديون ابتداءً من عصر أفلاطون حتى أواسط القرن التاسع عشر. ولم تكتسب الديمقراطية معنى ايجابيا إلا بعد ميلاد الأفكار العصرية في الاشتراكية والمساواة والتحرر. وبعد كفاح طويل من أجل حق الاقتراع العام أصبحت الديمقراطية بالتدريج شكلا مشروعا من أشكال الحكم المقبولة والمرغوب فيها.

وقد أضحى مصطلح الديمقراطية الآن محاطاً بهالة إيجابية . ومع أن مفهوم "سلطة الشعب" ومفهوم "إرادة الشعب" هما من المفاهيم المبهمة فإن الديمقراطية

كما تجري الدعوة إليها اليوم ترتبط بشكل أو بآخر بفكرة الحكومة التمثيلية. إن مفتاح الحكومة التمثيلية هو التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية، ولو أن هذا يبدو مغايراً للفهم الكلاسيكي للديمقراطية. فالنظرية الديمقراطية الكلاسيكية تتطلب، على النقيض، أن يكون المشاركون في العملية الانتخابية من ذوي الاطلاع والتدبير وأن يكونوا محايدين. والحق أن هذا ينطبق على ممارسة العمل السياسي بصفة عامة. إن التصويت (وهو أبرز أشكال المشاركة في الحكومة الذاتية) يلزم المصوّت بأن ينظر إلى المصلحة العامة لا إلى مصلحته الخاصة الضيقة، وألا ينسى أبداً هذا الالتزام الأخلاقي.

إن من الضروري، قبل محاولة البدء باستقصاء العلاقة بين الديمقراطية وحركات التحرر والاستقلال الوطني، أن نجرب حصر المصطلح ووضع شيء من المحتوى الملموس فيه بعيدا عن الوسط الأخلاقي والبياني. ماذا تعني الديمقراطية فعلياً في التطبيق؟ هل تشير إلى شكل بعينه من الحكومة؟ إلى نظام بعينه في اختيار الحكومة؟ هل تنطوي على حكم الأغلبية؟ وهل تعني الحكم من قبل أغلبية الشعب؟ هل هي حكومة بواسطة الشعب ومن أجله؟ هل هي حكومة بالقبول والموافقة؟ وأين هو موقع السيادة؟ هل الديمقراطية هي مجرد طريقة للاختيار بين مجموعة من النخب المتنافسة ذلك أن خير الحكومات ما هي إلا حكومة الحكماء وهؤلاء هم دائماً قلة؟ أم هل السلطة الشعبية هي الجوهر الأساسي للديمقراطية، الجوهر الذي من دونه لا نحظى إلا بالشكل دون المحتوى؟ والواقع أن هناك تعريفات للديمقراطية هي في عددها بعدد الأسئلة التي ذكرنا بعضها.

وينشأ الارتباك السائد في هذا الشأن من اعتبار الشكل المثالي للديمقراطية مماثلاً للشكل الذي أتخذته في الديمقراطيات الليبرالية الغربية. إن هذا الشكل الأخير لا علاقة له بالشكل الأثيني للديمقراطية. إن الديمقراطية بالمعنى اليوناني الكلاسيكي تعبّر عن نمط معين من المجتمع لا عن شكل معين من

الحكومة. فديمقراطية أثينا كانت تعني عدم وجود فاصل بين الدولة والمجتمع. وكان هذا يعني في حقيقة أمره عدم وجود جهاز ممتهن للدولة ووظيفته الوحيدة هي إدارة شؤون المواطنين. كان مجموع المواطنين يحكم نفسه مباشرةً من خلال المشاركة الفعالة في إدارة شؤونه. وكانت المشاركة في الحكومة واجبا يقع على عاتق كل مواطن من المواطنين. أما النموذج الديمقراطي الحاضر فلا يدعي شيئاً من هذا القبيل. إنه نموذج يرفض مشاركة المواطن، أي ما صار يسمى بالديمقراطية المباشرة، وذلك على أساس أن هذه المشاركة هي، في أحسن الأحوال، أمر غير عملي. إن الدعاة المخلصين لنظرية "النخبة" يريدون حماية الديمقراطية من " المشاركة الواسعة للجمهور العام ومن رأي الجمهور العام". بيد أن التطبيق السياسي الحالي، الجاري في الدولة الديمقراطية الليبرالية، لا يلبي بالضرورة المعيار الذي يطرحه دعاة النموذج. إن الديمقراطية بصفتها الحكومة التي تمثل أغلبية الشعب ليست سهلة التحقيق. ففي كل من الولايات المتحدة وبريطانيا نجد أن المشاركة في العملية الانتخابية منخفضة نسبياً في (انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة، كان حجم المشاركة ٣٨,٧٪ من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع). وفي بريطانيا، على سبيل المثال، وجد أنه ما من حكومة بريطانية واحدة كانت قد انتخبت، في خلال الأربعين سنة الأخيرة، حتى ولو بأغلبية بسيطة من الأصوات التي أدلي بها. إن الحكومة في التطبيق العملي إنما تنتخب من قبل أكبر اغلبية للمصوتين وتكون بذلك ممثلة لهذه الأغلبية. لذا، فإن أغلبية المشتركين في التصويت إنما تحكمهم حكومة ليست من اختيارهم. وهذه الحصيلة لطريقة عمل النظام ينبغي ألا تفاجىء أحداً من المطلعين على تطور الكفاح من أجل الاقتراع العام والعلاقة الوثيقة بين الكفاح من أجل الديمقراطية والكفاح من أجل تغيير المجتمع بأسره. و "الديمقراطية القائمة فعلاً" قد تطورت منذ توسيع حق الاقتراع العام ليشمل جميع مواطني الدولة من سن معينة، وهذه الديمقراطية

هي شأن حديث نسبياً. وقد وصفها أحد دعاتها المتحمسين كما يلي: "إن الديمقراطية كنظام حكم هي نظام تمارس بواسطته الدولة سلطة على الأفراد والجماعات الموجودين فيها. وأكثر من هذا فإن الحكومة الديمقراطية، كغيرها من الحكومات الأخرى كلها، إنما هي لتثبيت وجود نوع معيّن من المجتمع، ونوع معيّن من مجموعة العلاقات بين الأفراد، ومجموعة معينة من الحقوق والمطالب التي يدعي بها الناس بعضهم على بعض على نحو مباشر وغير مباشر معاً، وذلك من خلال حقوق الملكية. إن هذه العلاقات ذاتها هي علاقات سلطة ..." (Macpherson, 1971) .

إن هذه الفقرة التي كتبت في أوائل الستينيات هي فقرة صريحة بشكل مذهل. ومن العسير قراءة أمثالها اليوم. بل إن دعاة النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي سيجادلون في أغلب الظن ضد مشروعية هذا الكلام مصرّين على القول إن الديمقراطية تخدم في تطبيقها العام حاجات الشعوب والأمم والعناصر والأجناس والمعتقدات والطبقات الاجتماعية قاطبة، وتلبي رغباتها كذلك. على أن الديمقراطية، في واقع الأمر، قد أعيد تعريفها فضيّق معناها وخفّف منه، لكي يتفق المصطلح مع الاعتقاد الملحّ بضرورة الحكم من قبل النخبة، وفضائل هذا الحكم. إن التمثيل ذاته قد أضحى وسيلة للحد من المشاركة والسيطرة الشعبيتين، ووسيلة للاحتفاظ بسلطات الحكومة اليومية وجعلها في أيدي النخبة. كان جوهر الديمقراطية في أثينا يعني على الدوام ذلك المقوّم من مقومات المشاركة ألا وهو السلطة الشعبية والسيادة الشعبية. ولكنّ من متناقضات الأمور أن يلغى هذا المقوّم المركزي حين حظيت الديمقراطية بالقبول. قد يجادل البعض بالقول دفاعاً عن الهيكل القائم بأن المشاركة استمرت في الوجود، وأن هذه المشاركة اتخذت شكل الضغط وجماعات المصالح. فقد حلت الجماعات محل الأفراد، وقد استُبدلت الطريقة الديمقراطية ذاتها وحلّت محلها السلطة الشعبية باعتبارها لبّ النظام الديمقراطي، وقد وصف ذلك أحد الدعاة

المتحمسين قائلاً: "بأنه ذلك الترتيب المؤسسي من أجل التوصل إلى قرارات سياسية فيكتسب الأفراد بموجبها سلطة القرار بواسطة كفاح يتنافس على أصوات الناس"(Schumpeter) . وأثنى على الأمر أيضاً أحد المنظرين الأساسيين، وفي رأيه: "إن العنصر المتميز والقيّم جداً من عناصر الديمقراطية هو تشكيل نخبة سياسية عن طريق كفاح يتنافس على أصوات ناخبين سلبيين في غالبيتهم" (Lipset).

إن مفهوم "الناخبين السلبيين" يتخذ أهمية مثيرة للاستغراب في كتابات عدد من دعاة النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي. والذي يثير الدهشة أنه مفهوم لا يدعوهم إلى القلق، بل، على العكس، يدفعهم إلى النظر إليه نظرة الموافقة والتأييد. هذا ويكتب بعض المنظرين السياسيين قائلين : إن الاهتمام أو النشاط الشعبي الزائد عن الحد يمكن أن يؤدي إلى حركات جماهيرية مخربة للحرية وللديمقراطية ذاتها، كما يقول البعض الآخر منهم: "إن الاعتقاد بأن وجود مستوى مرتفع جداً من المشاركة هو في صالح الديمقراطية دائما إنما هو اعتقاد غير صحيح" (Lipset, Kornhauser, Lipman). وهذا الموقف نابع من عدم ثقة بالجماهير، وهو الموقف المحافظ ذاته الذي عبّر عنه منظرون سياسيون مثل بيرك (Burke) الذي تحدث عن "الجمهور الوحشي"، ومثل ميل (Mill) الذي تحدث عن "القطيع العام". أما الرأي الأكاديمي الحالي فهو يرى أن عدم اكتراث الناخبين صار ضرورياً للمحافظة على الاستقرار، إذ إن "المشاركة الجماهيرية تقرن بالاضطراب الاجتماعي وبالميل نحو التوتاليتارية" (Deegan 1993). وهكذا نجد في "النظرية الديمقراطية الجديدة" وفي "نظرية التنافس في الديمقراطية" دعوةً إلى نظام سياسي يقوم على وجود "أغلبية لا مبالية وغير مكترثة نسبياً في فترات الانتخاب". إن الديمقراطية تتكون من المنافسة الحرة على الأصوات، وهذه منافسة بين المجموعات النخبوية، ولكن حداً أدنى فقط من المشاركة الشعبية يعتبر ضرورياً ومفيداً. إن عدم وجود

القلاقل الاجتماعية هو شرط مسبق لنجاح مثل هذه العملية. لذلك فإن المؤهل لها هي تلك الأقطار ذات المستوى المرتفع من المعيشة وذات معدل الدخل المعقول للأفراد دون غيرها من الأقطار، حيث إن الغالبية الساحقة من سكان المعمورة هم غير لائقين لممارسة سياسات ديمقراطية من هذا النمط، لأن الفقر والأمية والجوع والجهل من شأنها أن تجعل الشعوب-في أكثر الظن- غير قادرة على الحفاظ على الديمقراطية بنظر دعاة النموذج. وسنعود إلى بحث هذا الموضوع في ما بعد.

إن القصور في التطبيق الديمقراطي الحالي أمر واضح للعيان. فالافتراض الأساسي الذي يفترضه المبدأ الديمقراطي هو أن الأمور إنما يجري حلها وفق إرادة الأغلبية حين يتعذر الاتفاق عليها من الأطراف المعنية. ولكن وجود أقليات دائمة في المجتمعات الديمقراطية، أقليات يجري تجاوز مطامحها ورغباتها، بل حتى وجودها، كما يجري تجاهلها وذلك من قبل عملية صنع القرار الجماعية، هذه الأقليات غالباً ما تقود إلى حرمان قطاع كبير من المجتمع من حق التصويت. وفي مثل هذه الحالات لا تكون ديمقراطية الأغلبية قادرة على العمل. ويمكن أن نضرب على ذلك مثلاً بإيرلندا الشمالية ذات الأقلية الكاثوليكية الكبيرة. فبموجب المبدأ الديمقراطي السائد ينبغي أن تكون إرادة الأغلبية كافية لوضع السياسة. أما في التطبيق، فلم يكن الأمر هكذا، مما أدى إلى نزاع مسلح مستمر، وهو نزاع أدى بذاته إلى تعميق الانقسامات التي تفصل الأغلبية البروتستانتيّة عن الأقلية الكاثوليكية في الإقليم.

هناك مشكلة أخرى، وهي كذلك مدعاة للانقسامات، وهذه المشكلة هي الوجود المفترض لقيم مشتركة بين المواطنين كافة في المجتمع. إن الإرادة العامة التي قال بها "روسو" لا مكان لها في المجتمعات المعاصرة، وهي مجتمعات تعددية ومتباينة بطبيعتها. وهذا يدعو إلى الحاجة للتوصل إلى الإجماع، أو إلى الحل الوسط بشأن ما يمكن أو لا يمكن عمله ما بين المصالح والجماعات المتنافسة

في ما بينها. وقد قال بعض المنظرين السياسيين، في هذا الصدد، إنه من غير الممكن للديمقراطية الانتخابية أن تستمر في البقاء إلا بتجاهل المظالم الاجتماعية الكبيرة لكي لا يجري استعداء جماعات المصالح القوية. وهناك في الجانب الآخر القول، بأنه لكي تستطيع اللديمقراطية البقاء من دون أن تصبح مصابة بالشلل، فإنه يجب أن يكون المجتمع قائماً على أساس درجة كبيرة من المساواة الاجتماعية والاقتصادية. فالمساواة السياسية لن تكفي بذاتها وحدها. وكان روسو قد قال منذ أمد طويل، وأصاب في قوله، بأن وجود التفاوت الكبير في المساواة في مجتمع ما سيمنع ظهور إرادة مشتركة أو مصلحة مشتركة من شأنها أن تجمع صفوف الشرائح الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها ذلك المجتمع.

وفي حين أن المساواة السياسية الشكلية هي المبدأ الذي يتجسد في امتلاك كل مواطن من المواطنين لصوت واحد، فإن عدم المساواة في الثروة والقوة الاقتصادية هي بذاتها شكل من أشكال عدم المساواة السياسية. إن هذا يتناقض مع مبدأ المساواة في القوة السياسية المعبّر عنه في شعار "شخص واحد، صوت واحد". ثمة أشكال أخرى من عدم المساواة: الاجتماعية منها والعنصرية والجنسية، تتعارض كذلك مع مبدأ المساواة السياسية. وفي "الديمقراطيات القائمة فعلاً" ثمة أشكال صارخة من عدم المساواة في توزيع السلطة السياسية في مجالات شتى. ومن نافلة القول إن القوة الاقتصادية هي قوة سياسية، هذا ولم يكن من غير الملحوظ أن مبدأ المساواة يقتصر تطبيقه على الأصوات فقط، في حين أن أشكال السلطة السياسية كلها إنما يجري توزيعها بمقتضى "عدم التساوي الفاضح" الذي تحفل به السوق الرأسمالية المالية.

أما قضية القبول، وهي حجر آخر من أحجار الزاوية في النظرية الديمقراطية، فإنها قضية لا تؤخذ كذلك على علاتها كما توحي في الوهلة الأولى. وغالباً ما

تطرح هذه القضية بشكل يبدو أنه يشير إلى أن القبول هو جوهر الحكومة الديمقراطية. ولكن من غير الواضح في التطبيق، هل ان الديمقراطية هي وسيلة من وسائل تحقيق قبول الناس بما تريد أن تقوم به الحكومة أم أن على الحكومة أن تعمل وفق رغبات الناس. وهذان الأمران مختلفان كلياً وهو جليّ. مع هذا فإن القبول موجود في كلتا الحالتين، أو أن من الممكن "صنعه" كما قيل (Chomsky, 1989). والأكثر من هذا إرباكا هو الإمكانية النظرية بأن من الممكن للناس القبول بإلغاء الديمقراطية ذاتها. فهل القبول يعدّ مشروعاً بهذا المعنى؟ هل إن الدكتاتورية القائمة على دعم شعبي هي دكتاتورية ديمقراطية؟ لقد جرى تنصيب عدد من الدكتاتوريين في السلطة واستمروا ينالون الدعم الشعبي. وفي الشرق الأوسط، وفي غيره بالتأكيد، تخوض الأحزاب السياسية الانتخابات بموجب مناهج غير ديمقراطية (وأحيانا بموجب مناهج مناهضة للديمقراطية) وتحظى مع ذلك بدعم شعبي هائل. ومن الواضح أن الديمقراطية كانت ولم تزل تعتبر غير كافية بنظر أولئك الناخبين بالذات. فثمة مبادىء أسمى هي فوق الديمقراطية. وهذا يمكن أن يتخذ إما شكلاً معنوياً وإما شكلاً مادياً.

إن مشكلة القبول في الديمقراطيات القائمة فعلاً يجري حلها على نحو شكلي. فالديمقراطية التمثيلية والمباشرة تُرفض باعتبارها غير عملية ومضيعة الوقت. وأدواتُ السلطة تحاول تقييد النفوذ الشعبي أو السيطرة على النظام السياسي بكل طريقة ممكنة. والسياسات الجماهيرية يتم تحاشيها بأي ثمن لأنها تتصف، بالضرورة، بنشاط منفلت يقوم به المواطنون خارج نطاق الهياكل والقواعد التي يضعها المجتمع لإدارة العمل السياسي. وما إن يقوم الناخبون باختيار ممثليهم حتى ينبغي ترك هؤلاء المنتخبين للقيام بمهمتهم بأقل ما يمكن من التدخل أو الضغط. ودور الاستفتاءات ما هو إلا "للنصح والقبول". ولا يرتبط بقضية القبول سوى مجالٌ ضيق جداً تنحصر فيه الممارسة الديمقراطية في

المجتمع. ولا يمتد نطاق القبول إلا إلى عدد قليل جدا من المؤسسات العامة (وإلى عدد من المؤسسات التطوعية التي تشكل ما يسمى عادةً بـ "المجتمع المدني"). وتظل الأعداد الكبيرة من المؤسسات المهمة للغاية، سواءً منها السياسية أو الاقتصادية، تظل تدار من قبل فئات غير منتخبة وغير خاضعة للحساب. أما في مكان العمل حيث يقضي الناس القسم الأعظم من حياتهم فلا نصيب لهم في اتخاذ القرارات التي تمسهم مباشرة. فالديمقراطية في مكان العمل هي ليست حتى على "الأجندة الديمقراطية".

بيد أن من المهم ألا ننسى حقيقة مهمة وهي أن الكفاح من أجل الديمقراطية كان مرادفاً، تاريخياً، للكفاح من أجل الحريات الأساسية. إن حق الاقتراع العام بذاته ما هو إلا خطوة أولى في الطريق نحو إقامة مجتمع ديمقراطي كامل. ولو أخذنا جوهر الديمقراطية بمعناه الضيق وهو عملية اختيار بين نخب تتنافس على الحكم فإن هذا بذاته يتطلب درجة من الحرية. فالأحزاب المتنافسة يجب أن يسمح لها بنشر البرامج وبتقديم مطالب مختلفة من أجل المنافسة. والناخبون يجب أن يكونوا قادرين على توجيه الأسئلة إلى ممثلي هذه الأحزاب وإبداء الشكوك نحوها أو تأييدها. إن الاختيار بذاته ينطوي على مناقشة، والمناقشة تحتم وجود درجة من الحرية. مع هذا تظل الحقيقة قائمة وهي أن من الممكن وجود التعددية من دون ديمقراطية، ووجود المشاركة من دون ديمقراطية أيضاً. ولكن التعددية والمشاركة هما من المحطات المهمة الموصلة إلى درجة ما من تحقيق الديمقراطية. إن الديمقراطية بصفتها سلطة شعبية ينبغي أن ينظر إليها كـ "عملية مستمرة من التفاعل المتبادل بين الحكومة والمجتمع، مع مشاركة قصوى من الشعب في اتخاذ القرارات العامة على جميع المستويات" (Arblaster, 1993) . وعلى ذلك، لا يوجد اليوم أية دولة يمكن اتخاذها نموجاً واستنساخه في أنحاء العالم.

كان النضال من أجل الديمقراطية، بالدرجة الأساسية بحثاً عن المساواة والعدالة الاجتماعية. كان النضال بحثاً، ليس فقط عن مساواة شكلية، بل عن تكوين لعالم جديد لم يوجد بعد، بحثاً عن نظام الحكم الأمثل (Utopia) اتخذ في بداياته شكلاً اشتراكياً. كانت القوى المتنفذة صاحبة الثروة والملكية والامتيازات ترى في الديمقراطية خطراً يتهددها. وقد قامت تلك القوى بمناوشات متعددة، وشنّت معارك كثيرة وذلك لغرض الحفاظ على سلطانها وامتيازاتها. ولم تتم الموافقة إلا بتردد على إصلاح العملية السياسية، ذلك الاصلاح الذي جاء حصيلة للكفاح العنيد الذي شنته حركات مختلفة في انجلترا مثل حركة "الميثاقيين" (Chartists). وقد قبلت الطبقات الحاكمة بالتخلي عن جزء من امتيازاتها وذلك للحفاظ على ثرواتها وهيمنتها. وفي نهاية المطاف، جرى بناء هيكل جديد للدولة في أوروبا، وفيه ما فيه من الإكرام لمبادىء الحرية والقبول والمشاركة. بيد أن التوترات استمرت وتمادت، وكان من الضروري أن تتواصل اليقظة لضمان عدم حدوث نكوص من أي نوع. وكان من المحتم حدوث تراجعات، كما حدث عند ظهور النازية والفاشية بين الحربين العالميتين، وكما حدث عند خيانة الوعد الذي جاءت به الثورة البلشفية. مع هذا، وبصورة عامة، نجحت الطبقات الحاكمة في إقامة هيمنتها سياسياً. أما من الناحية الاقتصادية، فإن سيادتها الطويلة والمربحة على عالم المستعمرات، قد مكنتها من إنشاء نظام اقتصادي حظي فيه مواطنيها بمستوى من المعيشة لم يكونوا ليحلموا به سابقاً. هذا، وقد قيل إن تلك الطبقات قد "استصنعت القبول" بهذا الترتيب الجديد في المشاركة في السلطة. وسواءٌ كان هذا القول صحيحاً، أم لا، فإنه لا ينكر أن الديمقراطية تعني حالياً النموذج الليبرالي الغربي، "لا أكثر ولا أقل" على حد كلام هامبتي. ننتقل الآن إلى بقية العالم حيث لم تتحقق الديمقراطية بعد.

المجتمع. ولا يمتد نطاق القبول إلا إلى عدد قليل جدا من المؤسسات العامة (وإلى عدد من المؤسسات التطوعية التي تشكل ما يسمى عادةً بـ "المجتمع المدني"). وتظل الأعداد الكبيرة من المؤسسات المهمة للغاية، سواءً منها السياسية أو الاقتصادية، تظل تدار من قبل فئات غير منتخبة وغير خاضعة للحساب. أما في مكان العمل حيث يقضي الناس القسم الأعظم من حياتهم فلا نصيب لهم في اتخاذ القرارات التي تمسهم مباشرة. فالديمقراطية في مكان العمل هي ليست حتى على "الأجندة الديمقراطية".

بيد أن من المهم ألا ننسى حقيقة مهمة وهي أن الكفاح من أجل الديمقراطية كان مرادفاً، تاريخياً، للكفاح من أجل الحريات الأساسية. إن حق الاقتراع العام بذاته ما هو إلا خطوة أولى في الطريق نحو إقامة مجتمع ديمقراطي كامل. ولو أخذنا جوهر الديمقراطية بمعناه الضيق وهو عملية اختيار بين نخب تتنافس على الحكم فإن هذا بذاته يتطلب درجة من الحرية. فالأحزاب المتنافسة يجب أن يسمح لها بنشر البرامج وبتقديم مطالب مختلفة من أجل المنافسة. والناخبون يجب أن يكونوا قادرين على توجيه الأسئلة إلى ممثلي هذه الأحزاب وإبداء الشكوك نحوها أو تأييدها. إن الاختيار بذاته ينطوي على مناقشة، والمناقشة تحتم وجود درجة من الحرية. مع هذا تظل الحقيقة قائمة وهي أن من الممكن وجود التعددية من دون ديمقراطية، ووجود المشاركة من دون ديمقراطية أيضاً. ولكن التعددية والمشاركة هما من المحطات المهمة الموصلة إلى درجة ما من تحقيق الديمقراطية. إن الديمقراطية بصفتها سلطة شعبية ينبغي أن ينظر إليها كـ "عملية مستمرة من التفاعل المتبادل بين الحكومة والمجتمع، مع مشاركة قصوى من الشعب في اتخاذ القرارات العامة على جميع المستويات" (Arblaster, 1993) . وعلى ذلك، لا يوجد اليوم أية دولة يمكن اتخاذها نموجاً واستنساخه في أنحاء العالم.

كان النضال من أجل الديمقراطية، بالدرجة الأساسية بحثاً عن المساواة والعدالة الاجتماعية. كان النضال بحثاً، ليس فقط عن مساواة شكلية، بل عن تكوين لعالم جديد لم يوجد بعد، بحثاً عن نظام الحكم الأمثل (Utopia) اتخذ في بداياته شكلاً اشتراكياً. كانت القوى المتنفذة صاحبة الثروة والملكية والامتيازات ترى في الديمقراطية خطراً يتهددها. وقد قامت تلك القوى بمناوشات متعددة، وشنّت معارك كثيرة وذلك لغرض الحفاظ على سلطانها وامتيازاتها. ولم تتم الموافقة إلا بتردد على إصلاح العملية السياسية، ذلك الاصلاح الذي جاء حصيلة للكفاح العنيد الذي شنته حركات مختلفة في انجلترا مثل حركة "الميثاقيين" (Chartists). وقد قبلت الطبقات الحاكمة بالتخلي عن جزء من امتيازاتها وذلك للحفاظ على ثرواتها وهيمنتها. وفي نهاية المطاف، جرى بناء هيكل جديد للدولة في أوروبا، وفيه ما فيه من الإكرام لمبادىء الحرية والقبول والمشاركة. بيد أن التوترات استمرت وتمادت، وكان من الضروري أن تتواصل اليقظة لضمان عدم حدوث نكوص من أي نوع. وكان من المحتم حدوث تراجعات، كما حدث عند ظهور النازية والفاشية بين الحربين العالميتين، وكما حدث عند خيانة الوعد الذي جاءت به الثورة البلشفية. مع هذا، وبصورة عامة، نجحت الطبقات الحاكمة في إقامة هيمنتها سياسياً. أما من الناحية الاقتصادية، فإن سيادتها الطويلة والمربحة على عالم المستعمرات، قد مكنتها من إنشاء نظام اقتصادي حظي فيه مواطنيها بمستوى من المعيشة لم يكونوا ليحلموا به سابقاً. هذا، وقد قيل إن تلك الطبقات قد "استصنعت القبول" بهذا الترتيب الجديد في المشاركة في السلطة. وسواءٌ كان هذا القول صحيحاً، أم لا، فإنه لا ينكر أن الديمقراطية تعني حالياً النموذج الليبرالي الغربي، "لا أكثر ولا أقل" على حد كلام هامبتي. ننتقل الآن إلى بقية العالم حيث لم تتحقق الديمقراطية بعد.

ثانياً: التجربة الاستعمارية

كان نضال الشعوب المستعمرة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أجل الاستقلال والسيطرة على مواردها الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من الكفاح العالمي النطاق من أجل الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، رغم وجود الفوارق والتباين بين قطر وآخر وقارة وأخرى. وعلينا أن نتذكر هنا أن الحريات التي حصل عليها قسراً وعنوةً أولئك الذين لم يكن لهم حول ولا طول ولا مال في ظل النظام الرأسمالي الآخذ بالظهور في أوروبا، تلك الحريات لا شبيه لها في العالم الاستعماري. فبصرف النظر عن درجة التحرر السياسي الذي تمارسه السلطة الاستعمارية في بلادها، لم تكن هذه السلطة لتسمح حتى بالحد الأدنى من الحقوق السياسية أو غيرها حين يتعلق الأمر بأهالي المستعمرات. وفي حين تمكنت الطبقة العاملة الأوروبية من تثبيت حقها بتنظيمها السياسي، وذلك للضغط من أجل مطالبها التي كانت تعتبرها مطالب عادلة، سواءُ كانت تلك المطالب سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، فإن شيئاً من هذا لم يحصل في المستعمرات. لم يكن يسمح للأهالي الأصليين بإنشاء الأحزاب أو تأسيس حركات تطالب بالاستقلال وتهدف إلى الضغط من أجل تقرير المصير وإقامة الدولة على نحو علني ومفتوح. وكان القمع القاسي هو الجزاء التقليدي المحتوم لأية محاولة ترمي إلى التنظيم الذاتي لأي غرض من الأغراض. وواقع الأمر أن السادة المستعمرين لم يكونوا قادرين على إدراك الدوافع التي تقف وراء الانتفاضات العنيفة المستمرة التي يقوم بها الأهالي الأصليون. كانت المشكلة تعرض على انها تتعلق بفرض النظام والقانون. وما كان لذلك الحال أن يكون على منوال آخر نظراً إلى التمسك بمقولة "حمل الرجل الأبيض" وتخلف الأجناس الملوّنة والسوداء.

وقد جرى في حالات استعمارية معينة في أمريكا الشمالية واستراليا وأجزاء من أمريكا الجنوبية استئصال السكان الأصليين وإبادتهم. كانت الممتلكات

الاستعمارية يجري الاستيلاء عليها بالقوة والمحافظة عليها بالقوة أيضاً. ولم يكن لا القبول ولا المشاركة جزءاً من عملية الحكم. بل حتى حين كان يجري القيام ببعض التغييرات بتردد في الوطن الأم، والتنازل عن قسط من السلطة والحكم للناس، فقد كانت شعوب المناطق الاستعمارية الأوروبية تظل خارج هذا النطاق. وما هذا بالأمر المستغرب، ففي ديمقراطية أثينا كان العبيد مستبعدين منها، كما كان يستبعد منها بالطبع نساء أثينا أنفسهن، أما في معظم الدول الأوروبية فلم تحصل المرأة على حق التصويت إلا في أواسط القرن العشرين. لهذا، لا حاجة بنا أن نحاول تفسير السبب الذي كان يدعو سكان المستعمرات الأصليين إلى اللجوء إلى العنف لتحقيق تحررهم. لم يكن أمامهم إلا هذا السبيل. وهكذا استمرت ثورات السكان الأصليين وتمرداتهم طوال تاريخ الاستعمار الطويل، استمرت تنشب دون هوادة ضد الحكم الأجنبي بأشكال مختلفة.

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتضع حداً فاصلاً في أوروبا نفسها، وفي ما يتعلق بالشعوب المستعمرة كذلك. وتأسست عصبة الأمم وأعلن عن قيام نظام عالمي جديد مؤسس على مبادىء حق تقرير المصير الوطني وحرية الأمم جميعاً كما ورد في نقاط الرئيس الأمريكي ودرو ولسون (Woodrow Wilson) الأربع عشرة. وعلى الرغم من الكلام المعسول والطرح الجديد لم تأت الحرب لشعوب المستعمرات سوى بإعادة تقسيم غنائم القتال. أما الأقاليم العربية التابعة للامبراطورية العثمانية، فقد أدى تفكيك الامبراطورية إلى إعادة تقسيم تلك الأقاليم بين بريطانيا وفرنسا، فحصلت الأولى على حصة الأسد من الغنيمة. وكانت الحدود الجديدة التي رسمت على الخارطة ترمي إلى عقد حل وسط بين المطالب المتنافسة للدول الاستعمارية المنتصرة في الحرب. ونُشرت مظلة عصبة الأمم لتظلل تحتها مناطق الانتداب والمحميات وتبث الصورة الخيالية التي تفيد بأن هدف الحكم الأجنبي ما هو إلا رفاهية السكان الأصليين. ولم

تحصل لا شعوب آسيا ولا شعوب افريقيا على أية منافع من هذا النظام العالمي الجديد. ولم يبزغ في الافق نجم لا مع إلا الثورة البلشفية المنتصرة في روسيا القيصرية. وكان لهذه أن تكون الحليف الجديد (خدمة لمصالح ذاتية بالتأكيد) لحركات التحرر الوطني التي نشأت في ما بعد. كان لينين (Lenin) ، مهندس هذا التحالف الجديد، يتطلع إلى أن تلعب شعوب المستعمرات دور التأييد لا أكثر. فكان لا بد من كسر أغلال الرأسمالية حيثما جرى سكّها. إن الإطاحة بالرأسمالية في العالم وتحويلها إلى نظام آخر سيضمن الحرية والاستقلال للشعوب المستعمرة. وإن الكفاح من أجل الحرية لا يمكن فصله عن الكفاح من أجل الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية. كما أن كفاح الشعوب المستعمرة وكفاح الطبقات العاملة في الأقطار الرأسمالية يكمّل أحدهما الآخر. إنهما حليفان طبيعيان. وقد عقد المؤتمر الأول لشعوب المشرق في باكو في سنة ١٩٢١وكان هدفه إحكام هذا التحالف الأعظم (الأممية الشيوعية، ١٩٧٢). ثم جرى في ما بعد تخويل الكومنترن "الأممية الشيوعية"، بمهمة تنسيق النشاط الثوري في أرجاء العالم بأسره. أما حكاية الانحرافات في سياسة الكومنترن فلا تهمنا هنا، بل المهم هو التصور الذي كان يشترك فيه الشيوعيون الثوريون والقوميون والسلطات الاستعمارية نفسها، بأن هذا الكفاح هو كفاح واحد وموحد حقاً.

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، أعلن عن نظام عالمي حقيقي جديد أو بالأحرى عن نظام عالمي مختلف. وكان ذلك حقاً هو إشارة سقوط الاستعمار وبداية عملية تصفيته. وقد ظهرت حركات الاستقلال الوطني والتحرر الوطني في كل مكان. وتألفت جماعات من الشباب الذين كانوا قد درسوا في الخارج او عملوا فيه أو قاتلوا، ثم عادوا لحمل السلاح ضد الحكم الأجنبي واستمرار وجوده. وقد استخدمت وسائل العنف وذلك للإعلان عن وجود الحركات الجديدة ولتعبئة الجماهير من السكان الأصليين. واتخذ العنف مكانا بارزاً في

كتابات المنظرين للكفاح ضد الاستعمار مثل فرانز فانون (Franz Fannon). فالعنف ضروري وهو كذلك مطهّر. أما السادة الاستعماريون فمع كل مدعياتهم بالحضارة ومبادىء الأخلاق لم يترددوا في اللجوء إلى العنف للدفاع عن مصالحهم. وما إن حمل المسحوقون والمستغَلون والمضطهدون السلاح للدفاع عن أنفسهم وللسيطرة على ما يعود إليهم حقاً وعدلاً حتى انتفض العالم المتحضر فزعاً أمام العنف الفظيع المرتكب، مما أثار الشكوك حول مشروعية مطالب تلك الشعوب وقدسيتها.

وجرى ترسيم الحدود في كثير من المستعمرات دون اعتبار لشيء سوى جشع المستوطنين الاستعماريين، لذلك كانت تلك الحدود تفصل فصلاً بين القبائل والأجناس والأمم والجماعات العرقية فتمر من بينها وتشطرها. وفي بعض الأماكن كان يتنافس أكثر من حزب وطني واحد على تأييد الجماهير وذلك لكي يعترف بهم بصفتهم حملة الراية للكفاح من أجل التحرر الوطني. ونتيجة ذلك، ظهرت المنازعات العرقية أو القبلية مما سيترتب عليها آثار وخيمة في حقبة ما بعد التحرر. لقد كانت السلطة الاستعمارية الحاكمة في عدد من المستعمرات ترعى طبقة محلية من التجار والموظفين الذين كانوا يمنحون الامتيازات الاقتصادية مع شيء من قشور السلطة على أن يظل الحكم الحقيقي بيد السلطات الاستعمارية. وأدى هذا على نحو محتم إلى انقسامات داخلية، إذ وقفت مجموعات معينة من الأغنياء وأصحاب الامتيازات مع السلطة الاستعمارية في محاولة منها لحماية مركزها ومصالحها. واتبعت الدول الاستعمارية المختلفة طرقاً مختلفة في جهودها لبسط سيطرتها، لذا كان تصرف بريطانيا مثلاً مختلفاً عن تصرف فرنسا في المستعمرات. فقد كان الفرنسيون يتبعون خطة مبنية على افتراض ان مهمة الاستعمار الفرنسي هي الارتقاء بالسكان المحليين الى درجة "التحضر" الأوروبي، وقد كانوا، نظرياً في الأقل، يريدون تحويل الأهالي في كل مكان إلى مواطنين فرنسيين مخلصين. بيد أن

هذا لم يكن ليعني منح الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون في فرنسا إلى سكان الامبراطورية المترامية الأطراف. كان الخطاب الليبرالي والممارسات العنصرية يسيران جنباً إلى جنب ويتعايشا. أما الانجليز فكانوا يفضلون الاعتماد على طبقة محلية من المتعاونين لتنفيذ سياساتهم وبسط هيمنتهم من خلالها. وكانوا يتركون الباقي دون تدخل، كما كانوا لا يتدخلون، ما وسعهم ذلك، في النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم طالما لم تكن مصالحهم موضع التهديد.

وبالإضافة إلى ما أدت إليه الحرب العالمية الأولى من ترسيم جديد لخريطة العالم، ومن تفكيك للامبراطورية العثمانية، فإنها أدت كذلك إلى خلق طرح استعماري جديد. فقد مضى إنشاء عصبة الأمم يداً بيد مع الدعوة إلى أسطورة جديدة مفادها أن الاستعمار القديم قد ولّى. فقد تولّت الدول الأعضاء في العصبة، أو في الأقل أعضاؤها البارزون، مهمة الاشراف على شعوب المستعمرات وقيادتها نحو تقرير المصير وتكوين الدولة. وإلى حين بلوغ الأهالي الأصليين حد النضج، فإن الدول الأوروبية تستمر في إدارة شؤونها وفق الاتفاقيات المعقودة بين تلك الدول. وقد جُعلت فلسطين حالة فريدة بذاتها، إذ كان لا بد أولاً من اصطناعها بتفكيك سوريا الطبيعية وتجزئتها إلى عدد من الأجزاء. وهكذا أنشئت سوريا وفلسطين ولبنان وشرقي الأردن على شكل كيانات منفصلة. ولكْن، وفي حين كانت تحكم الأقاليم المجاورة لفلسطين بموجب توجهات الطرح الاستعماري الجديد فقد اختيرت فلسطين ذاتها لأمور أعظم. كان على سكانها الأصليين أن يفسحوا المجال في أرضهم لموجات الهجرة والاستيطان، وهي موجات كان يحث عليها ويقودها يهود أوروبا تحت حماية أوروبية وبدعم من النظام العالمي القائم آنئذ. لذا، فإن نص وعد بلفور قد أدخل ضمن نصوص صك الانتداب الذي أنيط ببريطانيا من قبل عصبة الأمم. ومن المفارقات أن جزءاً كبيراً من هذا المشروع كان يتم في الوقت

الذي كانت تباد فيه الأعداد الهائلة من اليهود الأوروبيين في ألمانيا الهتلرية وأفرانها الغازية دون أن تفعل أسرة الأمم شيء للوقوف بوجه ذلك المثل الصارخ من أمثلة التطهير العرقي (على الأقل بقدر ما يتعلق الأمر بالقرن العشرين). وجاء عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية ليشهد تحقيق الاستقلال للأغلبية الساحقة من الشعوب المستعمرة في آسيا وأفريقيا. وكانت الجزائر في عام ١٩٦٢ آخر قطر عربي يكسر أغلال الحكم الأجنبي. وباستثناء حالات منعزلة ومحدودة (زمبابوي، مستعمرات البرتغال في افريقيا، ناميبيا ... الخ) كان عصر الاستعمار قد انتهى، لكن ظلت هناك بعض الاستثناءات البارزة. فنظام الحكم العنصري في جنوبي افريقيا استمر في استعباد سكان البلاد السود؛ والشعب الكردي، الذي تم تجاهله وتهميشه في أعقاب الحرب العظمى، ظل مقسماً بين ثلاث دول مختلفة ؛ وظل الفلسطينيون مشردين، وظلت فلسطين ذاتها مجزّأة، أما أولئك الفلسطينيون الذين ظلوا في أرضهم فقد صاروا نهباً للفقر والفاقة وأنكرت عليهم هويتهم الوطنية.

كان ميلاد حركات التحرر الوطني والاستقلال يتم في أكثر الأحيان في خضم معارضة عنيفة للدول الاستعمارية الأوروبية. وسواءٌ كانت تلك الحركات هي حركة ماو ماو في كينيا، أو حركة جبهة التحرير الوطنية في الجزائر، أوحركة فييتمينة في فييتنام، فإنها لم تكن تطمح إلىالحصول على الشرعية التي تتمتع بها الحركات السياسية في الوطن الأم لدول الاستعمار، ومنها حتى تلك الحركات المعارضة كلياً للنظام القائم والتي تدعو إلى الإطاحة به بالقوة. كانت تلك الحركات الوطنية قد نشأت في السر أو ألجئت إلى العمل السري بعد تأسيسها، وقد ظلت تقاتل حتى النصر. وسواءٌ كانت تلك الحركات هي ائتلاف قبلي أو جبهة وطنية تلتف حول حزب واحد كبير أو حركة واحدة رئيسية فإن هياكلها الداخلية كانت تمثل أوضاع الكفاح الحقيقية ودرجة التطور في القطر المعني. إنها لم تكن، ولا يمكن لها أن تكون شبيهة تماماً بالجماعات

السياسية المحافظة أو الليبرالية أو الثورية الموجودة في مراكز الدول الاستعمارية. إن البقاء في ذلك المناخ القاسي من الاضطهاد العنيف الذي تمارسه الدولة الاستعمارية في محاولتها اليائسة للتمسك بمستعمراتها كان يحتم السرية والتآمر. وهذا بدوره ولّد أشكالاً تنظيمية بما فيها من هرمية السلطة وهياكل التنظيم، وهي أشكال مكّنت النضال من الاستمرار. وقد تم تحقيق الإجماع في السياسة في مراحل الكفاح الأولى بحكم الضرورة، حين كان الناس ينضمون إلى حركات التحرر طواعيةً. لم يكن هناك ما يدعو إلى إجبارهم على ذلك في الابتداء. وبمرور الزمن كان من شأن الزيادة في الحجم، والتعدد في المهمات، والتوسع في الكفاح ليضم الجماهير الواسعة والأشكال المتنوعة، كان من شأن ذلك كله، إنشاء شكل مركزي في التنظيم. وقد جرى استعارة ذلك الشكل من الأحزاب الستالينية في الكتلة الشيوعية. وبعد أن حققت حركات التحرر النصر والاستقلال، ظل هذا الشكل المستعار قائماً وأدى إلى نتائج سلبية في أحيان كثيرة. أما في حالة الحركة الوطنية الفلسطينية، فإن الصور متشابهة ومختلفة في الوقت عينه، وذلك من جراء خصوصيات التاريخ الفلسطيني والصفات الفريدة للقضية الفلسطينية، وهي قضية صارت متشابكة مع المشكلة اليهودية (ما زالت مستعصية على الحل)، وكذلك مع النضال من أجل الوحدة العربية. وكان لهذين الأمرين أثرهما الذي أملى شكل الحركة الوطنية الفلسطينية والدرب الذي سارت فيه، وذلك لأمد طويل، ولعل ذلك يفسّر بعضاً مما أصاب الحركة من فشل ومن نجاح نادر كذلك.

ثالثاً: التاريخ السابق للحركة الوطنية الفلسطينية

غالباً ما يقال إن ثمة حواجز قوية تعيق نمو الديمقراطية بين الفلسطينيين. وتساق الحجج المختلفة لإثبات ذلك، ومن أهمها بالطبع عجز الفلسطينيين عن

تحقيق حالة الدولة، وكذلك الحجة الصريحة الأخرى القائلة بنجاح مشروع الاستيطان اليهودي في تحويل فلسطين إلى إسرائيل. إن عصر الاستعمار لم ينقض بالنسبة إلى شعب فلسطين، فظهور الاستيطان الاستعماري، وهو نظام شبيه بنظام استيطان البيض في جنوب افريقيا ومختلف عنه في الوقت ذاته، هذا النظام قد حال دون الفلسطينيين وتحقيق حالة الدولة، ولم يزل يحول دون ذلك حتى هذا التاريخ. ولم يقتصر الأمر على تحويل فلسطين ذاتها إلى كيان غريب هو إسرائيل، بل امتد فصار القسم الأكبر من الفلسطينيين واقعاً تحت الاحتلال الإسرائيلي، في حين لجأ القسم الآخر إلى الدول العربية المجاورة حيث كانوا يراقبون مراقبة صارمة ويجري التلاعب بهم من قبل الأنظمة العربية. فهل مما يثير العجب إذن ألا يتمكن الفلسطينيون من تطوير عملية ديمقراطية؟ وقد ظهرت مؤخراً محاولات لاعادة كتابة التاريخ لغرض تقديم أجندة سياسية محدّدة إشارةً إلى وجود عملية ديمقراطية ولو أنها "ابتدأت بشكل سطحي نخبوي تحت الانتداب البريطاني" (Maoz, 1993)، وأبانت عن التجارب الفلسطينية المميزة مما جعل من الفلسطينيين "مرشحين محتملين للريادة في القيام بتحولات ديمقراطية في الشرق الأوسط" (Kaufman, 1993). ولا يوجد شيء في السجل التاريخي يدعم هذه المزاعم.

إن التجربة الاستعمارية ذاتها فقد وقفت، في معظم أقطار افريقيا وآسيا التي كانت تحت وصاية استعمارية للوصول بها إلى دول ديمقراطية على النمط الليبرالي الغربي، تلك التجربة نفسها قد وقفت بوجه التطور للممارسات والهياكل الديمقراطية. يضاف إلى هذا، أن متطلبات الكفاح من أجل الاستقلال كانت تحبذ في الأغلب ظهور حزب واحد مهيمن أو حركة جماهيرية واحدة مسيطرة، كما لاحظ ذلك الدارسون لتجربة تصفية الاستعمار. لقد كان ذلك يمثل تعبيراً عن شعب موحد كلياً يشكل إرادة واحدة أساسيه ترمي إلى الفكاك من نير التسلط الأجنبي. وفي كثير من الأحيان، كان هذا النمط ينتقل إلى الدولة

التي تنال استقلالها على شكل نظام الحزب الواحد. وحتى عندما جرت تجربة التعددية الحزبية بعد الاستقلال مباشرة، أثبتت هذه التجربة أنها منقوصة من نواح متعددة، إذ إنها سرعان ما انحدرت إلى سياسات عشائرية وصارت غطاءً لتشجيع التوترات العرقية. وقد أجبر الاستقلال الدول الحديثة على مواجهة المضاعفات السياسية الناشئة عن انتقال السكان، والتشرد والهجرة، وعدم وجود كوادر من الموظفين، بالإضافة إلى منازعات الحدود غير المحلولة. وقد اتضح في الحال للجميع أن الاستقلال السياسي الذي يعوزه المحتوى الاقتصادي ما هو إلا سراب.

ولكي نفهم أحوال الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة وأوضاعها الحاضرة، فنحيط بها إحاطة تامة، فإن من الضروري أن نلقي نظرةً على أحداث البلاد التاريخية السابقة. ولهذا الغرض علينا أن نعود إلى الوراء، إلى أبعد من احتلال إسرائيل في سنة ١٩٦٧ للضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى أبعد من حرب ١٩٤٨ وما أسفرت عنه من تجزئة لفلسطين ومن تشريد لشعبها، لا بل حتى إلى أبعد من حقبة الانتداب البريطاني، وذلك لكي نستعرض الأيام الأخيرة من الامبراطورية العثمانية فنشهد ميلاد القومية العربية. إن مثل هذا الاستقصاء سيؤكد لنا حقيقة مهمة، ألا وهي أن الشعو ر الوطني الفلسطيني، أو الوطنية الفلسطينية، إنما هو ظاهرة حديثة نسبياً.

كانت محاولات الامبراطورية العثمانية في إصلاح نفسها، وذلك للوقوف بوجه تجاوزات الدول الأوروبية، هي التي ولّدت نوعاً معيناً من القومية التركية فأدت هذه القومية في النهاية إلى حل الروابط التي كانت تربط شعوب الامبراطورية بعضها بالبعض الآخر. وما أن حلّ الانتماء القومي أو العرقي محل الرابطة الدينية حتى بدأت الشعوب غير التركية تمضي في طريقها، وقد اتخذ كل شعب سبيلاً منفصلاً له. وقد حدث هذا أيضاً للرعايا العرب في الامبراطورية. وبهذا المعنى فإن القومية العربية هي الأخ التوأم للقومية

التركية، مما أدى إلى تزايد المطالبة بالحقوق والحريات السياسية والقومية للأمة العربية. كان هذا مطلباً قومياً جماعياً، لا مطلباً ديمقراطياً، بالمعنى الدقيق للكلمة. وظهر مصطفى كمال فترك الأجزاء غير التركية من الامبراطورية ونجح في تأسيس دولة تركية قومية. ولم يكن العرب على هذا القدر من حسن الطالع. كان سقوط النظام القيصري في روسيا قد أعطى للأتراك فرصة للتنفس، في حين كان البريطانيون والفرنسيون منشغلين في ابتلاع تلك الأجزاء من الامبراطورية التي وقعت أصلاً تحت سيطرتهم. وأعطى الإنهاء القسري لحكم فيصل في دمشق الإشارة بعدم إمكانية الوقوف بوجه الهجمة المشتركة للقوة الأنغلو – فرنسية. وقسمت سورية "الطبيعية" بين الحلفاء المنتصرين دون اهتمام يذكر بمطالب الحركة العربية الوليدة. وقد فرضت الظروف الجديدة نفسها على كل جزء من أجزاء الحركة القومية العربية. وهكذا كان قد تم أصلاً وضع الأسس لوطنية محلية ضيقة، وبحكم الضرورة أصبح كل جزء من أجزاء الحركة القومية يناضل من أجل انعتاقه ويكافح ضد النظام الاستعماري المفروض عليه بالذات.

وتفاقمت القضية في فلسطين من جراء وعد بلفور ونية الدولة المنتدبة الصريحة والمعلنة باحترام نصوص ذلك الوعد. وقد توزعت الحركة الوطنية الفلسطينية، وهي جزء صغير على أية حال من الحركة القومية العربية الكبرى، بين عدائها للاستعمار البريطاني وبين حاجة متصورة في أن تخاطب سلطات الانتداب بإيقاف الهجرة اليهودية ونقل الأراضي. وكان في صلب سياسة الحركة المطالبة بإنهاء الانتداب وتأسيس دولة عربية مستقلة في فلسطين، فأية محاولة للتعاون مع سلطات الانتداب من شأنها أن تعني في واقع الأمر الموافقة على نصوص الانتداب ومنح الشرعية للحركة الصهيونية ونشاطها الاستيطاني في القطر. ولم يكن بوسع الحركة العربية. بحكم الضرورة، أن ترفع عقيرتها بالمطالب الديمقراطية، وأن تخاطب الانجليز بمنح

هذه المطالب، وتدعو في الوقت عينه، إلى الكفاح ضد استمرار السيطرة البريطانية وتسلطها. لم تكن المنظمات السياسية الكثيرة العدد التي ظهرت في العشرينيات والثلاثينيات منظمات ديمقراطية لا في الشكل ولا في المحتوى. كانت كلها منظمات متشابهة، لا فرق بينها، ولم تكن تتطلب أو تطالب باعتراف ديمقراطي شعبي بأنها تخاطب سلطة الانتداب باسم السكان العرب في البلاد. كانت كلها، دون استثناء، منظمات يسيطر عليها أفراد من النخبة التقليدية، وهي أقلية من الوجهاء والأسر الغنية التي كانت سلطتها تقوم على عناصر تقليدية من الوجاهة وملكية الأراضي والمراكز الدينية والحكومية العليا. كان هؤلاء، في ظروف أخرى، سيكونون هم الوسطاء الطبيعيون للحكم الاستعماري، وهذا في واقع الأمر ، يفسر الكثير من التوتر الذي كان قائماً فعلاً في أوساط الحركة الوطنية الفلسطينية، كما يفسر الانقسامات التي كانت مستشرية في صفوفها.

إذا نظرنا إلى الوراء نجد أن موت عز الدين القسام وأتباعه في سنة ١٩٣٥ يعتبر حداً فاصلاً. فقد تركزت الزعامة الوطنية في شخص مفتي القدس، وهو الرئيس المعينّ للمجلس الإسلامي الأعلى، وكانت هذه الزعامة تجري بين حين وحين حواراً مع سلطات الانتداب في محاولة منها للحد من الهجرة اليهودية ولمنع النقل المستمر للأراضي إلى المستوطنين اليهود. أما الوجود الاستعماري البريطاني ذاته فلم يكن من النقاط البارزة في الأجندة الوطنية. وإذا نظرنا إلى تجربة الدول المجاورة لوجدنا نوعاً من الترتيب المؤقت للمسايرة والتعايش بين المستعمِر والمستعمَر قائماً على تعهد ضمني مفاده أن الوقت سيحين بالضرورة وفيه تنتهي السيطرة الأجنبية وسطوتها. بيد أن التزام بريطانيا بنصوص وعد بلفور كان يحول دون مثل هذه الإمكانية. إن الظروف المتغيرة في داخل فلسطين، والتحولات التي كانت تمليها مئات الألوف من القادمين الأوروبيين الجدد، فرضت مجموعة مختلفة من السياسات على زعامة وطنية تختلف عن

السياسات التي كانت الزعامة ستميل طبيعياً إلى اتباعها. ولم يكن استهداف الوجود الاستعماري البريطاني نفسه، بصفته العدو الرئيسي، خياراً حراً اتخذه المفتي ومن معه من صفوة البلاد من النخبة الاجتماعية والاقتصادية. لقد كانت بدايات الكفاح المسلح الذي يرمز إليه القسّام وزمرته الصغيرة من الخارجين على القانون في الأرياف عبارة عن عمل عفوي من أعمال الدفاع عن النفس على المستوى الشعبي، وهو عمل اثّر أولاً، وقبل كل شيء، على الريف ومن فيه من الفلاحين.

كانت السنوات ١٩٣٦ - ١٩٣٩ هي سنوات الثورة العربية الكبرى التي اتخذت ولم تزل مكاناً مركزياً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية والموروث الفلسطيني. إن الهزيمة العسكرية والسياسية على يد الامبريالية البريطانية قد أنهت مرحلة النشاط السياسي الفلسطيني الوطني. وكانت هذه الهزيمة نتيجةً لعدم توازن القوى لصالح الانجليز من جهة ولتصميم بريطانيا على عدم ترك فلسطين من جهة أخرى. ومع أن الانقسامات الداخلية كانت موجودة في الجانب الفلسطيني، لا سيما خلال المرحلة الأخيرة من الثورة، لكن تلك الانقسامات لم تكن ذات أثر كبير في الهزيمة ذاتها. ومن السذاجة أن ننكر أن الفلسطينيين قد خاضوا غمار الثورة على نحوٍ مطلقٍ، وكان من الممكن تحسين أوضاع تنظيماتهم وطرق قتالهم، غير أن فلسطين كانت تمثل مجتمعاً متخلفاً نسبياً، وشعبها يقاتل خطراً متصوراً يتهدد وجوده قتالاً بما هو متاح له من عُدة وتحت قيادة زعامته التقليدية. ولم تكن الدول المجاورة أحسن حظاً في محاولاتها لتحدي الدول الاستعمارية في ساحات الوغى. وبعد عشر سنوات وما أعقبها من ظروف متبدلة، إذ خرجت بريطانيا لتوها منهكةً ومعدمة من حربها مع ألمانيا الهتلرية، نجد أن السياسة البريطانية تستجيب استجابة مختلفة في وجه تمرد يهودي كانت له الأغراض ذاتها: انهاء الوجود البريطاني في البلاد وضمان استقلال القطر. ومنذ ذلك الحين والدول العربية المجاورة، لا

سيما تلك الدول ذات الصلات الوثيقة ببريطانيا، هي التي تتولى دوراً رئيسياً في التحدث باسم فلسطين وباسم سكانها العرب، فلم يعد بوسع الفلسطينيين أن يقوموا بدور مستقل له سيادته في تقرير مستقبلهم ومستقبل بلادهم. وقد ظهر أثر هذا عند إنهاء الانتداب في سنة ١٩٤٨ وما أعقب ذلك من انسحاب القوات البريطانية من فلسطين. وقد قاتلت دولة إسرائيل الجديدة الدول العربية المجاورة قتالاً لم يكن يرمي إلاّ إلى تثبيت الحدود المشتركة وتحقيق تقسيم البلاد (بصرف النظر عما يقوله الطرفان). وكان هذا قدراً مقدراً أصلاً من منظمة الأمم المتحدة المؤسسة حديثاً، وهي الهيئة التي خلفت عصبة الأمم، وبها تتمثل الشرعية الدولية والإرادة الدولية كذلك.

وجد الفلسطينيون أنفسهم في ١٩٤٨-١٩٤٩ لاجئين مشرّدين، وكان ذلك إلى حدٍ ما بفعلٍ منهم، فكأنهم يمثلون أدواراً في مسرحية مأساتهم ذاتها. وحتى أولئك الذين لم يتزحزحوا عن أماكنهم، بل ظلوا في بلداتهم وقراهم، قد صار عليهم أن يعيشوا شكلاً جديداً من النفي، ذلك هو إنكار هويتهم. وهكذا أصبح نحو مليون فلسطيني بلا وطن نتيجةَ طردهم من دولة إسرائيل المؤسسة حديثاً. فذهب هؤلاء إلى دول عربية مجاورة هي لبنان وسوريا وشرقي الأردن، في حين تجمعت أعداد كبيرة منهم في قطاع غزة الذي كانت تحتله القوات المصرية، وذهبت أعداد كبيرة أخرى لتتخذ لها موطناً مؤقتاً في تلك المناطق من فلسطين التي وقعت تحت الاحتلال الأردني. وهكذا قسّمت فلسطين إلى ثلاثة أقسام، في حين كان العدد الأكبر من الفلسطينيين قد احتشد آنئذٍ في مناطق ضمها الأردن إليه، حيث أجبروا على تغيير هويتهم، فمبوجب مرسوم ملكي جرى تحويلهم فوراً إلى مواطنين أردنيين.

وعلى مدى تسع عشرة سنة تالية ظلت الدول العربية في المشرق تقوم بدور الوصيّ داعيةً إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإلى تنفيذ قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧. ولم تتخ أية خطوة أولى

بالسماح للفلسطينيين بإنشاء دولتهم المستقلة على تلك الأقسام من فلسطين التي لم تقع تحت السيطرة اليهودية، كما لم يتح لهم القيام بأي نشاط مستقل ذاتياً. هذا وكان هناك تنوع بالتأكيد في حالة الفلسطينيين في الأقطار المضيفة المختلفة. ففي الأردن، اتخذت جميع الاجراءات لاستيعابهم وتسهيل اتخاذهم هويتهم الجديدة بحيث تصدر إليهم جوازات سفر أردنية ويسمح لهم بالسفر بحرية، أما في لبنان فقد كانوا يعيشون في معسكرات تسيطر عليها سلطات الأمن ويحرمون من إجازة العمل، لا بل حتى من السفر، وقد أبقوا عن عمدٍ وتصميم خارج نسيج الحياة اللبنانية السياسية والاجتماعية. وقد أخذت هذه الحالة بالتغيّر في سنة ١٩٦٤، وذلك بعد تزايد الخلافات العربية وما نشأ عنها من خصومات ومنافسة. وحين أسست منظمة التحرير الفلسطينية في تلك السنة ذاتها، تحت رعاية جامعة الدول العربية، كانت مصر هي المحرك الرئيسي الأول وراء ذلك (Shemesh, 1988). كان الدافع الأساسي من إنشاء المنظمة هو نزاع مصر مع سوريا والأردن. وكان ذلك الإنشاء يهدف إلى خدمة مصالح السياسة الخارجية المصرية، وذلك بالحصول على دعم فلسطيني لسياسة عبدالناصر العربية، ولإظهار مصر بمظهر العامل المصرّ على تحقيق الهدف العزيز على قلب كل عربي من المحيط إلى الخليج، ألا وهو تحرير فلسطين.

اختار المصريون لرئاسة المنظمة دبلوماسياً محترفاً هو أحمد الشقيري من مدينة عكا، والرجل سليل عائلة معروفة وكان والده أحد زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية خلال عهد الانتداب. كان الشقيري سابقاً قد اشغل مراكز دبلوماسية في الخارج لحساب كل من الحكومة السورية والحكومة السعودية. وقد أسس الشقيري منظمة التحرير الفلسطينية من الأعلى، فكان هو الذي عين هيئتها ولجنتها التنفيذية. وينطبق هذا على ما صار يعرف في ما بعد باسم البرلمان الفلسطيني في المنفى، وكذلك على المجلس الوطني الفلسطيني، إذ

جرى تعيين أعضائه على الشاكلة ذاتها ولو بهدف ظاهر هو التمثيل الجغرافي لتوزيع الفلسطينيين بعد نفيهم في سنة ١٩٤٨. وطالما كان الشقيري متمتعاً بثقة المصريين، فإنه كان قادراً على توجيه المنظمة الوجهة التي يراها على ألا تتعارض مع مبادىء السياسة الخارجية المصرية. كانت العملية في اساسها عملية يقوم بها شخص واحد وإنْ كان بمشاركة فريق مؤيد. وقد اتضح بعدئذٍ أن الشقيري لم يكن مطلق اليد، إذ ظهر في اللجنة التنفيذية من المستقلين عدد من الشخصيات المعروفة (من بينها حيدر عبدالشافي من قطاع غزة)، كما أن المجلس الوطني الفلسطيني لم يكن مؤيداً للشقيري كل التأييد، إذ إن الفئة المؤيدة للأردن كانت ممثلة في صفوفه تمثيلاً حسناً. وكانت المهمات التي كان يرجى من منظمة التحرير الفلسطينية أن تقوم بها مهمات من النوع الدبلوماسي والمظهري الاعتباري. وكانت المنظمة بصفتها الوليد الشرعي لمجلس الجامعة العربية غير قادرة على التصرف بأي شكل من الأشكال من دون الحصول على إجماع، وكان هذا الإجماع لا يحصل إلا نادراً. ومن الصعب القول إن منظمة التحرير الفلسطينية كانت منظمة فلسطينية مستقلة ذاتياً في تلك السنوات الأولى من تأسيسها. ولا ينكر أن إنشاء المنظمة قد ضرب على وتر حساس تستجيب له صفوف الفلسطينيين وفي أوساط الجمهور العربي الواسع، ولكن تاريخها في الحقبة السابقة لسنة ١٩٦٧ إنما يمكن أن يفهم جيداً على أساس اعتبارها أداة في المنازعات العربية وعلى أساس حاجتها للمناورة بحذر لكي تضمن بقاءها. وما من شك في أن الشقيري كان قد أنجز هذه المهمة بنجاح.

وجاءت مواجهة سنة ١٩٦٧ لتلحق بالعرب هزيمة ساحقة. ومن المفارقات أن هذه الهزيمة قد حررت الفلسطينيين من وصاية الدول العربية المضيفة، كما أنها في الوقت عينه وضعت فلسطين الجغرافية بكامل رقعتها تحت السيطرة الإسرائيلية العسكرية والسياسية. فللمرة الأولى يصبح زهاء مليون فلسطيني مقيمين في "فلسطين" التي أصبحت "إسرائيل" ليجدوا أنفسهم تحت الحكم

العسكري المباشر من عدوهم. وللمرة الأولى منذ التشريد والطرد لعام ١٩٤٨ نجد جزءاً كبيراً من الشعب الفلسطيني الذين يعيشون في أرضهم، وقد غدوا أقلية تنوء تحت حكم أجنبي وتحرم من الحقوق المدنية والسياسية كافة. وقد أثبت هذا التطور أهميته البالغة في المستقبل، إذ مكّن الفلسطينيين، بعد عشرين عاماً بالتمام من الحدث الأكبر، من صياغة مطالبهم الوطنية صياغةً جديدة بأشكال أكثر قدرة على التحقيق وأكثر قبولاً من المجتمع الدولي.

لم يكن هناك مفر، بعد الزلزال الذي ضرب الوطن العربي في سنة ١٩٦٧، من إجراء تغيير داخل منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها. إن الأنظمة العربية، بعد الخزي الذي لحق بها من جراء سوء الأداء في ساحة القتال، قد فقدت مصداقيتها كلها وأمست لا يشغلها إلا هاجس الدفاع عن النفس ومهمة المحافظة على الذات. وبالنتيجة تحولت منظمة التحرير الفلسطينية من أداة للنزاعات العربية – العربية إلى منظمة فلسطينية مستقلة نسبياً وتدير شؤونها بنفسها إلى حدٍ كبير، لتعكس بذلك واقع الوضع الفلسطيني إلى حدٍ ما وجهود الفلسطينيين الرامية إلى خلق مجال خاص بهم يعملون في إطاره على نحو مستقل ذاتياً. وستظل السياسات العربية ونزاعاتها فاعلة لتؤثر في مداولات منظمة التحرير وسياساتها، ولكن هذا محدود، بكونه جزءاً من المناخ الضروري الذي لا بد للمنظمة من أن تعمل فيه، وبكونه انعكاساً عن محنة مئات الألوف من الفلسطينيين الذين هم ضيوف غير مرحب بهم، فضلاً عن كونهم رهائن في الدول المجاورة. لم يعد بوسع منظمة التحرير الفلسطينية أن تظل منظمة من أفراد يعينهم شخص واحد لكي ينفذوا ما يريد. إنها الآن قد تحولت إلى جبهة تضم الفصائل الفلسطينية المسلحة والأحزاب السياسية التي تنادي بالوحدة العربية والمنظمات اليسارية واللاجئين وممثلي بقايا الطبقات الاجتماعية التي شردت في سنة ١٩٤٨.

رابعا: التغيير في منظمة التحرير الفلسطينية

بالنظر إلى ارتكاب الفلسطينيين إثماً معيناً، يتمثل بعدم اقتدارهم على إلحاق الهزيمة بالانجليز وعلى منع الحركة الصهيونية من تحقيق أغراضها وعلى تحقيق الاستقلال وبلوغ حالة الدولة، فقد أخذ اخوتهم العرب يعتبرونهم غير مؤهلين تماماً لقيادة كفاحهم الرامي إلى الانعتاق. وكانت وصمة عدم الشرعية هي التي توصم بها دائماً أية محاولة من قبلهم ترمي إلى الظهور بمظهر الأطراف المستقلة كل الاستقلال. وهم يُعتبرون، لتمسكهم التام بمصالحهم الوطنية الضيقة كفلسطينيين، بمثابة مقترفي الخذلان لقضية الوحدة العربية الأوسع نطاقاً. ومما يلفت النظر أن الفلسطينيين هم وحدهم الذين يجري إخضاعهم لهذا الامتحان ويطبق عليهم هذا المستوى الرفيع. أما حين يتصرف السوريون والأردنيون واللبنانيون والعراقيون والمصريون وغيرهم وفقاً لما تمليه عليه مصالحهم الضيقة فإن ذلك يعتبر خذلاناً مغتفراً.

لم يكن خلق منظمة التحرير الفلسطينية في سنة ١٩٦٤ عملاً فلسطينياً ذاتياً، بل إن المجموعات السياسية الفلسطينية المختلفة التي كانت تتهيأ في ظاهر الأمر للتحرير والعودة لم ترحب بإنشائها. فقد اعتبرت هذه المجموعات إنشاء المنظمة كحلقة أخرى في سلسلة طويلة ترجع إلى سنة ١٩٣٦ حين أقنع الملوك والرؤساء العرب القيادة الفلسطينية بإيقاف ثورتها. وحين التأم المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس في ايار / مايو – حزيران / يونيو ١٩٦٤ نظر إليه الفسطينيون الناشطون سياسياً على أنه شأن يجري بين الدول العربية. فالمندوبون أنفسهم كانوا قد عينوا من قبل أحمد الشقيري شخصياً ولم ينظر إليهم كممثلين شرعيين لفلسطينيي الشتات. مثلاً كان هناك تسعة وعشرون مندوباً من لبنان، حيث يوجد زهاء ربع مليون من اللاجئين الفلسطينيين وغالبيتهم الساحقة تعيش في معسكرات قذرة، ولم يكن بين المندوبين مندوبٌ

واحدٌ من معسكرٍ للاجئين. كان المندوبون يمثلون حقاً الانتشار الجغرافي للفلسطينيين ولكنهم لم يكونوا يمثلون أحزاباً سياسية أو جمعيات مهنية أو نقابات عمالية أو ما أشبه من الجماعات. لقد تم اختيارهم كأفراد، ولذا فلم يكونوا مسؤولين سوى تجاه الشخص الذي اختارهم. وكان نصف المندوبين، عملياً، من الأردن، وكانوا من أعضاء المجتمع البارزين ومن أساطين المؤسسة الأردنية، إذ كان منهم وزراء وأعضاء في البرلمان ورؤساء بلديات ورجال أعمال كبار وما أشبه (حوراني، ١٩٨٦). ومن أول من عارض الاجتماع، من بين الشخصيات الفلسطينية البارزة، مفتي القدس ورئيس اللجنة العربية العليا السابقة، فقد شكك بشرعية الأمر كله لأن الشعب الفلسطيني لم يعط الفرصة لانتخاب ممثليه، وأبرق إلى الملك حسين طالباً من العاهل الأردني أن يمنع عقد الاجتماع. وداخل الجامعة العربية ذاتها، دعت العربية السعودية إلى أن تقاطع الدول العربية الاجتماع معتبرةً إياه اجتماعاً غير قانوني، بل إنها منعت المندوبين الفلسطينيين الذين يعيشون في السعودية من السفر إلى القدس. أما على المستوى الشعبي، فقد عارضت المؤتمر ست منظمات راديكالية قامت بنشر بيان قبل بضعة أيام من افتتاح الاجتماع، ودعت فيه إلى وحدة المنظمات كافة التي ترغب في الكفاح الثوري لتحرير فلسطين. وقد أدانت المنظمات ذلك المؤتمر لأنه يعقد برعاية رسمية من دولة عربية.

وبالرغم من هذه المعارضة، استمر الشقيري في جهوده واثقاً من الدعم المصري له. كان الشقيري يواجه عقبتين رئيسيتين، أولاهما المعارضة التي تبديها المنظمات الفلسطينية الراديكالية الصغيرة، وعلى رأسها جماعة "فتح" غير المعروفة التي كانت تتأهب للكفاح المسلح. وقد حاول الشقيري الدخول في حوار مع فتح هذه ومع غيرها من المنظمات الشبيهة لها لغرض كسبها إلى جانبه. وقد أراد أن يقوم بذلك دون تقديم تنازلات ملموسة، ذلك أنه لم يكن في وضعٍ يتيح له أن يلبي أي مطلب من مطالبهم. هذا وفي اجتماع المجلس

الوطني الفلسطيني الأول الذي دشن في القدس، قرر المجلس نفسه أصلاً، أنه يجب اختيار أعضائه كافة بالانتخاب المباشر. ولكن الشقيري لم يكن يعارض التعاون مع أفرادٍ معينين إذا كان متأكداً من كسبهم إلى جانبه، بيد أن مشكلته الحقيقية كانت مع الأردن.

كان ذلك ناشئاً بالدرجة الأولى بفعل العلاقة بين مصر والأردن، وكذلك بسبب الاحتكاك بين كتلتين، الأولى الكتلة الثورية بقيادة مصر، والثانية الكتلة المحافظة بقيادة السعودية. ثم كان من شأن فشل مؤتمر القمة العربية الثالث في أيلول / سبتمبر ١٩٦٥ أن تجددت المواجهة بين الكتلتين، وأدى ذلك إلى اشتباكات بين الأردن ومنظمة التحرير. كانت الأردن غير مرتاحة منذ خلق المنظمة ولم تسر مع السائرين إلا إرضاء لعبد الناصر. ثم انفجرت أعمال العداء بين الطرفين في سنة ١٩٦٦، فجرى اعتقال مسؤولي المنظمة في القدس كما أغلقت مكاتبها هناك. وبعد ذلك بقليل، أعلنت الحكومة الأردنية أنها تسحب اعترافها بالمنظمة، وذلك في مذكرة أرسلتها إلى الجامعة العربية. وظل الحال على هذا المنوال، فلم يسمح للشقيري بدخول الأردن، إلا قبل بضعة أيام فقط من اندلاع حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧.

وكما أظهرت تلك الحرب فشل الأنظمة العربية فإنها ساعدت كذلك على بلوغ المعارضة للشقيري نقطة التصادم. فقد ارتبط اسمه بالسياسات التي أدت إلى هزيمة ١٩٦٧، وجاء التغيير في منظمة التحرير من الداخل حين قام سبعة أعضاء من اللجنة التنفيذية بتقديم مذكرة إلى الشقيري يطلبون فيها أن يقدم استقالته ويتهمونه باتباع سياسات وممارسات ضارة. وقد وجد الشقيري نفسه منعزلاً، إذ لم يعد بوسع الذين يقومون برعايته من تقديم العون له فاضطر إلى الاستقالة. وقد بدا للعديدين أنه استخدم ككبش فداء. فهو لم يكن يفعل إلا ما كان يريده الآخرون. ومرت فترة انتقالية، وفيها حاول بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إنعاش المنظمة بالتعاون مع فصائل المقاومة المسلحة، وذلك

بحثّها على الانضمام إلى المنظمة على أساس اقتسام السلطة. ولكن هذا لم يحدث. وقد قامت "فتح"، مع المجموعات المتعددة التي ظهرت في أعقاب انهيار السلطة في الأردن وفقدان الأنظمة العربية لشرعيتها على أثر هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧، بعقد اجتماع في القاهرة في كانون الثاني / يناير ١٩٦٨ ودعت فيه إلى الوحدة على اساس الكفاح المسلح (Cobban, 1987). قالوا إنه لم يعد هناك مكان للساسة القدامى من الوسطاء ولا للذين تخلفوا من فلسطين في ١٩٤٨. ولغرض استخلاص المنظمة من سيطرة الساسة القدامى، اقترحت "فتح" تشكيل لجنة تحضيرية تتألف من مندوبين من فصائل المقاومة المسلحة وممثلي النقابات ومن المستقلين، يكون من واجبها انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد. كان المطلوب أن تكون المنظمة هي إطار الوحدة وإطار التصعيد للكفاح المسلح، وكان الهدف هو إعادة تنظيمها على أساس منظمة واسعة التمثيل وجبهة لكافة الفصائل المنهمكة فعلياً في الكفاح من أجل التحرير، وعلى هذا الأساس، يجري تأليف لجنة تنفيذية جديدة يتم انتخابها من قبل المجلس وهو الذي يختار رئيساً له، على أن تكون القرارات التي يصدرها المجلس ملزمة للجنة التنفيذية. كانت الخلافات قائمة أصلاً بين فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إذ كانت الجبهة تفضل البقاء خارج نطاق الأعمال التي ترعاها وتسيطر عليها فتح. ثم اتضح فيما بعد أن هذا هو ما ستتصف به أعمال الجبهة في المستقبل. فمنذ ذلك التاريخ، اختارت الجبهة أن تتولى دور المعارضة واستمرت تقوم بهذا الدور حتى يومنا هذا. إن الجبهة وهي في وضعها هذا، أي بين بين، لم تنجح في إظهار نفوذ كبير، ولكنها أسهمت في إعطاء المشهد الفلسطيني سمة التنوع والتعددية.

ووقعت معركة الكرامة في آذار/مارس ١٩٦٨، فأسرعت من عملية كانت تجري أصلاً وإنْ ببطء. فالمعركة أضفت مزيداً من الشرعية على الكفاح المسلح وعلى فتح خاصة بصفتها المنظمة التي تقود الأمور في الساحة الآن بلا

مراء. وقد أثارت المعركة ونتيجتها حماساً كبيراً من أجل الكفاح المسلح وتأييداً للمشاركين فيه، ذلك أن المعركة أظهرت، كما هو متصور آنئذٍ، وجود بديل عن الجيوش النظامية للأنظمة العربية التي لم تبل بلاءً حسناً عند وقوع الهجوم الإسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٦٧. وواقع الأمر أن معركة الكرامة كانت، كما جرى تصورها، تمثل الانتصار الأول منذ الهزيمة الساحقة التي حدثت في عام ١٩٦٧.

كان المشهد قد أعد الآن للتغيير في منظمة التحرير الفلسطينية، وقد جرى ذلك في الاجتماع الرابع للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في تموز/يوليو ١٩٦٨. ومن ضمن مجموع الأعضاء البالغ عددهم مئة عضو، كان ثمانية وستون منهم مندوبين رسميين لمجموعات المقاومة المسلحة. وقد ظهرت أصلاً خلافات بشأن توزيع المقاعد على مختلف هذه المجموعات. وبالنظر إلى عدم إمكان إجراء الانتخابات، فقد وضع نظام للحصص توزع المقاعد فيه على كل منظمة بحسب قوتها الحقيقية ومقدار التأييد الشعبي لها. وقد قاطعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الاجتماع الخامس الذي عقده المجلس الوطني في القاهرة في شباط/فبراير ١٩٦٩، وذلك على أساس أن نظام الحصص الذي اتفقت عليه المنظمات الأخرى كلها سيبسط سيطرة فتح على المجلس، وهي سيطرة ستكون حسب تفكير الجبهة ضارة بقضية الوحدة الوطنية وتؤدي إلى انقسامات وانشقاقات كثيرة. وبالرغم من هذه النغمة المعارضة، انعقد الاجتماع كما هو مقرر له وكما كان متفقاً عليه بين المنظمتين الرئيسيتين، فتح والصاعقة التي ترعاها سوريا، وقد انتخب في الاجتماع ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية.

كانت الفئوية سمة ملازمة للسياسة الفلسطينية حتى منذ بدايات العمل الفدائي. فقد حدثت انقسامات في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٩، ونشأ عنها ظهور منظمات أخرى هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

– القيادة العامة، والجبهة الديمقراطية، والمنظمة الفلسطينية العربية. وفي الوقت عينه، انشق عن فتح عصام سرطاوي ومعه مجموعة صغيرة من مؤيديه، وذلك في سنة ١٩٦٩، وكانت مجموعة أخرى قد تركت فتح قبل ذلك، وهي جبهة الكفاح الشعبي. وفي نيسان/ابريل ١٩٦٩، أسس النظام البعثي العراقي منظمة فلسطينية تابعة له هي جبهة التحرير العربية، في حين أسست الأحزاب الشيوعية العربية المختلفة في عام ١٩٧٠ منظمة خاصة بها للمقاومة المسلحة وهي منظمة الأنصار. وفي نهاية المطاف، حازت هذه المنظمات كلها على حق التمثيل في المجلس الوطني الفلسطيني، كما جرى تمثيل المنظمات الكبيرة في اللجنة التنفيذية نفسها. ولم يكن لهذا الهيكل الشبيه بالفسيفساء أن يستمر في تماسكه إلا على أساس الاتفاق المستمر في الآراء، إن لم نقل الإجماع، وفي الأقل ما بين المجموعات الرئيسية. هذا، وكان نظام الحصص الذي توزع بموجبه المقاعد والأموال هو الأساس الذي يقوم عليه هذا الهيكل، كما كان أيضاً هو السبب في الخلافات والمنازعات الحاصلة. وكانت فتح مصممة على أن تظل منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الذي يجسد الوحدة الوطنية الفلسطينية، ذلك أن المنظمة هي التي تمثل الالتزام العربي الرسمي نحو الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية. إن إي إضعاف لطابع المنظمة العام، الذي يضم الجميع بصفتها الجبهة الوطنية الموحدة للشعب الفلسطيني بأسره والعمود الفقري للكفاح الفلسطيني، من شأنه أن يفسح المجال للأنظمة العربية لسحب تأييدها للمنظمة والنكوص عن التزاماتها تجاهها.

ثمة سمتان مهمتان من الضروري ذكرهما حتى في هذه المرحلة الأولية من تطور منظمة التحرير: الأولى ذات علاقة ببنيتها الداخلية، وأما الثانية فتبرز الحدود الضيقة المفروضة على قدرتها الحركية بحكم البيئة المحيطة بها. وفي ما يتعلق بالبنية، لم يتحقق شيء ذو بال حتى الاجتماع الحادي عشر للمجلس الوطني الذي انعقد في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣. في ذلك

الاجتماع، تقرر تأسيس المجلس المركزي كحلقة وصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، على أن يجري اختيار الأعضاء بموجب نظام الحصص العتيد، إذ يصيب كل منظمة من المنظمات عدد محدد من المقاعد بالإضافة إلى عدد من المستقلين الذين ترشحهم كذلك المنظمات المختلفة (حميد، ١٩٧٥). من الجدير بالملاحظة هنا، أن نذكر أن أعضاء المجلس الوطني استمر بالأزدياد تدريجياً (كان مئة عضو في ١٩٦٨ وارتفع إلى مئة وثمانين عضواً في ١٩٧٣). والسبب في هذا يرجع إلى الرغبة في استدراج أوساط واسعة ومتسعة باستمرار من الفئات الفلسطينية المختلفة واشراكها في أنشطة المنظمة. لذا كانت حصص "المستقلين" والجمعيات المهنية والنقابات تتزايد باستمرار (ففي ١٩٦٨ خصصت ثلاثة مقاعد للجمعيات المختلفة وتسعة وعشرون مقعداً للمستقلين، أما في ١٩٧١ فكان ستة وعشرون مقعداً للجمعيات.. إلخ، وتسعة وأربعون للمستقلين). وفي الاجتماع الثاني عشر للمجلس الوطني المنعقد في حزيران/يونيو ١٩٧٤، أضيف ثلاثة أعضاء إلى اللجنة المركزية كممثلين للجبهة الوطنية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة. ومع أن هؤلاء الثلاثة، كانوا من مجموعة من الناشطين السياسيين المبعدين من قبل سلطات الاحتلال، لكن إضافتهم كانت لغرض تمثيل قطاع من الشعب الفلسطيني لم يكن ممثلاً حتى ذلك الحين، كما كانت إشارة إلى الأهمية المتزايدة التي أخذت توليها منظمة التحرير، وربما لأول مرة، للأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٦٧. ولم يكن من قبيل المصادفة أن ذلك الاجتماع نفسه قد أقر برنامجاً سياسياً انتقالياً يدعو إلى إنشاء سلطة وطنية فلسطينية في تلك المناطق المحتلة.

أما السمة الثانية، المتعلقة بـ البيئة السياسية – الجغرافية التي عملت المنظمة داخلها، فقد كانت مهمة للغاية في تضييق الخيارات المتاحة للفلسطينيين. فبعد الصدمة التي أصابت الأنظمة العربية من جراء هزيمة ١٩٦٧ وما اعتراها من

خشية التفكك، أخذت تلك الأنظمة تفيق من الصدمة وتحاول أن تفرض سلطتها. وابتداءً من عام ١٩٦٨، كانت هناك مصادمات بين القوات الأردنية والفصائل المسلحة الفلسطينية، وقد تزايدت تلك المصادمات في سنة ١٩٦٩، وذلك في الأردن ولبنان معاً. وبلغت المصادمات ذروتها في سنة ١٩٧٠ في حرب وقعت في شهر أيلول/سبتمبر أراد منها النظام الأردني أن يعيد بسط سلطته في البلاد ويحد من الوجود الفلسطيني المسلح فيها. وقد اتضح للفلسطينيين في نهاية المطاف أن عليهم أن يقاتلوا على جبهتين، أولاهما الجبهة الإسرائيلية وهي مبرر وجودهم، والثانية جبهة الدول العربية المجاورة التي أرادت استخدام النشاط الفلسطيني المسلح وسيلة للضغط على إسرائيل لجلبها إلى مائدة المفاوضات ولكنها لا تريد أن تسمح للفلسطينيين بالقيام بدور ذاتي مستقل قد يهدد بقاءها بالذات. وحين بدت أولى الفرص للوصول إلى تفاهم مع إسرائيل عندما قدّم وليم روجز مقترحاته في سنة ١٩٧٠، توقفت على حين غرة المساعدات المادية والكلامية كافة التي كانت تقدمها مصادر عربية رسمية متنوعة جداً إلى منظمة التحرير وفصائلها المختلفة.

كانت المنظمات المسلحة منشغلة، حتى إخراجها نهائياً من الأردن في أواسط سنة ١٩٧١، وهي منظمات صارت مرادفة لمنظمة التحرير، كانت منشغلة في معركة دفاعية غير قادرة على كسبها. إنها، ومن دون قاعدة أمينة في الأردن، لم تكن قادرة على متابعة الكفاح المسلح ضد إسرائيل، كما أنها ومن دون تنظيمها للفلسطينيين في تلك القاعدة، ومن دون تفاهم مع القسم الأردني من السكان، لم تكن قادرة على تأسيس تلك القاعدة ذاتها. ولم تكن الظروف لتسمح لمنظمة التحرير أن تتمتع باختيارات لتنتخب منها ما تشاء. لم يكن هناك، لا الوقت ولا الفرصة المواتية، للقيام بمحاولة جدية لإقامة مستلزمات الوجود السياسي. وهكذا بدأت مرحلة جديدة بالانتقال إلى لبنان حيث كانت منظمة التحرير موضع الاختبار من جديد وباستمرار، لا سيما وأنها كانت محاطة

هناك سريعاً بنزاعٍ متعدد الجوانب كان من شأنه ابعادها عن مهمة التحرير الأساسية.

خامسا: الحقبة اللبنانية

وفي السنوات الاثنتي عشرة التالية أقامت منظمة التحرير في لبنان. بيد أن الأحداث لم تتح للفلسطينيين أن يلتقطوا أنفاسهم. فمنذ الابتداء كانت تنشب الاصطدامات بين الجيش اللبناني وهذه المجموعة أو تلك من فصائل المقاومة المسلحة. وكان اللبنانيون يخشون من أن يهدد الوجود الفلسطيني المسلح التوازن السياسي الداخلي الدقيق من جهة وان يسبب اعمالاً انتقامية إسرائيلية عنيفة من جهة أخرى. ثم غدت منظمة التحرير مشتبكة في حرب أهلية اندلعت في سنة ١٩٧٥ واستمرت إلى ما بعد الحصار الإسرائيلي لبيروت في صيف سنة ١٩٨٢، وما تلا ذلك من طرد المنظمة بالقوة من البلاد. هذا، وكانت المنظمة قد أقامت نفسها في لبنان بصفة أشبه بالدولة، وكانت تقوم من هناك بدورها إقليمياً ودولياً.

كانت المهمة الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية هي البدء بكفاح مسلح ضد إسرائيل بهدف تعبئة الشعب الفلسطيني. وبخسارة المنظمة قاعدتها الأساسية، الاجتماعية والحركية، في الأردن في ١٩٧٠-١٩٧١، لم يعد بوسعها العمل بحرية ضد إسرائيل من الأردن أو أن تعتمد على المصادر الكبيرة للسكان الفلسطينيين الكثيري العدد في البلاد، وكانو ا يؤلفون أكبر تجمع سكاني فلسطيني في أي مكان من العالم، بل يؤلفون أيضاً أغلبية سكان البلاد. وأضحت المنظمة غير قادرة على ممارسة سلطتها على هذا الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني، وهي في الوقت عينه ممنوعة بالقوة من هذه الممارسة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بحكم الرقابة والقمع اللذين تمارسهما بيقظة

مستمرة أجهزة الأمن الإسرائيلية. كذلك لم تكن السلطات السورية، مع كل تأييدها اللفظي للكفاح المسلح، لتبارك تحركاً مستقلاً للقاطنين في معسكرات اللاجئين في البلاد. لم يكن أمام منظمة التحرير سوى أن تكتفي بما هو موجود من فلسطينيين في لبنان للقيام بالعمل بالنيابة عن الآخرين.

كان واضحاً منذ البداية أن منظمة التحرير والمجموعات التي تتكون منها المنظمة إنما كانت تعمل على أساس لا يعتبر الأراضي المحتلة الساحة الرئيسية للكفاح الوطني. ثم تعالت الأصوات من المنظمات اليسارية لتطالب بدورٍ لها، وبدور مهم، ولكن هذا الدور، كان يعتبر ثانوياً للتأييد فحسب، وذلك حتى من جانب دعاة التدخل في شؤون الأرض المحتلة. لم يكن سكان الأراضي المحتلة يؤلفون سوى جزء واحد من الشعب الفلسطيني، لذلك كان فلسطينيوا الشتات هم المعوّل عليهم طالما كانت منظمة التحرير متمركزة في لبنان. وقد أخذ بعض المراقبين يقولون، في ما بعد، ان التحول في مركز الثقل للكفاح الوطني الفلسطيني من الشتات إلى الأراضي المحتلة "إنما بدأ بالهزيمة الساحقة في الأردن في ١٩٧٠-١٩٧١". إن هذا بذاته يساعد على تفسير التخلي عن شعار التحرير والاستعاضة عنه بشعار تحقيق الدولة كهدف للحركة الوطنية. ويعتبر البرنامج "الانتقالي" المؤلف من عشر نقاط والذي أقره الاجتماع الثاني عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في سنة ١٩٧٤ تعبيراً عن ذلك الاتجاه. ولكن وجهة التطور التي اتخذها التغيير الجاري في منظمة التحرير خلال السبعينيات لا يؤيد هذا الاستنتاج. إن فقدان الاستقلالية وحده، نتيجةً لمغادرة بيروت بالقوة في ١٩٨٢ مما وضع المنظمة في محنة عسيرة، كان هو الذي اضطر المنظمة إلى تغيير مسارها ووضع طريق جديد.

كان من مهمات منظمة التحرير الأولى القيام بدور توحيدي وإعادة تكوين مجتمع فلسطيني ممزق والحفاظ على هوية وطنية فلسطينية وتطويرها. كانت المنظمة هي التعبير عن هذه الهوية الوطنية، وكان دورها يتجاوز دور حركة

تحرير وطني تقليدي أو دور حركة مقاومة اعتيادية. ولم تقم المنظمة فقط بالكفاح لتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولانهاء الحكم الاستعماري الأجنبي، بل كان عليها في الوقت عينه، أن تعيد تكوين مجتمع فلسطيني ممزق ورد الاعتبار إليه والقيام بمهمة بناء أمة. وهكذا، فإن المنظمة قامت بمهمة مزدوجة. لقد كان مبرر وجودها في الظاهر هو الكفاح المسلح ضد إسرائيل، أما المهمة الأساسية الأخرى، فهي بناء بنية تحتية مؤسسية مدنية تخدم حاجات الشعب الفلسطيني في المنفى. إن الوضع القائم في الشتات الفلسطيني كان قد أثر في تطور نشوء منظمة التحرير وفي الشكل التنظيمي الذي اتخذته في آن واحد. لقد كانت هناك فوارق موضوعية قائمة بين الفلسطينيين ومجتمعهم في الأراضي المحتلة وأولئك الذين في الخارج، لكن الاطار الذي جرى وضعه في لبنان كان يرمي إلى خلق المؤسسات اللازمة للظروف القائمة في الشتات. وكان هذا أمراً صعباً حين آن الأوان للتغيير بعد مغادرة بيروت. إن وجود "داخل" و "خارج" سيكون حقيقة واقعة يجب أخذها بالاعتبار والتغلب عليها، لا مجرد تكوين سياسي يمكن طرحه من الحساب في أي وقت.

ولغرض قيام منظمة التحرير بدورها في "بناء الأمة" اضطرت المنظمة إلى القيام بوظائف شبيهة بوظائف الدولة. كانت هذه الوظائف تتراوح بين العناية الصحية والتعليم والاستخدام والقضاء من جهة، وأعمال الشرطة والحماية العسكرية من جهة أخرى. وكان على المنظمة أن تلبي حاجات شعب منتشر بين أقطار مختلفة، وهذا كان من شأنه أن يزيد نزعة البيروقراطية في صفوفها. وكان الوضع شبه المستقل الذي تمتعت به المنظمة في لبنان يقوّي من هذه النزعة ؛ يضاف إلى هذا أن اشتراك المنظمة في الحرب الأهلية اللبنانية قد أدى إلى توسيع التشكيلات العسكرية التابعة للمنظمة وللجماعات التي تتكون منها، وتنظيم تلك التشكيلات على شكل وحدات. ولا ينكر أن منظمة التحرير نفسها والجماعات التي تتكون منها هي التي بدأت، في تلك

الظروف السائدة، بإنشاء مؤسسات "المجتمع المدني" للشعب الفلسطيني. وقد تراوحت تلك المؤسسات من جمعيات للشباب والمرأة إلى العيادات الطبية والصناعات اليدوية. وهذا يعني أن نمو السمات الاجتماعية لفلسطيني الشتات خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات كان مقتصراً على مناطق يسمح للمنظمة العمل فيها أو أن تكون لها السيطرة داخلها. وما إن تغيّر الوضع بعد سنة ١٩٨٢ حتى تلاشت تلك الهياكل الاجتماعية التي أقامتها المنظمة وموّلتها وأدارتها، أو أنها منعت من العمل. وبعد أن خسرت المنظمة قاعدتها الأرضية في لبنان، وذلك أولاً نتيجة إخراجها القسري منه، ثم بسبب الانقسام في صفوف "فتح" نفسها، وما نجم عن الحرب التي شنتها "أمل" على معسكرات اللاجئين، فإن المنظمة قطعت عن الاتصال المباشر مع القسم الأرظم من الشعب الفلسطيني الذي كان يدعمها في السابق. ولم يقو التماسك والفعالية لكثير من المؤسسات التي بنيت خلال هذه المرحلة على الصمود أمام هذه الخسارة، فمعظم المنظمات الجماهيرية والنقابات الشعبية كانت قد أنشئت أساساً كأدوات سياسية وليس لتلبية حاجات المجتمع الاجتماعية أو الاقتصادية أو التعليمية. لقد كانت تلك الهيئات عبارة عن جبهات سياسية مموّهة لا تهتم كثيراً بحماية مصالح وحقوق أعضائها والعمل من أجلها. وفي خلال تلك المرحلة كلها، مكّنت المبالغ الكبيرة من الأموال التي أسهمت بها الدول العربية الغنية من تشغيل أعداد كبيرة من الأفراد في المنظمات والمكاتب والدوائر والمنظمات الجماهيرية. وانسجاماً مع الشكليات أصبحت منظمة التحرير، باتخاذها شكل الدولة، مستخدماً كبيراً، وتبعاً لذلك فإن أعداد غفيرة من الفلسطينيين كانت تعتمد في معيشتها على المنظمة، كما أن أعداداً أخرى كبيرة من المنظمات تدين بوجودها للتبرعات المباشرة التي تتلقاها، ولم يقتصر هذا الوضع البيروقراطي على زعامة منظمة التحرير وحدها بل امتد إلى دوائرها كلها (Hilal, 1993)، إذ كانت كل مجموعة من المجموعات المختلفة التي تتكون

منها المنظمة تعمل وكأنها دولة صغيرة، وتقوم بما تقوم به المنظمة الأم ، بقدر ما تسمح به مواردها، فتحتفظ بوحداتها العسكرية وأجهزتها الأمنية وعياداتها الطبية وسجونها ونشراتها وحضاناتها .... الخ.

كانت طريقة عمل منظمة التحرير طوال إقامتها في لبنان تعكس بوفاء الوضع الحقيقي للفلسطينيين من تشرد وانقسام اجتماعي وتشرذم ووجود مجموعات صغيرة كثيرة وعدم وجود سلطة واحدة. لقد كانت منظمة فتح في واقع الأمر، هي المنظمة الأكبر والأغنى والأوسع نفوذاً مع هذا لم تكن فتح، لا قادرة ولا راغبة، في وضع السياسة من دون التنسيق مع الجماعات الصغيرة الأخرى، وذلك خشية حدوث مزيد من التشظي وفقدان الصورة التمثيلية لمنظمة التحرير ذاتها، وهكذا ومنذ الابتداء نشأ التعدد في التنظيمات، وكل مجموعة تدّعي أنها تتكلم باسم فلسطين والفلسطينيين، وكل منظمة تزعم أنها ذات قدر متساوٍ من الشرعية.

لقد اتصفت منظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية عهدها بالتسامح مع الانقسام والتنوع سواء طوعا أو كرها. وهذا لا يعني إنكار وقوع مصادمات مسلحة في المراحل الأولى، اذ تعاملت فتح بشدة مع أولئك الذين يزعمون أنهم وحدهم يمثلون الإرادة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. بيد أن وجود التعددية كان قائماً على العموم، كما كانت تعطي الوحدة الوطنية مقام الاعتزاز دائماً. ويمكن تفسير هذا، بالطبع، بذلك المناخ العربي الذي كانت منظمة التحرير مضطرة إلى العمل فيه. فقد تدخلت كل من العراق وسوريا بالقوة في أوقات مختلفة في الشؤون الفلسطينية من خلال منظماتهما التي تنوب عنهما، وتدخلت دول عربية أخرى بشكل مستتر. وقد وفرت هذه الرعاية ذاتها الحماية واضطرت منظمة التحرير إلى إرضاء المجموعات الصغيرة وإتاحة الفرصة لها للتحرك السياسي الذي لا يتناسب مع حجمها وقدراتها. لقد كانت بعض المجموعات الفلسطينية عبارة عن امتداد لأحزاب عربية وحدوية، في حين كانت الأخرى

ولم تزل ذات قاعدة عقائدية. ثمة عامل آخر أيضاً ساعد في الحفاظ على هذه التعددية من الأطر التنظيمية، فإسرائيل لا تفرّق بين جماعة فلسطينية وأخرى، والتهديد المستمر والملاحقة العكسرية المتواصلة جعلتا من الوحدة الوطنية أهم من أي أمر آخر. وعلى الرغم من أن دستور المنظمة يتطلب أغلبية بسيطة لإقرار معظم القرارات، فإن قيادة المنظمة اعتادت في الغالب على السعي من أجل قرارات إجماعية تصدر باتفاق الآراء. وهكذا كان الهدف هو التوصل إلى توازن بين الفئات السياسية المتنوعة، أما الأدوات المستخدمة لذلك فهي الإقناع والمساومة. هذا، وبوسع فتح بلا ريب، بصفتها الفئة الأكبر والأقوى، أن تفرض إرادتها دون معارضة جدية، ولكنها عادةً لا تلجأ إلى ذلك. وحين شكلت المعارضة من نفسها، وخارج إطار الهياكل التنظيمية الاعتيادية، وعن قضية أساسية، شكلت جبهة الرفض بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في السبعينيات، فقد جرى التسامح مع هذا التطور.

لقد قيل وبحق أن عدم المركزية في سلطة منظمة التحرير في دولة قطرية قد ساعد على عدم نشوء الاستبداد الذي يرمي إلى سحق أي نوع من أنواع المعارضة (Hassasian, 1993) . ويمكن، بالطبع، القول إن فتح لم يكن لديها خيار حقاً في ممارسة مثل هذا التسامح. هذا، ومن جهة، كان هناك دائماً دول عربية شتى مستعدة للتدخل من أجل المنظمات التي تنوب عنها، ومن جهة أخرى فإن عدم وجود سلطة وطنية ذات قاعدة على الأرض يعني نشوء محدّدات موضوعية وهي التي تضطر فتح وزعامتها إلى اتباع سياسة الاجماع مع مناوئيها ومحاولة إرضاء الفئوية (Muslih, 1990) . وهكذا فإن "جمهورية الفاكهاني"، كما كان يسمى الوجود الفلسطيني في لبنان، بما تنطوي عليه من شبه دولة تملك مؤسسات مختلفة ومتعددة من أجهزة أمنية إلى سجون، قد أتاحت وضعاً سمح لقدر كبير من التسامح والتعايش بين الفصائل المختلفة التي تتكون منها منظمة التحرير.

إن المجلس الوطني الفلسطيني هو أعلى سلطة سياسية فلسطينية، نظرياً على الأقل. غير أنه ومنذ البداية كان نظام "الحصص" سارياً مما يعني أن مركز السلطة الحقيقية يقع في مكان آخر. وليس من الصعب أن نفهم، تاريخياً، كيفية نشوء مثل هذا الوضع، فقد وضع هذا النظام لضمان الهيمنة لمنظمات المقاومة المسلحة ضمن منظمة التحرير كما كانت في سنة ١٩٦٩. وهذا قد ضمن لهذه المنظمات أغلبية المقاعد في المجلس الوطني واللجنة المركزية، كما ضمن لكل مجموعة أن تكون ممثلة في اللجنة التنفيذية بصرف النظر عن حجمها. وهكذا فإن سلطة صنع القرار في القضايا القومية هي في واقع الأمر بأيدي الفئات السياسية لا بأيدي ممثلي المجموعات الفلسطينية المختلفة. وقد ضمنت مؤسسة الحكم الفلسطينية أن يبقى المجلس الوطني الفلسطيني قوقعة فارغة تجري فيه شتى الألاعيب، وألا يكون منبراً للجماعات الاجتماعية المختلفة لكي تطرح طلباتها وآراءها على سبيل المعارضة للسلطة التنفيذية (الخطيب، ١٩٩٣). يضاف إلى ذلك، أن الدور الحقيقي للمجلس هو إضفاء شرعية شكلية دون القيام بأي دور في رسم السياسة الفلسطينية، أو تنفيذ مهمة السيطرة والرقابة والاشراف على أعمال اللجنة التنفيذية. فأعضاء المجلس الوطني ينفذون دور الموافقة الآلية على سياسات يقررها آخرون، وموافقتهم على القيام بهذا الدور هي من وظائف نظام "الحصص". كما أن ثلث المقاعد مخصصة للمنظمات، والثلث الآخر للمنظمات الجماهيرية، والثلث الثالث للمستقلين. والثلثان الأول والثاني هما الشيء ذاته بالطبع، في حين أن المجموعة الثالثة يجري اختيارها من قبل المنظمات نفسها. ويعمل بنظام "الحصص" في المنظمات الجماهيرية أيضاً، فلكل فئةٍ عدد معين من المقاعد في الهيئات القيادية لمنظمة التحرير وتمثيل محدد في المنظمات الجماهيرية، بصرف النظر عن حجم الفئة أو عقيدتها أو نفوذها أو شعبيتها في أوساط الفلسطينيين. وبما أن المراكز في المؤسسات العامة الرئيسية لا يجري إشغالها بالانتخاب فإن من غير الممكن أن

يقرر المرء بموضوعية درجة التأييد التي تتمتع بها المنظمات السياسية المختلفة. وفوق كل ذلك، فإن بعض الفئات التي ترعاها دول عربية هي فئات ممثلة على نحو غير متناسب في الهيئات الرئيسية التابعة لمؤسسات منظمة التحرير وفي المنظمات الجماهيرية أيضاً، وذلك لأسباب ودواعي تمليها المصلحة وتقتضيها المجاملات للدول الراعية.

أما وجود الخلافات السياسية الرئيسية دائماً بين الفئات السياسية واحتدامها في مناقشات حامية لا يغير من الحقيقة شيئاً، وهي أن جلسات المجلس الوطني الفلسطيني إنما هي شكلية وتشريفاتية بطبيعتها. ومن الصحيح الاستنتاج ان الديمقراطية التي مارسها الفلسطينيون في لبنان كانت ديمقراطية الزعماء للفئات المختلفة، إذ كان صنع القرار دائماً خارج نطاق المؤسسات التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبعدم إعطاء هذه المؤسسات أية صلاحية من الصلاحيات خُلق فراغ في قمة السلطة، وهذا الفراغ أخذ يملأه رجل واحد. لقد حلّ الزعيم محل المؤسسة، تاريخياً. وقد طالبت الفئات اليسارية داخل المنظمة باستمرار بقيادة جماعية وبإدخال قدر من الديمقراطية في أعمال مؤسساتها. كما كانت زعامة فتح متّهمة على الدوام بأنها تدير مؤسسات المنظمة على نحو أوتوقراطي، وبأنها تهيمن على هذه المؤسسات والدوائر وغيرها من خلال تعيين اتباعها وتخصيصاتها المالية، وكانت تلك الدعوات التي يتقدم بها اليسار تتخذ دائماً شكل فئوية حزبية. ولم يستطع اليسار الحصول على تأييد شعبي فعّال، إذ كان ينظر إلى مطالباته بأنها لا تعدو أن تكون محاولة لتحسين نصيب اليسار في نظام "الحصص" (Hilal, 1993). لقد كان اليسار يطالب بحصة أكبر من الكعكة، وهو إصلاح يجري وراء الكواليس وفي دهاليز السلطة، ومن أدواته الضغط والمناورة والتهديد بالانسحاب وغير ذلك. والهدف هو زيادة التمثيل لفئة من الفئات في هذا المجلس أو ذاك. ولم يكن هناك تصور بوجود سعي مخلص من أجل ديمقراطية تمثيلية حقيقية تقوم على حكم صناديق

الاقتراع (الخطيب، ١٩٩٣). أما إذا كان يراد، من جهة أخرى، للقيادة الجماعية بأن تكون شئياً أكثر من تحالف يتم بين الأمناء العامين للفصائل المختلفة، فلا بد إذن للانتخابات من أن تجري ابتداءً من القاعدة الشعبية على شتى المستويات في كل فصيل من الفصائل قبل إجرائها في مؤسسات منظمة التحرير. وتقوم فتح على نحو مشروع بالرد باتهام مدّعي الديمقراطية بالانتهازية، والمجادلة حول الديمقراطية في هيئات منظمة التحرير هي نفسها مظهر من مظاهر اكتئاب أوسع. وجاء الحصار الإسرائيلي لبيروت والإخراج القسري للفلسطينيين الذي تلا ذلك فوضع حداً للنقاش، ذلك أن بقاء المنظمة بالذات كان مهدداً بالتأكيد. وكانت الحقبة التي امتدت حتى سنة ١٩٨٨ حقبةً تميزت بسوء الطالع لما شابها من تشريد وانقسامات ومزيد من التدخل من قبل الدول العربية وخسارة زعماء بارزين بفعل الاغتيالات، مع ضعف عام انعكس في تهميش متزايد لدور منظمة التحرير إقليميا ودولياً معاً.

سادساً: في داخل الأراضي المحتلة

كانت خسارة منظمة التحرير الفلسطينية لقاعدتها على أرض لبنان قد أدت إلى صعوبات في الحفاظ على تماسك مؤسساتها وفعاليتها، كما أن تلك الخسارة كانت تعني نهاية الكفاح المسلح والدور الذي لعبه هذا الكفاح في إضفاء الشرعية على سلطة القيادة. كان لا بد من العثور على مصدر جديد للشرعية، وهذا تمثل بالفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبما أن الأراضي المحتلة هي الساحة الوحيدة المفتوحة لمنظمة التحرير، فلقد اكتسب سكان هذه المناطق أهمية متزايدة. لقد كانت الانتفاضة، التي اندلعت حين كان الدعم العربي في أدنى مستوياته، أمراً حاسماً لتجديد شرعية المنظمة بعد ان كانت شرعيتها آخذه بالتلاشي. بيد أنه كان ولم يزل

هناك توتر معيّن في العلاقة بين جناحي الحركة الوطنية الفلسطينية. ويفسر هذا عادةً بأنه ناشىء عن الفرق الكبير في الظروف والتجارب لسكان الشتات وسكان المناطق المحتلة. وكانت حصيلة هذا الفرق اختلاف دروب التطور. هذا الوصف الموضوعي للواقع الحقيقي لا يمكن إنكاره، لكنه يتجاهل ما اتخذته، أو ما لم تتخذه، القيادة الفلسطينية طوال السنين من سياسات فعلية تجاه الأراضي المحتلة وسكانها.

كانت منظمة التحرير، والفصائل التي تتكون منها، تعتبر الأراضي المحتلة في المرتبة الثانية إلى أن تمت خسارتها للبنان كقاعدة مستقلة لعملياتها. وكانت التوقعات هو أن يقوم سكان الأراضي المحتلة بدور ثانوي، أي أنّ كل ما هو مطلوب منهم أن يكونوا، في أحسن الأحوال، من المتفرجين المؤيدين. لقد كانت منظمة التحرير، في غيرتها على مركزها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وفي جهدها المتواصل للمحافظة على هذا المركز ضد تجاوزات هذه الدولة العربية أو تلك، حذرة من أي نشاط سياسي مستقل يظهر في الأراضي المحتلة، إذ اعتبرت أي موقف سياسي مغاير يظهر هناك بمثابة مظهر من مظاهر التحدي لشرعيتها ولمركزها كممثل وحيد.

لقد جرت محاولات، في أعقاب الاحتلال في حزيران/يونيو ١٩٦٧، لإقامة مراكز للمعارضة تضم حولها جماعات سياسية وأفراداً ممن ينشطون في مقاومة واقع الحكم العسكري الجديد. وقد تشكلت لجنة باسم لجنة التوجيه الوطني، وهي جماعة شبه سرية في القدس، وضمّت ممثلين عن الحزب الشيوعي الأردني وحركة القوميين العرب ورئيس المجلس الإسلامي ووجهاء وموظفين أردنيين. وتألفت لجان تنسيق في الضفة الغربية متفرعة عن لجنة التوجيه وكانت تعمل مع المجلس الإسلامي. وكان أعضاء هذه اللجان من المحافظين وبرنامجها الأساسي يطالب بإعادة الضفة الغربية إلى الأردن وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. أما في قطاع غزة فقد كان الوضع

مختلفاً. لقد أدت طبيعة الحكم المصري في غزة قبل الاحتلال ووجود وحدات من جيش التحرير الفلسطيني في القطاع قبل ١٩٦٧ إلى نشوء مناخ سياسي مختلف. ومنذ البداية اتخذ نشاط المقاومة في غزة شكلاً عنيفاً. أما في الضفة الغربية فلم تدم لجنة التوجيه الوطني طويلاً، إذ نفذت السلطات الإسرائيلية بحق أعضائها سياسة المضايقة والسجن والإبعاد، وحين أبعد الشيخ عبدالحميد السائح رئيس اللجنة ورئيس المجلس الإسلامي معاً انتهى وجود اللجنة تماماً (Dakkak, 1983).

أدى نمو منظمات المقاومة الفلسطينية وتزايد مصادماتها مع وحدات الجيش الأردني إلى انشقاق متزايد في الأراضي المحلتة ذاتها. كما أن النظام الأردني في محاولته لتثبيت نفسه في الضفة الشرقية، كان يحاول كذلك أن يعيد بسط سلطته على سكان الضفة الغربية ولو أنهم يرزحون تحت الاحتلال. وقد جرى سريعاً تحويل المجلس الإسلامي نفسه إلى دائرة بيروقراطية تابعة لوزارة الأوقاف الأردنية. وأراد الحزب الشيوعي الأردني أن ينشىء حركة مقاومة سياسية سرية، فألف لهذا الغرض جبهة المقاومة الشعبية. في ذلك الجو السائد، حين كانت منظمات المقاومة الفلسطينية في الأردن تدعو إلى رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وإلى الكفاح المسلح وتحرير فلسطين، كان الشيوعيون يقفون بوجه التيار. لقد أخذت الهوية الفلسطينية بالتكوين، بعد تسعة عشر عاماً من الحكم الأردني، على أساس استقلال فلسطيني وانفصال فلسطيني معاً. أما الدعوة إلى عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني فلم تكن تجد أذناً صاغية. يضاف إلى هذا، وفي ذلك الجو السائد من العمليات الفدائية والكفاح المسلح، أن الحديث عن مقاومة "سياسية" للاحتلال يعتبر أمراً خارج الصدد تماماً، إذ كان التيار يجري في اتجاه آخر مغاير للغاية. وبالنسبة إلى الذين يريدون الاعلان عن رفضهم الاحتلال، لم تكن تكفي المعارضة اللفظية المحضة. وقد انخرط آلاف الشباب من ذوي الجذور الريفية الفلسطينية في منظمات المقاومة

المسلحة وهم تواقون للاشتراك في الكفاح المسلح، لا ضد الاحتلال فحسب، بل بهدف تحرير فلسطين وإقامة دولة عربية مستقلة فيها.

لقد أدت الحرب التي شنّها النظام الأردني سنة ١٩٧٠ إلى إخراج فصائل المقاومة المسلحة من الأردن وإلى توجيه ضربة قوية إلى أعمال المقاومة في داخل الأراضي المحلتة. وبانتقال منظمة التحرير إلى لبنان جرى تحول في "الكفاح المسلح" ذاته، فاتخذ شكلاً جديداً ؛ وذلك الشكل هو التسلل عبر الحدود اللبنانية. في الوقت نفسه، كانت التحولات التي حدثت بفعل الاحتلال العسكري الإسرائيلي تؤدي إلى تغييرات في البنية الاجتماعية والطبقية للفلسطينيين الذين يعيشون في ظله (Budeiri, 1982). وقد أسهمت التحولات كذلك بإضفاء هوية متميزة ومنفصلة على الناس هناك كتشكيل اجتماعي بما فيه من مميزات خاصة. إن هذه المميزات ستصبح بمرور الزمن مختلفة تماماً عن مميزات المجتمعات الفلسطينية الأخرى في شرق الأردن أو الكويت أو سوريا أو لبنان أو في غيرها من أمكنة المنفى.

كان الفلسطينيون في الأرض المحتلة منذ ١٩٦٧ يمتلكون، على خلاف سكان الشتات، مجتمعاً يختلف اجتماعياً، مجتمعاً تمتد جذوره في الأرض باقتصاده وزراعته ومصنوعاته وقطاعه الخدماتي، وبمؤسساته المدنية ... إلخ. وهكذا انهمك ذلك المجتمع، جنباً إلى جنب مع المنظمات السرية، في تنفيذ أعمال تتصف بالكفاح المسلح ضد الإسرائيليين، مما فسح المجال لتغلغل سلسلة من المنظمات الشعبية وهي تحاول اجراء تغييرات في النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم. وقد سمحت طرق إدارة الاحتلال بفسح المجال أمام ظهور منظمات جماهيرية وتسهّل تطورها مما يتيح الفرصة لمشاركة الناس في هياكل هي من نوع هياكل المجتمع المدني. وكانت النتيجة تأسيس عدد كبير من جمعيات الرعاية والروابط التطوعية والحرفية ونقابات العمال ومراكز البحوث والكليات والمستوصفات والجرائد والمجلات ومراكز

المعلومات. وظهرت في ما بعد أيضاً منظمات سياسية وهي تعمل في ظروف شبه شرعية.

في أواخر سنة ١٩٧٣ تأسست رسمياً الجبهة الوطنية الفلسطينية، وذلك في أعقاب حرب تشرين/أكتوبر، ولو أن الاستعدادات لتأليفها كانت جارية قبل ذلك بعام على الأقل (Dakkak, 1983). وكان أساس المجموعة كذلك هو الحزب الشيوعي الأردني، لكنه في هذه المرة تمت الاضافة إليهم ممثلين عن فتح وعن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بالإضافة إلى عدد من المستقلين الناشطين مثل رؤساء البلديات لبعض مدن الضفة الغربية. ومع وجود اتصالات مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فإن هذه المنظمة فضلت البقاء خارج صفوف الجبهة الوطنية الجديدة. ولأول مرة منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة يقوم الفلسطينيون بتقديم زعامة سياسية، وكانت هذه الزعامة مكوّنة، ليس فقط من ممثلي المجوعات السياسية، وإنما ضمت في صفوفها كذلك مندوبين عن نقابات العمال والهيئات المهنية ومجالس الطلبة والمنظمات النسائية... إلخ، وكان ينظر إلى هذه القيادة بأنها تمثل الرأي السائد في الأراضي المحتلة.

كانت العلاقات بين الجبهة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير علاقات ودية ابتداءً. فكانت تجري المشاورات، والتنسيق كذلك، مع المندوبين من الأراضي المحلتة الذين يتوجهون نحو دمشق وبيروت وذلك لغرض تأييد الهيئات الرئيسية للمنظمة. وكانت الجبهة الوطنية من جانبها قد عبرت عن التزامها بتنفيذ الدور الرئيسي لمنظمة التحرير، في حين أن أعضاء قياديين من المنظمة كانوا قد أعلنوا أن الجبهة تمثل المنظمة في الأراضي المحتلة. وقد جرت تلبية طلب الجبهة بضم عدد من المبعدين إلى المجلس الوطني، لكن جواباً لم يرد إليها بشأن طلبها المتعلق بتمثيل الشيوعيين الفلسطينيين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (Dakkak, 1983).

بيد أن سرعان ما ساءت العلاقة بين الطرفين. فقد كانت الجبهة تصوّر في داخل المنظمة على أنها هيئة يسيطر عليها الشيوعيون، في حين كانت المنظمة تتّهم داخل الجبهة بأنها تحاول السيطرة على أعمالها. واعتبرت الجبهة الآن غريماً، وأعقب ذلك محاولة من جانب "الخارج" لممارسة السيطرة على "الداخل" وإيلائه مركزاً تابعاً. وفي الوقت الذي كان الإسرائيليون يقومون في صيف سنة ١٩٧٤ بالهجوم على الجبهة الوطنية بشن موجة من الاعتقالات والإبعاد، كانت منظمة التحرير تساعد في ذلك بمحاولاتها تفكيك الجبهة من الداخل. وكانت حصيلة هذا الهجوم المزدوج هي إصابة الجبهة بالشلل من الناحية العملية، وبحلول نهاية سنة ١٩٧٦ لم يعد للجبهة وجود كمنظمة عاملة. ويقول البعض إن نهايتها قد حلت حتى قبل ذلك التاريخ.

وقد نجحت الجبهة الوطنية خلال حياتها القصيرة في تحقيق مهمتين، وسيكون لكلتيهما أهمية دائمة. فهي أولاً، خلقت نقاشاً سياسياً في داخل الأراضي المحتلة، وبالتالي في داخل منظمة التحرير، وذلك بشأن الرغبة في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وفي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين. إن هذا يعني ضمناً، تأييد الحل القائم على وجود دولتين وهو الحل الذي نادى به الشيوعيون الفلسطينيون مدةً طويلة. وقد صار هذا هو السياسة الرسمية لمنظمة التحرير، ولكنْ بعد مرور أربع عشرة سنة، حين صدر إعلان الدولة في سنة ١٩٨٨. كان ذلك الموقف متخذاً من قبل الشيوعيين في أيام مبكرة، وقد جاء موقف الجبهة الوطنية أبعد كثيراً مما جاء في البرنامج الانتقالي الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في سنة ١٩٧٤، وهو البرنامج الذي دعا إلى إقامة "سلطة وطنية" دون تحديد المنطويات العملية التي تنطوي عليها مثل هذه الخطوة. ثانياً، خلقت الجبهة تقليداً في العمل السياسي العلني مستغلة هامش التسامح الذي تتيحه سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا سيما بشأن النشاط السياسي في القدس ذاتها، إذ إنها لا

تخضع وفق القانون الإسرائيلي لاختصاص سلطات الاحتلال. وقد اتسع هذا التقليد في السنوات التالية، حتى ان الفصائل المختلفة التي تتكون منها منظمة التحرير، أو على الأقل المنظمات الرئيسية منها التي خلقت لنفسها وجوداً سياسياً في الأراضي المحتلة، صارت موجودة علناً وهي تعمل وكأنها تتمتع بحصانة قانونية.

ولئن كانت زعامة فتح قد ظنت أنها بالتخلص من الجبهة الوطنية ستضمن حركة سياسية أكثر مرونةً في الأراضي المحتلة، فسرعان ما اكتشفت أنها كانت مخطئة تماماً. ففي خلال الانتخابات البلدية التي جرت في سنة ١٩٧٦ لم تتمكن زعامة فتح من ضمان نجاح مرشحيها إلى المجالس البلدية ضد رغبات النشطاء السياسيين في المناطق. وبالنتيجة، فاز عدد كبير من اليساريين بمقاعد في المجالس البلدية، ثم اتضح أن رئيس بلدية نابلس ورئيس بلدية رام الله كانا متحالفين مع القوى اليسارية. يضاف إلى هذا، أنه حين قام السادات بزيارته إلى القدس في سنة ١٩٧٧، ظهر حافز جديد لغرض تحقيق راديكالية جديدة في الحركة الوطنية.

وجاءت المعارضة لاتفاقية كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي لبيغن، وهو الذي أعلن عنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، لتساعد على تحفيز القوى الوطنية لتشكيل إطار تنظيمي جديد، وذلك لغرض نسف ذلك المشروع. فانعقد "مؤتمر القدس" في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ وحضرته أغلبية من رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية في الضفة الغربية وأعضاء المجالس المحلية فيها (Gresh, 1985)، بالإضافة إلى ممثلين عن مؤسسات وطنية. وبالرغم من طلب التروّي الذي تقدمت به زعامة منظمة التحرير التي قالت إنها لا تزال تدرس الاتفاقية الإسرائيلية–المصرية، فإن المؤتمر أصدر بياناً يشجب اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي معاً. وشكل المؤتمر لجنة متابعة، ثم عقد اجتماع آخر في تشرين الثاني/نوفمبر جرى فيه تأليف لجنة توجيه وطني ثانية،

كما انتخبت لجنة تنفيذية. وقد تقرر كذلك أن تعمل اللجنة الجديدة في العلن على خلاف عمل الجبهة الوطنية. وتألفت هذه اللجنة من رؤساء بلديات وممثلين عن النقابات والطلاب والحرفيين والحركة النسائية والجمعيات الخيرية، وكذلك من ممثلين عن قطاع غزة وعن أفراد بصفتهم الشخصية. ويُزعم أيضاً أن ممثلين عن الاتجاه الإسلامي قد جرى ضمهم في ما بعد إلى صفوف اللجنة. وعلى الرغم من الضغوط التي مارسها "الخارج" لإدخال عناصر مؤيدة للأردن ورؤساء بلديات وضمها إلى لجنة التوجيه الوطني، إلا أن قيادة اللجنة نجحت في رفض تلك المحاولات وفي عدم الرضوخ للضغوط الجارية. وبالرغم من الشكوك التي أبدتها في البداية مجموعات سياسية مختلفة بشأن مصداقية هذا الهيكل الجديد، فإنه استمر يعمل بنجاح إلى أن ألغي في سنة ١٩٨١ بقرار أصدره أرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي آنئذٍ، وطرد بموجبه أيضاً رؤساء البلدية وأعضاء المجالس على نحو اعتباطي.

وتجدر الملاحظة أنه في المرتين اللتين جرى فيهما إنشاء إطار سياسي وتنظيمي من قبل سكان الأراضي المحلتة للتعبير عن مقاومتهم الاحتلال الإسرائيلي، وجد السكان أنفسهم وهم في موقف المعارضة لقيادة منظمة التحرير. وفي كلتا المرتين اتخذ الانقسام شكل تصادم عقائدي بين اليمين واليسار. وبالطبع كان نظام الحصص معمولاً به في الأراضي المحتلة أيضاً، ولو أن هذا لم يكن هو الحال في البداية، وقد كانت هناك خلافات حتى آنئذٍ. وعلى خلاف الوضع الذي كان سائداً في لبنان، ابتداءً، لم يكن إلا للجماعات التي لها بعض الأتباع المحليين أن تمثل في الهيئات التمثيلية المختلفة. ونتيجة الفئوية المستوردة بالضرورة من "الخارج" فإن كل مجموعة سياسية رئيسية أسست هيئات تابعة لها، كنقابات العمال وجمعيات المهنيين والاتحادات النسوية والطلابية والمنظمات الجماهيرية. وكانت منظمات الجناح اليساري تتمتع بميزة معينة وهي أنها ابتدأت بأعمالها في وقت أبكر، كما أنها كانت تجد

من السهل أن تجتذب الشباب من العمال والطلاب والنساء الذين كانوا على استعداد للإصغاء إليها. ولم تستطع فتح، على الرغم من قوتها المالية ووزنها الإداري، من أن تترك أثراً في البداية. لقد وصلت فتح في حقيقة الأمر متأخرة إلى الساحة. وقد تغير هذا سراعاً بعد النفي إلى تونس حين أصبحت الأراضي المحتلة هي الحلبة الرئيسية، لا بل الوحيدة، للمنافسة والكفاح، وعندما أخذت حتى المنظمات التي ترعاها الدول العربية ترفع رؤوسها.

لاحظ معظم المراقبين الذين كتبوا عن هذه المرحلة على نحوٍ قطعي الطبيعة الشعبية للهياكل التنظيمية التي تأسست داخل الأراضي المحتلة، كما أنهم ينظرون إلى كل من الجبهة الوطنية الفلسطينية ولجنة التوجه الوطني على أنها هيئات تمثيلية. وقد اعتبروا هاتين المنظمتين شرعيتين، لا لكونهما منتخبتين، فهما ليستا كذلك، وإنما لأنهما تعتبران حصيلة مشاركة سياسية ذات قاعدة عريضة وتمثلان قدراً من الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. من الصحيح حقاً أن الدعوات المتكررة للمطالبة بـ "تحقيق الديمقراطية" قد جاءت من داخل الأراضي المحتلة، أما الذي تشترك به هذه الدعوات فهو رفض الاستراتيجية السياسية التي تضعها قيادة منظمة التحرير دائماً. لذا فإن الدافع في الغالب وراء هذا الوضع "الديمقراطي" هو معارضة السياسات التي يتبعها ياسر عرفات والمجموعات المحيطة به. لقد كانت هذه هي الحالة مثلاً حين حاول عرفات التوصل إلى مصالحة مع مصر وإلى مصالحة مع الأردن لغرض التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة. فقد نُعت في كلتا المناسبتين بأنه "استبدادي" و "مناهض للديمقراطية"، ولعله كان ولم يزل كذلك، ولكن متهميه تعوزهم المصداقية التي تأتي مع الانسجام مع الذات ومع التصميم على التمسك بالمواقف المبدئية. وطالما ظل صنعها للقرار شأناً فردياً، لا شأناً مؤسساتياً، فإن الدعوة إلى الديمقراطية تكون عديمة المعنى. يضاف إلى هذا أنه طالما ظل

بناء المؤسسات شأناً فئوياً فإن هذه المؤسسات، مهما تعددت، ستكون خالية من أي محتوى ديمقراطي.

سابعاً: ثأر بورقيبه: الطرح الفلسطيني الجديد

إذا أردنا اختصار الفترة من عام ١٩٨٢ حين أجبر الفلسطينيون على نقل مقراتهم من بيروت إلى تونس، فإنه يمكن القول إن ميزان القوى، على المستويين الإقليمي والدولي، مال كثيراً، وأكثر من أي وقت مضى، إلى صالح إسرائيل وضد الكفاح الفلسطيني من أجل تقرير المصير والاستقلال. وإذا نظرنا إلى الوراء نجد أن الانتفاضة ذاتها لم تسهم بأي شكل من الأشكال في تغيير هذا الوضع السيىء، ولكنها أعطت للمنظمة وسيلة لكي تنسجم مع هذا الواقع الجديد.

كانت إسرائيل قد بدأت في عام ١٩٨٢ بهجوم متعدد الجبهات على الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد احتل الجيش الإسرائيلي الجزء الأكبر من لبنان وحاصر منظمة التحرير في بيروت. وفي هذه الفترة نفسها، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمراً بمنع وتعطيل لجنة التوجيه الوطني وبحل عدد من المجالس البلدية المنتخبة التي كانت من أنشط المجالس في الأراضي المحتلة. وفي مجهودٍ بذلته تلك السلطات لتثبيت نفسها، قامت بإطلاق العنان لما يسمى بـ "روابط القرى" في القرى المختلفة وبإنشاء الإدارة المدنية للقيام بأعمال الاحتلال اليومية. ولم يكن من الممكن القيام بذلك لولا نجاح إسرائيل في عقد إتفاقيات كامب ديفيد مع مصر.

ومع مغادرة منظمة التحرير إلى تونس بدأ التدهور في حظوظ الفلسطينيين. وبطبيعة الحال، كانت المنظمة قد بلغت أصلاً، طريقاً مسدوداً من قبل، ولكن ذلك ظل مستوراً بالحاجة إلى قيام المنظمة بأعمالها الشبيهة بوظائف الدولة في

لبنان وباشتراكها من جراء ذلك في النزاع المسلح الذي كان جارياً في القطر. وقد أضحى الجهاز الشبيه بأجهزة الدولة (عسكري ودبلوماسي وإداري) عبئاً سياسياً ومالياً في الأوضاع الجديدة، وهو جهاز كان قد استغرق بناؤه سنوات عديدة. وقد ثارت الخلافات أصلاً بشأن اختيار تونس كمقر نهائي جديد وبشأن فتح باب الاتصالات مجدداً مع المصريين وهو لم يزل محاصراً في بيروت، وكذلك بشأن قيام عرفات بزيارة الرئيس مبارك في أول توقف له بعد مغادرة بيروت.

وحدث انقسام داخل فتح نفسها في سنة ١٩٨٣، الأمر الذي شلّ منظمة التحرير، ولو أن ذلك جعل من الواضح تزويد عرفات بحرية أوسع في الحركة لمتابعة سياساته. لقد أدت خسارة لبنان كقاعدة أرضية إلى صعوبات متزايدة في الحفاظ على فعالية مؤسسات المنظمة وتماسكها، وهو ما أسهم بالنتيجة في تعاظم دور القادة الأفراد الذين يملكون الموارد المطلوبة وفي تزايد قوتهم. وقد أصبح هذا واضحاً عند نشوب الانتفاضة، حين غدت السيطرة على الموارد المالية ذات أهمية كبرى في "صناعة" بناء المؤسسات.

كانت منظمة التحرير، حتى نشوب الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٧ تبدو مهمّشة وغير فعالة من جراء اتفاقيات كامب ديفيد والحرب الإسرائيلية – الفلسطينية لسنة ١٩٨٢، وجاءت الانتفاضة بشرعية كانت المنظمة بحاجة كبيرة إليها. ولا شك أن الصلح المنفرد الذي عقد بين إسرائيل ومصر قد غيّر من ميزان القوى الإقليمي. وقد لاحت بعقد المؤتمر السابع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان إشارة مبكرة تشير إلى أن مجموعة مهمة من الزعامة الفلسطينية تميل نحو الإقرار والقبول بالوقائع الجغرافية – السياسية الجديدة التي خلفها انسحاب مصر من الكفاح ضد إسرائيل، إذ كانت هناك دائماً فئتان داخل الحركة الفلسطينية، إحداهما تدعو إلى الكفاح المسلح وإلى التغيير الاجتماعي طريقاً للتحرير، والأخرى، وهي أكثر براغماتية كما

أنها منسجمة مع النظام العربي القائم، تفضل العمل ضمن النظام الدولي كما يتجسد بالأمم المتحدة والرأي العام العالمي وما يسمى بـ "الشرعية الدولية". وطالما كانت إسرائيل تريد اتباع الخيار الأردني وترفض الاعتراف بالفلسطينيين كأطراف مستقلة، فإن هذا الدرب كان مغلقاً. وجاء سقوط حزب العمل ليغير من الوضع. أما الليكود فإنه برغبته في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة بأسرها قد اعترف بالقضية الفلسطينية في اتفاقيات كامب ديفيد بصفتها مسألة يجري تناولها بالاشتراك مع الفلسطينيين أنفسهم (ولو أنه جرى تحديد هؤلاء تحديداً ضيقاً وذلك لاستبعاد كافة الفلسطينيين غير المقيمين في الأراضي المحتلة).

لقد أتاحت الانتفاضة المجال لهذه الجماعة البراغماتية بأن تسير لتحقيق أهدافها. وجاء عقد اجتماع المجلس الوطني السابع عشر في عمان بوجه معارضة من داخل فتح وخارجها لكي ينبىء بأن عهد سياسة الإجماع في منظمة التحرير قد انتهى ليفسح الطريق إلى عهد سياسة الأغلبية. وبحلول وقت انعقاد مؤتمر التوحيد لمنظمة التحرير في الجزائر في سنة ١٩٨٧ (المجلس الوطني الثامن عشر)، كانت المعركة حول "الديمقراطية العددية" قد كُسبت. ومنذ ذلك الحين، وكل ما كان يحتاج إليه الأمر هو أغلبية عددية للتوصل إلى قرارات ملزمة في الهيئات الرئيسية لمنظمة التحرير، وكان هذا من الأهمية بمكان كبير حين أريد اتخاذ القرار للدخول في مفاوضات بوساطة أمريكية، إذ كان الاحترام يولى للديمقراطية الشكلية من جميع الجوانب.

يعتبر الحوار والنقاش الحامي من مزايا السياسة الفلسطينية منذ نشوء منظمة التحرير، كما كان للحوار والنقاش دورهما في تنشئة الحلول الوسط والتفاوض بين الأطراف المختلفة، حين كان الإجماع هو أساس صنع القرار الفلسطيني. وحتى في ذلك الحين، أي في أيام الإجماع، كان بعض جماعات المعارضة يجد من العسير عليه الالتزام بقرارات إجماعية، كما أن بعضها، لا سيما الجبهة

الشعبية، قد فضّل في أغلب الأحيان البقاء خارج الإطار التنظيمي للسياسة الفلسطينية لكي لا يلتزم بقرارات لا يستطيع الموافقة عليها. وحتى في هذه الحالة، كان هذا البعض يحرص على ألا يبعد كثيراً. وما إن حل نظام الأغلبية محل الإجماع في صنع القرار باعتباره إجراءً "ديمقرطيا" مقبولاً حتى ثار التساؤل حول مسألة الهيئات التمثيلية للمنظمة برمتها وقضية طريقة اختيارها. وقد استخدم نظام "الحصص"، المعمول به في اختيار الممثلين في المجلس الوطني والمجلس المركزي معاً، في المهمة المستمرة الخاصة بإنشاء البنية التحتية المدنية وبناء المؤسسات داخل الأراضي المحتلة. إن الذي كانت تقوم به المنظمة ببساطة هو تصدير هياكلها البيروقراطية إلى الداخل، كما كانت الجماعات المختلفة ضمن المنظمة تريد أن تمثل في كل مؤسسة من المؤسسات بهدف حماية مصالحها الفئوية كمؤسسة وحماية مصالح أعضائها. وفي الوقت الذي يكال الكلام المعسول للديمقراطية، تستبعد عملية الانتخاب لشتى الأعذار، وليست كلها أعذاراً غير مشروعة. والحصيلة النهائية هي مأسسة نظام الحصص، وقد ظل جزءاً لا يتجزأ من التحالفات السياسية بين الجماعات ذات التفكير المتشابه.

ومع أن من السهل انتقاد هذا الترتيب فإنه قد يكون من الضروري طرح سؤال بعينه، وهو: هل هناك في الظروف السائدة شكل أنسب من أشكال الاجراءات الديمقراطية، وما هو هدفه ؟ هناك طبعاً من يقول إن السعي من أجل الديمقراطية قد أضحى "ظاهرة عالمية" وإنه الآن "قاعدة سياسية عامة". لذلك، فليس هناك ما يدعو إلى طرح السؤال.

إن هذا صحيح، بلا شك، من جوانب متعددة، كما ظهر مؤخراً وبطريقة ديمقراطية. ففي اليوم الأول من السنة الجديدة، أي في اليوم الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، قام الفلاحون في الإقليم الجنوبي من جياباس في المكسيك بانتفاضة ضد الحزب الثوري الدستوري الذي هو في السلطة على نحوٍ

ديمقراطي منذ عام ١٩٢٩، وهو بذلك أقدم حزب حاكم منتخب في العالم. وقد أصدر جيش زاباتا للتحرير الوطني بياناً في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ دعا فيه شعب المكسيك إلى تأييد الكفاح من أجل "العمل والأرض والسكن والغذاء والصحة والتعليم والاستقلال والحرية والديمقراطية والعدالة والسلام". لقد كان اميليانو زاباتا الزعيم الذي قتل في عام ١٩١٩، وهو أبرز زعماء الثورة المكسيكية لـ ١٩١٠ – ١٩١٩، هو الذي رفع شعار "الأرض والحرية". واليوم يقدر البنك الدولي أن اثنين وثلاثين مليوناً من سكان المكسيك البالغ عددهم خمسة وثمانين مليوناً يعيشون في حالة فقر. قد يكون الأمر كذلك، ولكن هذا الأمر لا ينال من سجل المكسيك الديمقراطي. ولم يكن واضحاً ما إذا كان اختيار الثوار للأول من كانون الثاني/يناير تاريخاً للبدء بثورتهم لأنه يصادف التاريخ الذي حددته نافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) لتنفيذ الاتفاقية، وهي المعقودة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. أما رد الفعل من الحكومة المكسيكية حتى الآن فهو إرسال الجيش وقصف مواقع الثوار المشتبه بها من الجو.

ويمكن بالطبع القول إن هناك بعض المناطق في العالم لم تتهيأ فيها بعد الأسس الضرورية اللازمة للديمقراطية الليبرالية. لهذا يستشهد دائماً بحجة شارل عيسوي (Charles Issawi) الشهيرة ومفادها أن الديمقراطية غير موجودة في الوطن العربي لأن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها الديمقراطية ليست موجودة بعد. ويقول آخرون، الذين يصفون الدولة في الشرق الأوسط بأنها دولة الريع، أنه بسبب أن الدولة لا تحصّل الإيرادات عن طريق الضرائب التي ترتبط بالضرورة بمطالب من أجل الاصلاح والشرعية، وإنما تحصلها من خلال بيع النفط، فإن الدولة تكون محصنة تجاه أي ضغط أو تأثير شعبيين. يضاف إلى هذا، أنه بعد أن مارس الوطن العربي الديمقراطية الليبرالية لفترة وجيزة، بين انتهاء الحكم الاستعماري وظهور الأنظمة

العسكرية، التي ما فتئت أن استحكمت فيه، فإن السعي إلى الديمقراطية يعتبر بنظر الكثيرين خاصاً بالنخبة ولا يتساوى فيه الناس. أما الفئة الحاكمة فهي نخبة تنادي بالاشتراكية، وقد استحكمت في السلطة وصارت تتمتع بمنافع الامتيازات المادية التي تحرم منها الأغلبية الساحقة من السكان في الوطن العربي. ثمة نخبة أخرى الآن تطمح الى المستقبل وتنادي بالليبرالية الاقتصادية وتطرح شعار الديمقرطية متعددة الأحزاب، وتأخذ بمنطق السوق والتدرج، وما إلى ذلك تحديا للنخبة الحاكمة. فالديمقراطية، شأنها شأن الاشتراكية، تعتبر لذلك غطاءً يستر وراءه كفاحاً هو في أساسه كفاح من أجل الثروة والسلطة، ويجري بين فئات متناحرة من المؤسسة الاجتماعية والاقتصادية ذاتها.

إن من نافلة القول إن الحركة الوطنية الفلسطينية ليست موجودة في فراغ. إنها تتأثر بما يجري من حولها، ومنظمة التحرير الفلسطينية لا تختلف عن مؤسسات الحكم العربية القائمة إلا بما يعوزها من أرض، وهي بهذا غير قادرة على مواجهة مجتمع مدني خاص بها نظراً إلى ظروفها الخاصة. إننا نرى الدولة والمجتمع يتفاعلان في دول مثل الجزائر والعراق ومصر وسوريا والسعودية والكويت، كما أن الشعبية الحالية لمفهوم المجتمع المدني تخفي وراءها المميزات الفذة لمجتمعات مدنية معينة وتحبوها بصفات مثالية. ومن المهم، لهذا السبب بعينه، أن ننظر بعين فاحصة إلى المجتمع المدني في الأراضي المحتلة ونتحرّى أحداثه الماضية.

لقد سجل المراقبون بحماس الأنشطة المتعددة الجوانب للحركة الشعبية التي خلقت مجتمعاً مدنياً يمثل "الداخل" على مدى عشرين سنة من الاحتلال الإسرائيلي. ويبدو أن هذا إنما يجري بأمل إبراز حركة وطنية فلسطينية تعود إلى الحياة من جديد وتوضع إزاء "الخارج" المفلس والبيروقراطي الذي يصوَّر من قبل وسائل الاعلام والدول العربية والولايات المتحدة وإسرائيل، بل العالم

بأسره، على أنه يكوّن عائقاً لإقامة السلام في المنطقة وتسوية النزاع العربي – الإسرائيلي تسوية نهائية.

والطرح الذي يقدم، في هذا الصدد، يقول إن الاحتلال الإسرائيلي نفسه، ذلك الاحتلال الذي احتضن هذا المجتمع المدني بعينه، قد رعى تطوير سياسة فلسطينية ديمقراطية تعددية (Maoz, 1993)، وان السيطرة العسكرية في الأراضي المحتلة قد شجعت هي ذاتها التململات الديمقراطية للشعب الذي يحكم على نحو غير ديمقراطي (Kaufman, 1993). يضاف إلى هذا، ما يسجل للاحتلال من حسنة، هي تعريف الفلسطينيين بالعملية الانتخابية، وذلك من خلال السماح باجراء انتخابات للمجالس البلدية (علماً أن آخر انتخابات بلدية أجريت كانت في سنة ١٩٧٦). وحتى السياسات القمعية الموجهة ضد الفلسطينيين نافعة من حيث إنها سرّعت في تشتيت سلطة صنع القرار وتحويلها إلى المستوى الشعبي وإلى جيل الشباب. وبفضل استمرار الاحتلال قام الفلسطينيون بانتفاضتهم، وهي التي أنشأت أنماطاً جديدة من السلوك الجماعي وأتاحت للناس فرصة اتخاذ مبادرات جديدة. وحتى التشتت القسري للفلسطينيين في أرجاء العالم قد أسهم بدوره في عدم المركزية في صنع القرار، ذلك أن التنوع هو حصيلة النفي، وليس مثل الديمقراطية ما يستطيع أن يحيط بهذا التنوع. والأهم من كل هذا أن الهزائم المتواصلة التي تكبدها الفلسطينيون، والتغير الذي جرى في المناخ الإقليمي بحكم حرب الخليج، والتغير الذي جرى في المناخ الدولي بحكم سقوط العالم الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة، كل هذا جعل الفلسطينيين يدركون أنهم لا يسعهم تنفير الأقطار الغربية بإنشاء دولة غير ديمقراطية. والأمر الذي يقوي هذا الاتجاه نحو الديمقراطية هو أن النخبة السياسية والمهنية التي تحتل الآن مركز الصدارة "كلها قد تعلمت في الغرب وكلها ذات توجه غربي". لهذا فإن مسألة الحرية هي مسألة أساسية في نظر هذه النخبة، وهي لن تقبل إلا بدولة ديمقراطية في المستقبل. هذه الحجج

وأمثالها كان يستخدمها المدافعون عن القوى الاستعمارية وإن بشكل أقل خشونةً إلى حدٍ ما.

أما واقع الحال فهو أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي قد أعاق تطور المجتمع المدني الفلسطيني وشوّهه. إن سبعاً وعشرين سنة من الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة قد أسهم كثيراً في تسريع قلب الطبقة الفلاحية في فلسطين إلى طبقة عاملة وفي تسهيل الهجرة المستمرة من الريف (Semyonov & Lewish Epstein) إن هذا قد أثّر كثيراً في أصحاب المهارات القابلة للتسويق. أما الذين بقوا ولم يهاجروا فقد اكتسبوا نظرة سياسية فريدة، على الرغم من المقاومة المتواصلة للاحتلال من قبل أقلية عنيدة من السكان، وعلى الرغم من اندلاع الانتفاضة التي كانت في البداية ذات طابع جماهيري. إن هذه النظرة تميّز هؤلاء عن الفلسطينيين الذين ظلوا في بيوتهم في عام ١٩٤٨، والذين اكتسبوا بالنتيجة صفة مواطنين إسرائيليين دون أن يتخلوا عن هويتهم الفلسطينية. كما أنها تفصلهم عن الفلسطينيين الذين تشتتوا في الخارج واستمروا يحلمون بأسطورة فلسطين وتحريرها والعودة إلى الوطن. إن الواقعية والبراغماتية، اللتين تلاحظان على ذوي البلاغة من الناطقين باسم الأراضي المحتلة أو على الناس الاعتياديين من ذوي الحكمة، إنما هما نتيجة العقم والايمان بالأمر الواقع، لا نتيجة النضوج السياسي أو الايمان الجديد بالعمليات السلمية. ولئن كانت الديمقراطية العددية تضمن مكاناً للرغبات الشعبية في صنع القرار السياسي، فإن الحماس يكون لقرارات الأغلبية العددية إنما تعني أن المجتمع المدني في الأراضي المحتلة قد بلغ مرحلة يكون فيها أي تغيير في الوضع أفضل من استمرار الحالة الراهنة، بصرف النظر عن الآثار بعيدة المدى لهذا التغيير، وبصرف النظر عن نتائجه على أغلبية الفلسطينيين في الخارج.

لقد جرى الترحيب بالطرح الفلسطيني الجديد على أنه من جهة، علامة "التزام فلسفي بتطور المؤسسات الديمقراطية"، وعلى أنه من جهة أخرى، تعبير عن بداية لبراغماتية جديدة مرغوب فيها، "فقد أدرك الفلسطينيون أنهم لا يسعهم تنفير الأقطار الغربية بإقامة دولة غير ديمقراطية ...". إن العمل على تحقيق الديمقراطية لا بد من أن يكون مؤكداً لأنه أمر يعين على رفع شأن العملية السياسية. ولكن ما هو المطلوب فعلياً من هذا العمل؟ وما هو الشيء الذي سيحققه هذا العمل بالضبط؟ هل إن الهدف هو سماع صوت الأغلبية الصامتة ؟ هل إن الهدف هو خلق مناخ يتيح للجماعات والأفراد أن يعبّروا عن آراء معتدلة وسلمية بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ؟ وهل إن هذا العمل ضروري للأخذ بيد الشرعية الخاصة بالأهداف الوطنية وبالزعماء الوطنيين معاً ؟ وهل أن هذا العمل طريقة أنفع لمقارعة الاحتلال الإسرائيلي وتنشيط التضامن الوطني ؟

إن هذه الأسئلة وأمثالها لا تكون ذات معنى إلا إذا طرحت بطريقة حقيقية ملموسة. والقضية موضوع البحث الآن هي الانقسام في السلطة بين بيروقراطية منظمة التحرير الموجودة في الخارج وبين الإنتلجنسيا الجديدة التي نمت وتشكلت بحكم تجاربها تحت الاحتلال. إن الضربات التي تلقتها منظمة التحرير باستمرار، والفشل المتعدد الذي كابدته، والانتفاضة والتغير الجاري في المناخ الإقليمي والدولي والتفاضل الذي نجم عن أعمال الاحتلال، كل هذه العوامل وكثير غيرها قد ساعدت على ظهور شرائح اجتماعية متميزة تريد أن تشارك في العملية السياسية وتشترك في تقرير مصيرها. وطالما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعمل على بعد من "مجتمعها المدني" فإن من الممكن الاستمرار في عملية "تصنيع القبول". وكل ما هو مطلوب هو التوصل إلى حل وسط مقبول من بضعة أمناء عامين. والآن، والفلسطينيون على عتبة شكلٍ ما من أشكال الحكم الذاتي المحدود، لا بد من وضع قواعد جديدة لإقامة العلاقة

بين المجتمع الفلسطيني والدولة الفلسطينية (أو السلطة الفلسطينية). وفي الوقت عينه، فإن "الحل الوسط التاريخي" الذي تم التوصل إليه بتردد بين الزعامة الفلسطينية وجزء من الشعب الفلسطيني يتطلب هيكلاً مؤسسياً جديداً يعكس المصالح المادية التي جعلت هذا الحل الوسط ممكناً أصلاً، ولتضفي هذه المصالح عليه القوة اللازمة لمجابهة العواصف التي ستهب في وجهه.

قائمة المراجع

- فايز الصايغ، **حفنة من ضباب: بحث في مفاهيم البورقيبية وشعارتها**. مركز الأبحاث. م.ت.ف. بيروت، أيار ١٩٦٥.
- محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي". **المستقبل العربي**، العدد ١٩٧، كانون الثاني ١٩٩٣.
- ناجي الخطيب، مناقشة حول الديمقراطية الفلسطينية. **حوار**. نشرة جمعية "البديل المدني"، باريس، ربيع ١٩٩٣.
- راشد حميد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤-١٩٧٤**. مركز الأبحاث. م.ت.ف، بيروت، آب ١٩٧٥.
- فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**. مركز الأبحاث م.ت.ف، بيروت ١٩٨٠.
- فيصل حوراني، "منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني" (١٩٦٤-١٩٦٧) (القسم الأول). **مجلة الأردن الجديد**. العدد ٧. السنة الثالثة، ربيع ١٩٨٦.
- فيصل حوراني، "منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني، المرحلة الأولى ١٩٦٤-١٩٦٧" (القسم الثاني). **مجلة الأردن الجديد**. العدد ٨/٩. السنة الثالثة، خريف/شتاء ١٩٨٦.
- عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي، والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧**. مركز الأبحاث. م.ت.ف، بيروت ١٩٧٩.
- **منظمة التحرير الفلسطينية، المؤتمر الفلسطيني الأول** (بدون تاريخ إصدار أو اسم ناشر).
- موسى البديري، "الديمقراطية المنشودة في الوطن العربي".**صوت الوطن**، آيار ١٩٩٢.

- ندوة المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، الديمقراطية: ظاهرة عابرة ام حاجة حيوية، **صوت الوطن**، آيار ١٩٩٣.
- إبراهيم الدقاق، "مدخل إلى دراسة المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة"، فصل في كتاب **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، أيلول ١٩٩٣.
- **الأممية الشيوعية وتحرر الشرق. المؤتمر الأول لشعوب الشرق (باكو ١-٨ أيلول ١٩٢٠)**. ترجمة فواز طرابلسي. دار الطليعة. بيروت ١٩٧٢.

BIBLIOGRAPHY

BOOKS:

- A. Arblaster. **Democracy**. Oxford University Press. Milton Keynes. 1993.
- F. Arat. **Democracy and Human Rights in Developing Countries**. Lynne Rienner Publishers. Boulder & London, 1991.
- N. Bobbio. **Liberalism and Democracy**. Verso. London. 1990.
- N. Chomsky & E. Herman. **Manufacturing consent: The Political Economy of the Mass Media**. Pantheon Books. N.Y. 1988.
- H. Deegan, **The Middle East and Problems of Democracy**. Open University Press. 1993.
- - B. Gills, R. Camora, & R. Wilson(eds), **Low Intensity Democracy: Political Power in the New World Order**. Pluto Press London. 1993.
- E. Kaufman, S. Abed, & R. Rothstein(eds), **Democracy, Peace, and the Israeli Palestinian Conflict**. Boulder. Lynne Reinner. 1993.
- Y. Mirsky & M. Ahrens(eds), **Democracy in the Middle East: Defining The Challenge**. A Washington Institute Monograph. 1993.
- C.B. Macpherson, **The Real World of Democracy**. Clarendon Press. Oxford. 1971.
- M. Shemesh, **The Palestine Entity 1959-1974: Arab Politics and The P.L.O**. Frank Cass. London. 1988.
- E. Sprinzak & L. Diamond(eds), **Israeli Democracy Under Stress**. Lynne Rienner Publishers. Boulder & London. 1993.
- M. Maoz, **Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel**. Frank Cass. London 1984.

- L.A.Brand, **Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for Statehood**. Columbia University. Press. New York. 1988.
- H. Cobban, **The Palestine Liberation Organisation: People, Power and Politics**. Cambridge University Press. 1984.
- M. Semyonov & N. Lewish-Epstein, **Hewers of Wood and Drawers of Water: Non Citizen Arabs In the Israeli Labour Market**. ILR Press. Cornell Univ. 1987.
- A.Gresh, **The PLO, The Struggle Within: Towards An Independent Palestinian State**. Z Books. 1985.
- E. Sahliyeh, **The PLO After The Lebanon War**. Westview Press. 1986.

ARTICLES:

- A. Benoist. Democracy Revisited. **Telos**. N. 95. Spring 1993.
- M. Budeiri. Changes in the Economic Structure of the West Bank and Gaza Strip Under Israeli Occupation. **Labour, Capital, & Society**. Vol. 15. N.1. April 1982.
- I. Dakkak. Back to Square One: A Study in the Emergence of the Palestinian Identity in the West Bank 1967-1980. In A. Scholch(ed), **Palestinians Over the Green Line**. Ithaca Press. London. 1983.
- M. Hassasian. The Democratisation Process in the PLO: Ideology, Structure, and Strategy. In Kaufman, Abed, & Rothstein(eds), **Democracy, Peace, & the Israeli Palestinian Conflict**. Lynne Rienner Publishers. Boulder & London. 1993.
- J. Hilal. PLO Institutions: The Challenge Ahead. **The Journal of Palestine Studies**. 89. N.1. Autumn 1993.
- E. Kaufman & S. Abed. The Relevance of Democracy to Israeli Palestinian Peace, In **Democracy, Peace & the Israeli** .....
- M. Muslih. Towards Coexistence: An Analysis of the Resolutions of the Palestine National Council. **Journal of Palestine Studies**. Vol.: 20. N.2. Spring 1990.
- M. Maoz. Democratisation Among West Bank Palestinians and Palestinian Israeli Relations. In **Democracy, Peace & the Israeli**.

مداخلة حول
اشكالات مأسسة الديمقراطية في الحياة العامة الفلسطينية

جميل هلال

ليس من الحكمة بدء الحديث عن الديمقراطية بتعريف عام لها. فقد علمت التجربة أن من شأن ذلك قيادة النقاش باتجاهات تجريدية أو لغوية بحتة لا تساعد على صياغة الأسئلة والاستفسارات الضرورية ولا على بلورة الأجوبة المفيدة التي تنطلق من تشخيص وتتلاءم مع واقع تشكيلة سياسية - اقتصادية - اجتماعية - ثقافية محددة. ومن البديهي التنويه بأن لا معنى للحديث عن الديمقراطية في الحياة الفلسطينية الراهنة إن لم يكن قابلا للترجمة العملية في إطار واقع الشعب الفلسطيني بتعقيداته ومتغيراته وتحدياته الهائلة، وإن لم يأخذ بعين الاعتبار التحولات والضغوطات المحيطة بهذا الواقع وحركته.

لذا سأنطلق من السؤال التالي: ما هي التغييرات الضرورية لإكساب النظام السياسي الفلسطيني في اللحظة التاريخية الراهنة -بكل خصوصياتها وشروطها المعروفة- مؤسسات ومناخات، تمده بإمكانية:

أولا : تحشيد أوسع الجهود والطاقات الممكنة وراء هدف الاستقلال والحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني وهويته وحماية حقوقه الوطنية.

ثانياً: تأسيس كوابح لأية ميول أو نزعات لتكوين سلطة ديكتاتورية، ووضع العوائق أمام أي مسعى يستهدف مصادرة صلاحيات المؤسسات التشريعية والقضائية أو يحول دون تحديث ودمقرطة منظمة التحرير الفلسطينية بما يتلاءم مع مهامها في المرحلة التاريخية الراهنة.

ثالثاً: التواصل مع هدف اقامة الدولة المستقلة ومباشرة عملية تنمية شمولية ومتوازنة، وتهيئة شروط إثراء الحياة الثقافية والفكرية الفلسطينية.

رابعاً: صياغة القوانين والإجراءات الضرورية لتأسيس مستوى مقبول من الديمقراطية الاجتماعية (المتمثلة في حق التعلم والعمل والرعاية الصحية والتمتع بالأمن الاجتماعي والفرص العامة على أساس الكفاءة والمنفعة العامة...).

أظن أن الملاحظة الابرز حول الحياة السياسية الفلسطينية الراهنة هي غياب المؤسسات. وبيان بعض أسباب هذا الوضع عبر مراجعة التطورات التي دخلت على منظمة التحرير الفلسطينية خلال ربع قرن من الزمن. كما توضح ضرورة وملحاحية "مأسسة" الحياة الفلسطينية العامة إذا ما أخذنا الأولويات المطروحة الآن على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية. ويحيط بقضية "المأسسة" جملة من القضايا الأخرى التي تتمحور حول انتاج المناخات والآليات الضرورية لممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية، من بينها: (١) إقرار دستور فلسطيني يصون الحريات العامة والتعددية السياسية والحزبية وحقوق الانسان والمواطن والمرأة والأقليات ويضمن استقلالية القضاء والفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ويضع آليات التداول الديمقراطي للسلطة؛ (٢) توسيع القاعدة الجماهيرية والنفوذ الاجتماعي والفكري للأحزاب والقوى السياسية التقدمية والديمقراطية؛ (٣) تكريس حرية الصحافة وخصوصا في تناقل المعلومات والأخبار التي تهم المواطنين ومؤسسات المجتمع وفي انتقاد إساءة استخدام السلطة.

المأسسة الديمقراطية للحياة العامة الفلسطينية:

إذا كانت مأسسة الحياة العامة على أسس تحظى بموافقة غالبية الشعب هي شرط لا بد منه لاشاعة الديمقراطية السياسية بشكل عام، فإنها تحتل أهمية استثنائية في الوضع الفلسطيني بسبب التهميش المتسارع الذي لحق بالمؤسسات الوطنية في السنوات الأخيرة، ونظرا لقيام شكل من أشكال السلطة الفلسطينية (وان كانت محدودة) على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويجري اقامة تلك السلطة بدو ن الاستناد على ولا بالترافق مع عملية احياء وبناء وتطوير لمؤسسات وطنية بوظائف تشريعية وتنفيذية وقضائية، ولا مع بناء الهياكل

الإدارية للسلطة على أسس عصرية ووفق مقاييس موضوعية تكون الكفاءة من بينها. وتشكل قضية بناء المؤسسات الوطنية أخطر ما يُواجِه ويهدد البنية السياسية الفلسطينية. وستحدد كيفية التعاطي مع هذه القضية سمات تلك البنية بكل ما تحمله من انعكاسات على الوضع الفلسطيني لفترة ربما لا تكون قصيرة أو عابرة.

هناك رأي يقول إن إعلاء شأن الديمقراطية في هذه اللحظة الفلسطينية الصعبة والحرجة أمر يحرف الأنظار عن القضايا الجوهرية التي تواجه الشعب الفلسطيني حاليا. وتقول بعض صيغ هذا الرأي إن المهمة الأولى هي ضمان استكمال جلاء الاحتلال الإسرائيلي عن كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة المستقلة، وحينئذ فقط يصبح طرح موضوع الديمقراطية في إطار مناقشة النظام السياسي للدولة أمراً مشروعاً. ويرى أصحاب هذا الرأي أن الانشغال بموضوعة الديمقراطية قبل إنجاز الاستقلال وفي ظل استمرار الاحتلال يحرف الأنظار عن مهام مجابهة سياسة إسرائيل الاستيطانية والكولونيالية والقمعية وموقفها الرافض لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره. كما تحرف الأنظار عن تردي الأوضاع المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفاقم أحوال معظم التجمعات الفلسطينية في المهاجر، وعن اشتداد مخاطر التوطين ومساعي تذويب الهوية الفلسطينية. بتعبير آخر يتحجج البعض بخصوصية الوضع الفلسطيني وتعقيداته في دعوته إلى تأجيل طرح مشروع ديمقراطية الحياة السياسية العامة. وهناك صيغ أخرى تحجج عن طرح توسيع الممارسة الديمقراطية تحت شعار أنها تتعارض مع التقاليد والتراث الإسلامي -العربي باعتبار أنها من بدع الحضارة الغربية ولا تنسجم، بالتالي، مع مكونات الحضارات الأخرى. ويشير البعض إلى رفع حكومة الولايات المتحدة لشعار الديمقراطية لتبرير تدخلها في شؤون بلدان ترفض الانسياق لسياستها، وإلى دعم الحكومات الغربية اللفظي في غالبية الأحيان -

للديمقراطية في العالمين الثاني والثالث. ويرى هذا البعض أن نشر القيم الديمقراطية يستهدف تهميش دور الأخلاق والقيم الدينية في الحياة العامة. ويلمح آخرون إلى أن ممارسة الديمقراطية تستدعي مستويات من التطور الاقتصادي والتعليمي (ويضاف إلى ذلك أحيانا بروز طبقة وسطى ذات وزن في المجتمع). وهي مستويات لا تتوفر بعد في مجتمعاتنا بما في ذلك في المجتمع الفلسطيني.

لكن الأطروحة المذكورة بغض النظر عن نوايا أصحابها أو دقة المعطيات التي تستند إليها تخدم، موضوعيا، وظيفة سياسية تتمثل في رفض التغيير وتشريع المحافظة على الوضع القائم، أو استبداله بأساليب غير ديمقراطية (بأساليب إنقلابية) إلى نظام استبدادي. وتدل تجارب الحياة المعاصرة (من اليابان إلى الهند إلى أوروبا) أن الديمقراطية السياسية أو أشكال منها (كما تتمظهر في تطبيق مبدأ الانتخابات الحرة في الحياة العامة والإدارات المحلية والروابط النقابية والاتحادات الجماهيرية والمهنية،.. الخ، وفي تطبيق مبدأ تغيير ومحاسبة الحكومة والهيئات والأفراد الذين يتبوؤن مسؤوليات عامة...) ليست حكرا على ثقافة أو حضارة محددة ولا تطمس أو تتناقض مع خصوصيات قومية أو إثنية أو دينية.

بل الأرجح أن تكون الديمقراطية عاملا هاما ومنشطا في تفعيل وإثراء مثل تلك الخصوصيات. وفيما يخص الواقع السياسي الفلسطيني المعاصر فإن الدعوة إلى الدمقرطة واشاعتها ليست "درجة" (موضة) دخلت عليه مع "البرويسترويكا" وانتهاء الحرب الباردة في أواخر العقد الماضي. فالدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي في هياكل ومؤسسات منظمة التحرير (بما في ذلك اعتماد صيغة التمثيل النسبي في تشكيلها) تعود إلى بدايات النهوض في الحركة الوطنية الفلسطينية بعد أحداث أيلول عام ١٩٧٠، وهو لم يفارق منظمة التحرير. وتعود محدودية محاولات ومساعي ودعوات الإصلاح الديمقراطي

لمنظمة التحرير لأسباب عدة، منها: غياب المجتمع الواحد للشعب الفلسطيني ونشأة وبنية المنظمة ونمو شرائح بيروقراطية ترى في عملية التغيير والدمقرطة ما يهدد مصالحها وسيطرة اتجاه تنظيمي سياسي -أيديولوجي على إطارات المنظمة وتمركز القيادة الفلسطينية خارج فلسطين وعلاقة منظمة التحرير (المتوترة في معظمها) بالأنظمة العربية المحيطة بإسرائيل وتفتت قوة وأحزاب اليسار الفلسطيني... الخ. رغم ذلك فقد تكرس في إطار المنظمة نظام يقر بالتعددية السياسية والتنظيمية والأيديولوجية، ويقر بحرية التعبير والانتظام. لكن هذا بقي بحكم النية التي تبلورت للمنظمة، ومن غير الممكن اعتبار أن هذا الوضع سينعكس تلقائيا على سلطة فلسطينية على الأرض، كما بدأ يتبين بسرعة بعد قيام سلطة الحكم الذاتي في غزة وأريحا.

وكان أحد أبرز خصوصيات الانتفاضة، وهي في أوج عنفوانها، إصرارها على الديمقراطية وهي تقارع الاحتلال الإسرائيلي، وممارستها لأشكال متقدمة منها في اللجان الشعبية أعطتها بعدها الجماهيري والنضالي المتميز. وهو ما دفع إسرائيل إلى تحريم وتجريم الانتماء إلى تلك اللجان. وأضحت العملية الانتخابية الأسلوب السائد في تشكيل الهيئات القيادية لمعظم المنظمات والروابط والاتحادات النقابية والمهنية والجماهيرية خلال الجزء الأكبر من السبعينيات وعقد الثمانينيات، وتحديداً في الأرض المحتلة (وهي عملية أخذت في التراجع خارج الأرض المحتلة بعد خروج منظمة التحرير من بيروت عام ١٩٨٢). كما أن إتفاق أوسلو طرح موضوع الانتخابات لمجلس السلطة الفلسطينية، وطرح بالتالي موضوع العلاقة بين السلطة المذكورة ومنظمة التحرير. وكان أسلوب الوصول إلى الاتفاق المذكور قد أثار تساؤلات مشروعة حول تغييب دور الهيئات والمؤسسات الوطنية في صنع القرار السياسي والتنظيمي والمالي. وجاءت أحداث غزة الدامية في ١٨/١١/١٩٩٤، وما تلاها من تظاهرات وتظاهرات مضادة لتنبه إلى حقيقة الحاجة إلى ارساء

نظام ديمقراطي في الحياة السياسية الفلسطينية. وبينت الأجواء التي رافقت وتلت صدامات غزة فوائد الديمقراطية كتحصين ضد الارتجال السياسي، والمراسيمية "الرئاسية" الاعلامية واستسهال استخدام العنف لقمع المعارضة من جانب، وكتحصين ضد استقطابات تهيء لحرب أهلية وتفقد المواطن أمنه من جهة ثانية. وأبرزت المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية الخاصة بانتخابات مجلس السلطة الفلسطينية أن اجراء انتخابات ديمقراطية فعلاً وبعيداً عن أية قيود سياسية أو أيديولوجية وتحت اشراف دولي وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية المأهولة، إن انجاح التجربة الديمقراطية الفلسطينية مكون هام من مكونات عملية كسب الاستقلال وان يبق مكونا غير كاف بحد ذاته لمعالجة المشكلات العديدة والشائكة التي تواجه الوضع الفلسطيني. وهي مشكلات تحتاج إلى تحديد دقيق للأولويات (والتي يبقى على رأسها انجاز الاستقلال) ووضع الاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة، وفك الارتباط والتبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي وتنمية العلاقة مع المحيط العربي، وتعميق وتوسيع الروابط مع الجاليات والتجمعات الفلسطينية في الخارج والدفاع عن مصالحها وحقوقها (وفي مقدمتها حق العودة). ولا شك بأن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية ومواصلة تطور التجربة الديمقراطية في الأردن سينزع ادعاء اسرائيل أنها واحة الديمقراطية في المنطقة.

ويتوزع أصحاب الرأي الذي يرى في إرساء الديمراطية أساسا للحياة العامة الفلسطينية نوعا من "الترف" السياسي أو صيغة للحكم تتعارض مع الأصالة والتراث، أو الذي يرى أن الظروف الفلسطينية غير ناضجة لاستيعاب شروط الديمقراطية، يتوزع هؤلاء على أكثر من اتجاه سياسي (وتحديدا بين "اليمين العلماني" و "اليمين الديني"). فنجده بين مؤيدي اتفاق أوسلو، ونجده كذلك بين معارضي الاتفاق المذكور. وهو أمر يشير إلى ارتباط الديمقراطية في أذهان البعض بنوع من الترتيبات التي لا حاجة إليها إلا في ظروف وشروط محددة.

وهي ظروف وشروط لا تتوفر، في كل الأحوال في الوضع الفلسطيني الراهن. وبغض النظر عن مصدر هذا الرأي والوظيفة التي يؤيديها، فهو يقوم على فهم مغلوط للعملية الديمقراطية، ووظائفها وضروراتها. ويبدو لي أن الترويج لمثل هذا الرأي، وتحديدا في مرحلة اقامة سلطة فلسطينية، يخدم الاتجاهات التي تجد أن من مصلحتها إرساء نظام سياسي فلسطيني لا ديمقراطي. وهي اتجاهات تصوغ نظرتها إلى السلطة وممارساتها السياسية على ضوء التراجع الذي شهدته مؤسسات منظمة التحرير في صناعة القرار والرقابة على تنفيذه. ومن الافت للانتباه أن الاتجاهين الرئيسيين المتصارعين في الساحة الفلسطينية يقرأ أن تجربة منظمة التحرير قراءة أحادية الجانب وبانتقائية شديدة، وذلك لتسويغ مشروعهما السياسي غير الديمقراطي. فالاتجاه الأول يحاول أن يوظف رصيد المنظمة الوطني والشرعية السياسية التي اكتسبتها كإطار تمثيلي للشعب الفلسطيني لصالح مشروعه في اقامة سلطة غير ديمقراطية ويخطو، في الوقت نفسه، باتجاه تهميش المنظمة (عبر تغييب وتهميش مؤسساتها)، بما هي مؤسسة تشريعية وتنفيذية جامعة، لصالح مشروعه الخاص بالسلطة. وهو يتصرف باعتبار أن الواقع السياسي بعد اتفاق "إعلان المبادىء" قد تجاوز المنظمة، وأن الأولوية هي لإقامة سلطة وطنية على الأرض. في حين يقوم الاتجاه الثاني، والذي ولد خارج إطار المنظمة وكبديل عنها، بإنكار الحاجة إلى المنظمة أو صلاحيتها التمثيلية متسخدما لتسويغ نظرته تلك التراجع الذي أصاب المنظمة والإهمال الذي بات نصيب مؤسساتها، وسوء إدارتها السياسية للسلطة. وهو لا يهمه أسباب التراجع والوهن كونه لا يعترف بشرعية المنظمة وبرنامجها. فهو لا يسند شرعية مشروعه السياسي إلى أسس مستمدة من المجتمع ومؤسساته. ويرفض بالتالي الإصلاح والدمقرطة كنهج سياسي.

هناك اتجاه ثالث انتقادي إصلاحي بشكل عام يتبنى الدعوة إلى دمقرطة الحياة العامة الفلسطينية، لكن هذا الاتجاه يعاني حتى اللحظة من غياب الإطار التنظيمي الجامع والرؤية السياسية والبرنامجية الموحدة.

منظمة التحرير وإشكالات دمقرطة الحياة العامة:

لعل الانجاز الأهم لمنظمة التحرير الفلسطينية تمثل في إعادتها بلورة كيانية الشعب الفلسطيني وصياغة هويته المعاصرة. وخاطب هذا الانجاز حاجة الشعب الفلسطيني. وهو يعيش ظروف التشرد والتشتت والاحتلال والالحاق – إلى كيانه الخاص ومؤسسات وطنية تعطي لوحدته تعبيرات تنظيمية وتدافع عن مصالحه المباشرة وحقوقه. وتبوأت المؤسسات الجامعة دوراً خاصاً واكتسبت اهمية استثنائية نظراً لغياب التشكيلية الاقتصادية–الاجتماعية المترابطة والموحدة للشعب الفلسطيني، وتوزعه على تجمعات شديدة التباين في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية.

لكن الانجاز المذكور تم على أرضية وفي سياق عوامل موضوعية وذاتية كان من جملة ما أنتجته في تلاقيها وتفاعلاتها بنى تنظيمية تميل إلى المركزة وتجميع السلطات والصلاحيات بيد أفراد أو مجموعات قيادية صغيرة. كما تم الانجاز المذكور في إطار تركيز القوى الوطنية الفلسطينية على شكل رئيسي واحد من أشكال النضال وهو الكفاح المسلح. وهو تركيز تم لأسباب واعتبارات عدة، من أهمها: السمة الاستعمارية العسكرية الاستيطانية والاجلائية للحركة الصهيونية، والنتائج الكارثية لقيام إسرائيل على الشعب الفلسطيني، ووقع الهزيمة العسكرية للدول العربية في حرب حزيران ١٩٦٧ على حركة المقاومة الفلسطينية. وارتبط هذا الأسلوب النضالي بنهوض الشخصية الوطنية في الستينيات، ومحاولات أكثر من نظام عربي فرض

السيطرة على حركة المقاومة الفلسطينية (عبر السعي إلى نزع سلاحها وتقييدها، وفرض القيود الإدارية والأمنية على حركتها) كمقدمة لاحتواء منظمة التحرير سياسيا. وهو أمر أضفى على الكفاح المسلح أهمية استثنائية كمكون رئيسي من مكونات الهوية الوطنية الفلسطينية. وكان من نتائج سيادة هذه النظرة "التقديسية" (وكاستراتيجية وحيدة) إلى الكفاح المسلح في أيديولوجية التيار الغالب في منظمة التحرير والتي استمرت عمليا حتى ترسخ الانتفاضة، والتحفيز على إقامة بنى تنظيمية شديدة المركزية (عسكرية، وشبه عسكرية) من جهة، والتقليل من أهمية أشكال النضال الأخرى من جهة أخرى.

وكان من الصعب إجراء التقويم الموضوعي للعلاقة المطلوبة بين أشكال النضال واعطائها التوازن الضروري بسبب البعد الأيديولوجي الذي اكتسبه الكفاح المسلح وتشكله كمكون لنظام مفاهيمي هيمن على الحركة الوطنية الفلسطينية منذ الثلاثينيات. وساعد في الدفع في ذات الاتجاه البنى العسكرية والإدارية المختلفة التي أقيمت من أجله ومن حوله والفئات التي سيطرت على هذه البنى. ولم يجر التخلص من تلك النظرة إلا بعد تفجّر الانتفاضة التي بينت، بشكل ملموس، تأثير وغنى وفاعلية اشكال النضال الجماهيري.

ولعل السر في امتلاك منظمة التحرير قدرة خاصة على الاستمرارية رغم قساوة ووتيرة المحاولات (سياسية وعسكرية وأشكال متنوعة من الحصارات المالية والديبلوماسية) التي وجهت ضدها خلال ربع قرن من الزمن بهدف تهميشها واحتوائها، يكمن في اكتسابها من قبل مختلف التجمعات الفلسطينية وحدانية وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني من جانب، وتمتعها بدرجة عالية من "ذاتية الحركة" عن واقع هذه التجمعات، من جانب ثان. وهي "إستقلالية" سمحت للمنظمة بأن تتواصل بمعزل عن المتغيرات والتحولات التي تطرأ أو تدخل على هذا التجمع الفلسطيني أو ذاك، بما في ذلك التجمعات التي أقامت فيها مؤسساتها القيادية ومكاتبها ومعسكراتها (تجربة الأردن في ١٩٧٠، ولبنان

خلال الحرب الأهلية وبعد ١٩٨٢، وسوريا بعد ١٩٨٣، تجربة المفاوضات..). لكنها "استقلالية" اختزنت عوامل ضعف وخللاً بنيوياً رغم ما حملته من عناصر قوة. فقد ولدت الانشغال ببناء الأجهزة والآليات المعنية بالسيطرة الإدارية (بالمعنى الواسع للكلمة). كما ولدت البيئة الملائمة لنمو نزعات التفرد في اتخاذ القرار ورفض فكرة المحاسبة (باعتبار أن السلطة فوق المجتمع)، بدلا من إقامة المؤسسات التمثيلية والتي تتيح أشكالا من المشاركة الديمقراطية في صياغة القرار والرقابة والمحاسبة على التنفيذ والاحتكام إلى الأنظمة والقوانين القائمة على مبدأ المساواة. ولعل في هذا ما يفسر انشغال السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو في تشكيل الأجهزة الأمنية والبوليسية والتركيز على مظاهر السيطرة بدلا من تحديد الأولويات واستثمار الموارد والتخطيط،... الخ. من هنا شهدت السلطة الوطنية خلال شهورها الأولى: اعتقالات سياسية، ومضايقة الصحافة، وتشكيل المجالس البلدية بالتعيين، وتكريس أساليب القيادة الفردية، والاحجام عن بناء أطر للمحاسبة والرقابة على استخدام السلطة وصرف الأموال العامة... الخ). ويأتي هذا الانشغال، لسوء الحظ، على حساب بناء المؤسسات الوطنية ومناهضة سياسة إسرائيل الاستيطانية والكولونيالية، وعلى حساب إشراك القوى السياسية والاتحادات والمنظمات والمؤسسات المدنية في عملية بناء دعائم دولة علمانية ديمقراطية بمجلس نيابي منتخب تشكل كيانا لجميع الفلسطينيين.

ودعم استفحال الظواهر المذكورة تمركز –لمجموعة من الأسباب والظروف الموضوعية– قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير وقيادة الغالبية العظمى لفصائلها (باستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي لم يمنح عضوية المنظمة كتنظيم سوى عام ١٩٨٧) خارج الأرض المحتلة: أي خارج تشكيله مجتمعية متكاملة (نسبيا) كالتي استمرت في الضفة الغربية وقطاع غزة رغم كل ما تعرضت له من تأثيرات تولدت عن الالحاق والاحتلال. كما هيأت

مجموعة من الأحداث والتطورات شروط النمو السريع في بناء الأجهزة والإدارات و "التفريغ" الواسع في المجالات العسكرية والديبلوماسية والإدارية والتنظيمية والإعلامية والنقابية منها: الحرب الأهلية في لبنان التي لقيت منظمة التحرير نفسها طرفا فيها، والتي ساهمت في "تجيّش" المقاومة الفلسطينية (التحول من مجموعات فدائية إلى وحدات عسكرية نظامية وشبه نظامية)؛ وتواصُل المواجهات العسكرية مع إسرائيل من الجنوب اللبناني؛ والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على المخيمات ومواقع ومقرات المنظمة وفصائلها، وتدفق المساعدات المالية من الدول النفطية العربية إلى المنظمة وانفتاح الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية عليها مما وفر امكانات جديدة للمنظمة مكنتها من تولي مهام شبه –دولتية شملت تقديم سلسلة من الخدمات الاجتماعية، تحديدا للمخيمات الفلسطينية والاعتراف العربي والدولي الواسع بها بعد إقرارها البرنامج المرحلي عام ١٩٧٤ وما ترتب على ذلك من انتشار ديبلوماسي واسع النطاق.

وكان من نتائج ذلك كله تنمية "استقلال" واسع لهياكل وأطر منظمة التحرير عن واقع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات الفلسطينية (بما في ذلك المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة) وإلى تنشئة علاقة أحادية الجانب بين المنظمة وهذه التجمعات. وهو أمر تمظهر في قدرة المنظمة على التواصل والاستمرار بغض النظر عن ما يطرأ على التجمعات والجاليات الفلسطينية من متغيرات وتطورات: وهي متغيرات أخذت في بعض الاحيان طابعا "دراميا" ومفاجئا (كما هو حال التجمع الفلسطيني في لبنان بعد العام ١٩٨٢، أو الجالية الفلسطينية في الكويت بعد حرب الخليج الثانية) أو طابعا تدريجيا (كما هو حال الجالية الفلسطينية في سوريا على سبيل المثال) أو دخلت متغيرات متنوعة في طبيعتها ووتيرتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة (الوجود الفلسطيني في الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة). كما تمظهرت هذه

"الاستقلالية" في توجيه العلاقات والقنوات التنظيمية لفصائل المنظمة باتجاه واحد (من "المركز" القيادي في الخارج إلى الأطراف (التجمعات والجاليات الفلسطينية المختلفة). وعبرت هذه العلاقة عن نفسها في تشكيل مؤسسات محلية (روضات، ومستوصفات، ومشاغل خياطة وهيئات وروابط مهنية واتحادات قطاعية ونقابات، وتشكيلات عسكرية ومليشية خاصة وجميعها وقعت تحت سيطرة المراكز القيادية للفصائل الرئيسية المكونة لمنظمة التحرير.

كان أحد تعبيرات هذه "الاستقلالية" هو نمو مركزية تنظيمية ومالية وإدارية مستندة على شريحة بيروقراطية نمت بتسارع في النصف الثاني من السبعينيات. كما انعكست تلك "الاستقلالية" في أساليب عمل تنزع نحو التفرد، ومركزة الصلاحيات والمسؤوليات. كما تنزع نحو التنكر لآليات وتقاليد المحاسبة والمراقبة على عمل الهيئات التنفيذية بما في ذلك التحكم في وتائر انعقاد دورات المجلس الوطني الفلسطيني، والمؤتمرات التنظيمية للفصائل،.. الخ.

وكان لبنية المنظمة ونزوعها "الاستقلالي" عن حركة وتشكيلات وعلاقات القوى الاجتماعية الفلسطينية (ساعد على هذا الضعف التكويني النسبي لهذه القوى وتبعثرها، بما في ذلك الطبقة العاملة وفئات البرجوازية الفلسطينية) تأثيراتها التراكمية على بنية الحركة الوطنية في الأراضي المحتلة. كما تركت سيطرة القوة السياسية الأقرب (من حيث البناء الفكري-الأيديولوجي، والعلاقات ورؤيتها لمصالحها) إلى البرجوازية الفلسطينية على مؤسسات منظمة التحرير، وتأثيراتها على دور الفصائل الأخرى ذات التوجهات الأيديولوجية (وفي الكثير من الأحيان التوجهات السياسية) المتباينة. ودعم ذلك طبيعة المواجهة مع إسرائيل التي تطلبت تشكيلات جبهوية عريضة، وصيانة إطارات "الوحدة الوطنية" مجسدة في مؤسسات منظمة التحرير. وساهم في

ذات الاتجاه اعتماد تقاليد "الإجماع" الوطني المستندة على التفاوض للوصول إلى "قاسم مشترك" (سياسي وتنظيمي) بين الفصائل المشكلة للمنظمة بما في ذلك (وحتى منتصف الثمانينيات) تلك التي شكلت امتدادات لأنظمة عربية.

وحدث انخراط اليسار الفلسطيني (كفصائل منفردة وليس كجسم موحد) في منظمة التحرير ومشاركته في مؤسساتها في اللحظة التاريخية التي كان يحاول فيها التخلص من ارتباطاته بحركة القوميين العرب، عبر تبني الماركسية بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧. ولم يكن لهذا الانخراط أن يتم خارج سيطرة تنظيم "فتح" (اتجاهه "الوطني العام" وامكاناته المادية الواسعة وعلاقاته العربية المتشعبة ومنهجه السياسي البرغماتي) على مؤسسات المنظمة. وهو تنظيم تمكن من تشكيل قاعدة اجتماعية عريضة عبر تغليبه الاهتمام بالقضية الوطنية الفلسطينية على أية قضية أخرى، وتصدره عملية إبراز الهوية الفلسطينية وتبنية شعار الدفاع عن "القرار الوطني المستقل". كما وجدت البرجوازية الفلسطينية المبعثرة والمعرضة لأشكال متفاوتة من القيود من البرجوازيات العربية ومن الاحتلال، في حركة "فتح" ما يمكن أن يعوضها عن غياب أو هشاشة الترابط بين فئاتها (ذات التشكيل المحلي أكثر من الوطني). وربما رأت في توسيع تمثيلها في مؤسسات م.ت.ف ليشمل مختلف المواقع وبخاصة في المهاجر ما يوفر الإطار لتوسيع نفوذها. وربما وجدت بعض فئاتها أن من مصلحتها الدفع باتجاه مركزة القرار الوطني إلى خارج مؤسسات منظمة التحرير باعتبار أن ذلك سيقوي من تأثيرها على القرار السياسي والاقتصادي الفلسطيني وتحديدا بعد اتفاق أوسلو وقيام سلطة الحكم الذاتي.

لقد دعمت، وما زالت، فئات مؤثرة من البرجوازية الفلسطينية -وذلك للخلاص من المشكلات والقيود المتولدة عن تشكيلها ذي الطابع المحلي وللخلاص من احتلال يفرض الحجز على نموها ولا يعبأ بمصالحها ومن التبعية للبرجوازيات العربية -تشكيل كيان سياسي مستقل يتولى ممثلوها فيه السلطة السياسية. لكن

هذا الموقف لا يعني أنها تدعم، بالضرورة، دمقرطة الحياة العامة، أو أنها مستعدة لخوض معركة الديمقراطية بثبات أو الوقوف (دون الاجحاف بموقف أفراد منها) ضد الاستفراد والتسلط ما دام ذلك لا يتعارض مع رؤيتها لمصالحها ولا يقف عائقا أمام طموحاتها السياسية.

من جانب آخر، نجحت قيادة "فتح"، في عدد من المناسبات وإن بدرجات متفاوتة ونسبية، وعلى مدار العقدين الأخيرين من عمر منظمة التحرير، إلى إختزال معارك "الاصلاح الديمقراطي" إلى معارك توزيع الحصص في نظام "الكوتا" الذي اعتمدته المنظمة كأحد موجهات ممارسة "الوحدة الوطنية" وكتعبير عن الالتزام بنهج سياسة توليد "الإجماع". ولا شك أن نظام "الكوتا" سهل، موضوعيا، استدراج صناعة القرار إلى خارج المؤسسات الوطنية (الممثلة في المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية، واللجان والهيئات المتفرعة منها). وهي مؤسسات باتت عضويتها تخضع لنظام "الكوتا" كذلك، أي إلى شكل من أشكال التعيين. لقد كرس نظام "الكوتا"، بقصد أو بدون قصد، وصاية الفصائل (وقياداتها الأولى تحديدا) على الشعب وعلىحقه في اختيار ومحاسبة ممثليه، كما شجع ذات النظام الجنوح لتغليب المصلحة التنظيمية الأضيق على المصلحة الوطنية الأشمل (ولعل هذا هو تفسير تعايش عدد من المنظمات السياسية ذات الاتجاهات السياسية والايديولجية المتماثلة والمتقاربة، ودفع دوما باتجاه إدارة شؤون المؤسسات الوطنية من خارجها وعلى أساس مصالح التنظيمات بدلا من الانشداد الدائم لمصالح العامة.

لقد أضعفت المتغيرات المذكورة السمة التمثيلية للمنظمة (دون أن تقلص من الحاجة إلى دورها التمثيلي الجامع) رغم التوسيع الكبير في عضويتها خلال عقد الثمانينيات (حيث وصل المجلس الوطني إلى نحو ٥٠٠ عضوٍ دون احتساب حصة المناطق المحتلة، ووصلت عضوية المجلس المركزي إلى ما يقارب ال ١٠٠ عضوٍ، وارتفع أعضاء الجنة التنفيذية إلى ١٨ عضواً). كما

سهل التوجيه الكامل تقريبا (من قبل "فتح" باعتبارها التنظيم المسيطر على المنظمة) للاتحادات الشعبية والنقابات والروابط المهنية حيث باتت هيئاتها القيادية تتشكل، تدريجيا وعمليا، بالتعيين وفق نظام الحصص المذكور. وقد قوى ذلك "استقلال" هياكل وعمل منظمة التحرير على واقع وشؤون التجمعات الفلسطينية في فلسطين والشتات. وهو "استقلال" تحول إلى "عزلة" متزايدة على واقع ومشكلات ومزاج تلك التجمعات، وتفاقمت مع المتغيرات الإقليمية والدولية واشتداد إجراءات الحصار المالي والسياسي على المنظمة الذي تلى حرب الخليج الثانية. كما زاد أزمة مؤسسات المنظمة تصاعد الخلافات السياسية بين فصائلها على أثر انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في خريف عام ١٩٩١، ووصول هذه الخلافات إلى ذروتها بعد اتفاق أوسلو في أيلول عام ١٩٩٣ حيث قاطعت بعض الفصائل بعض مؤسسات المنظمة.

بعض مداخل اعادة الحيوية للجسم السياسي الفلسطيني:

ازداد مأزق منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات بعد الخروج من بيروت وبعد تفجر الانتفاضة. ويعود هذا الازدياد في جوانب هامة إلى فقدان الاستراتيجية القادرة على انجاز برنامج المنظمة من جانب، وتكلس البنية التنظيمية للمنظمة وفصائلها بحيث أصبحت عائقا أما التغيير والتجديد من جانب ثان. وبات مأزق المنظمة يعبر عن نفسه في شكلية دور مؤسساتها كأطر لصياغة القرارات ولمحاسبة ومراقبة الهيئات التنفيذية، وفي انحسار قاعدتها الاجتماعية النشطة. وبدأ يبرز في السنوات الأخيرة ابتعاد من فئة متسعة من الشعب الفلسطيني في تجمعاته المختلفة عن منظمة التحرير. ما كشفت تلك السنوات ان شريحة مؤثرة من الشعب الفلسطيني (وتحديدا في الأرض المحتلة،

ولدرجة ما بين المخيمات الفلسطينية في الأردن) انتقلت الى مواقع تأييد حركات سياسية تطرح نفسها، بدون مواربة، بديلا عن منظمة التحرير ككيان وكبرنامج (وتحديدا حركة المقاومة الفلسطينية "حماس"، و "الجهاد الإسلامي" في قطاع غزة والضفة الغربية).

كما شهد العقد الأخير تراجعا في درجة استعداد الجمهور الفلسطيني إلى الانتساب للفصائل الرئيسية المشكلة لمنظمة التحرير بمختلف مواقفها السياسية وانتماءاتها الأيديولوجية. بتعبير آخر دخل النظام السياسي الفلسطيني كما ترسخ في الثمانينيات في أزمة تمثلت في أحد جوانبها في تراجع دور الفصائل الفلسطينية وتراجع دور م.ت.ف التعبوي السياسي وتراجع نفوذها في تكوين رأي عام فلسطيني. هذا إضافة إلى تراجع دورها في معالجة المشكلات المعيشية للتجمعات الفلسطينية الرئيسية لأسباب عدة، زاد ثقلها المتغيرات الانعطافية التي دخلت على الواقع الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية. وزاد اتفاق أوسلو والأسلوب الذي اعتمد في التوصل إليه من المأزق السياسي العام. فقد فتح المجال لنشوب صراع بين السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي وبين مؤسسات منظمة التحرير، وهو صراع يهدد بتهميش الأخيرة إن لم يجر بشكل عاجل وحاسم تحديد العلاقة والصلاحيات بين السلطتين، وإن لم تخضع منظمة التحرير لعملية إصلاح ديمقراطي جذري وتضع خطة عمل شاملة وواضحة، وإن لم يجر في الوقت نفسه تشريع للسلطة الفلسطينية القائمة في مناطق الحكم الذاتي يستند إلى عملية انتخابية سياسية عامة وفق نظام انتخابي ديمقراطي وعبر صياغة استراتيجية لتحركها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحظى بدعم شعبي واسع، وبتأييد قوى سياسية جماهيرية.

لكن تغلب م.ت.ف على مأزقها الراهن يستدعي، فيما يستدعي، تجاوز الصيغة "التمثيلية" الفصائلية التي حكمت تشكيل مؤسسات وأطر م.ت.ف منذ أواخر الستينيات والتي باتت عائقا أمام تفعيل ودمقرطة المنظمة إلى صيغة أرقى

وأكثر تلاؤما مع المهام المطروحة عليها راهنا. وهو مأزق أخذ بعداً فاقعا بعد وصول اتفاق أوسلو إلى طريق مسدود بفعل: استمرار رفض إسرائيل الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ ومواصلة سياسة الاستيطان وفرض الأمر الواقع وبقاء القضايا الأساسية التي تهم الفلسطينيين بدون حل؛ وتفاقم المشكلات المعيشية في الضفة والقطاع (واستمرارها في عدد من التجمعات في الشتات)؛ والارتجالية في الإدارة السياسية وفي إدارة المفاوضات مما ساهم في نشوء نوع من ازدواجية (أو ثلاثية) السلطة في مناطق الحكم الذاتي. لقد تراجعت قدرة منظمة التحرير على التأثير في واقع الشعب الفلسطيني في فلسطين وفي الشتات، ولم يتغير شيء من هذا بعد اعتراف إسرائيل والولايات المتحدة بها وفك العزلة الديبلوماسية عنها. لقد تراجعت قدرتها التعبوية، وإن حافظت على قيمتها المعنوية كعنوان للهوية الوطنية الفلسطينية وكيان توحيدي للشعب الفلسطيني.

فحتى اللحظة ما زال المجلس الوطني الفلسطيني، وهو المؤسسة الوطنية الفلسطينية الجامعة الأولى ويمثل الهيئة التشريعية لعموم الشعب الفلسطيني، ما زال إطارا فضفاضا ينعقد بين فترة وأخرى، ويخرج في نهاية أعماله بقرارات وتوجهات يتم التداول حولها من قبل القيادات الأولى للفصائل المشاركة. ومهما كانت مبررات تشكيل المجلس الوطني بالطريقة التي تشكل فيها والأشكال التي اعتمدت لأسلوب عمله فقد بات ضروريا اعادة النظر في تلك الطريقة وذلك الأسلوب إذا ما أريد تعزيز دوره كالمؤسسة التشريعية الجامعة للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده، والمعنية بشؤون صيانة وحدته والدفاع عن مصالحه وحقوقه. ولا يبدو أن هناك طريقا آخر لتعزيز شرعية وتعميق بنية المنظمة التمثيلية تلك المؤسسة سوى تحديد عضويتها بالانتخاب المباشر (وصيغ ديمقراطية ملائمة أخرى في المواقع التي يتعذر فيها الانتخاب المباشر) من قبل التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني (وفق حصص تحددها حجوم تلك

التجمعات) وعبر اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في تشكيل المجلس والهيئات المنبثقة عنه. ومن الضروري وضع عملية الانتخابات للمجلس التشريعي في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة في اطار عملية تجديد المجلس الوطني الفلسطيني، وأن يراعى في تحديد حجم التشكيل الجديد الفعالية والقدرة على الانعقاد الدائم كمجلس نيابي عام للشعب الفلسطيني.

يتمثل أحد المداخل الرئيسية لإعادة الحيوية والفعالية إلى الجسم السياسي الفلسطيني، في تحويل المجلس الوطني إلى مؤسسة وطنية تشريعية فعلية يتم تحديد أعضائها بالانتخاب المباشر على أن تناط بهم وظائف "برلمان" يمثل – وفق صيغة للتمثيل النسبي– مختلف القوى السياسيى ذات الحضور الجماهيري ومختلف تجمعات الشعب الفلسطيني. ويتم حل العلاقة بين السلطة الفلسطينية الناشئة في الضفة والقدس والقطاع وبين المؤسسة التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير وفق القاعدة ذاتها. ويتصدر مهام هذا المجلس إقرار دستور لدولة فلسطين يعكس مضمون وروحية ما ورد في إعلان الاستقلال الفلسطيني في تشرين الثاني عام ١٩٨٨ (تكريس التعددية السياسية والحزبية، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون، والمساواة التامة في الحقوق بين الرجل والمرأة، والفصل بين السلطات الثلاث، وضمان حرية التعبير والانتظام والتظاهر، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، ومعاقبة التمييز القائم على اللون أو الجنس أو المعتقد...).

ويتطلب التطوير المذكور تخطي النظام "الفصائلي" الذي استنفد وظائفه، عمليا، منذ إخراج م.ت.ف من بيروت عام ١٩٨٢، وبات نظاما معيقا للتطوير والدمقرطة (كما دللت على ذلك تجربة الانتفاضة)، وتجاوزه الواقع منذ اتفاق أوسلو (بغض النظر عن الموقف من الاتفاق). وأحد مداخل التطوير يتمثل في إرساء البنية السياسية الفلسطينية على اسس ديمقراطية وتمثيلية، واعتماد نظام تتسارع على السلطة فيه بشكل ديمقراطي أحزاب سياسية. ومن نافلة القول أن

مثل هذا النظام لا يعني التخلي عن ممارسة مختلف الأشكال النضالية التي تخدم هدف انجاز الاستقلال الكامل.

كما ان الانتقال إلى نظام سياسي جديد بات مطلوبا لحشد الطاقات في معركة الاستقلال التي ما زالت محتدمة وقد تبقى كذلك لفترة غير قصيرة. وأحد شروط النجاح الرئيسية في عملية الانتقال المطلوبة هي إقامة مؤسسات وطنية بإرادة شعبية بما يشركه، مباشرة أو عبر ممثلين متخبين في صياغة القرارات والسياسات التي تهم حياته ومصيره. ويستدعي النظام الجديد من قوى الحركة الوطنية الفلسطينية التخلي عن الجانب السلبي من إرثها "الفصائلي" وتحديدا ذلك الجانب الذي كرس المركزة الشديدة في صنع القرار وقام على أساس تغييب أو تجريم الرأي الآخر، ونقل سلطة اتخاذ القرارات الهامة إلى خارج المؤسسات، وقاد، بقصد أو بدون قصد، إلى تغذية روح التناحر الفئوي الضيق للتغطية أحيانا، على ضعف البرنامج الاجتماعي والسياسي أو كبديل عن الاحتكام للرأي العام. وهو جانب ولّد في نهاية المطاف أشكالاً من العزلة الجماهيرية وإلى إنحياز جزء لا يستهان به من الجمهور الفسطيني إلى تنظيمات الإسلام السياسي كبديل عن المنظمة وفصائلها الرئيسية.

المسؤولية التاريخية للأحزاب والقوى والشخصيات التقدمية والديمقراطية:

ماذا يستدعي تطوير البنية السياسية الفلسطينية ؟ إنه يستدعي من الأحزاب والقوى والشخصيات الديمقراطية والتقدمية الفلسطينية البحث عن كل ما من شأنه إحياء وتطوير وتنمية المؤسسات الوطنية (على الصعيد الوطني العام وعلى صعيد مناطق "السلطة الوطنية الفلسطينية") وإرساء مسؤوليات وصلاحيات اتخاذ القرار عبرها وعبرها فقط. وعلى تلك القوى والشخصيات

صنع آليات ووسائل محاربة مختلف مظاهر وأشكال التفرد والدكتاتورية والزعماتية والفساد وأساليب العمل الفوقية والنخبوية من جانب أول، وتو ليد مناخ يشجع روح الانتقاد والمسؤولية والتضامن من جانب ثان. كما يقع عليها تقديم الإقتراحات الملموسة التي تضمن وضع المؤسسات الوطنية تحت الرقابة العامة.وتستأهل تولي مهمة المحفز لمثل تغيير جذري كهذا والتخلي عن نظام "الحصص" لصالح نظام يقوم على التمثيل النسبي، ولصالح بناء مؤسسات وطنية مسؤولة أمام جمهورها ومجتمعها. وليس أمام القوى الديمقراطية والتقدمية في مواجهة "اليمين العلماني " بميوله التفردية والسلطوية ونهجه البرغماتي والارتجالي واحتفاله بحرية "السوق" ومصالح الر أسمال واستعداده لإدارة الظهر لمصالح وحقوق للفقراء والكادحين من جانب، وفي مواجهة "اليمين الديني" الذي يلغي الحاجة الى الديمقراطية والمساواة ويرفض الانتقاد والجدل ومنطق الإصلاح وشمولية قيم المساواة والعدالة من جانب ثان، ليس أمامه ـ إن اراد أن يتحول إلى قوة ذات قاعدة جماهرية سوى أن يوحد نفسه على أسس وأهداف وقيم تحريرية وديمقراطية وتقدمية تتضمن احترام التعدّدية الفكرية والتنظمية والحزبية والانفتاح الدائم على الجمهور والعمل من أجل تبلور نظام سياسي يحمل ذات السمات، ويكرس الفصل بين السلطات والتنافس الديمقراطي بين القوى السياسية على أسس برنامجية وسياسية. إن هذة المهام للقوى الدمقراطية والتقدمية (كتنظيمات ومؤسسات وشخصيات)يكتسي أهمية خاصة في المراحلة الراهنة ألتي تشهد فيها الساحة الفلسطينية استقطابا (وتصارعا على السلطة) بين "اليمين العلماني "و"اليمين الديني". فعليها تشكيل مركز موحد للقوى الديمقراطية والتقدمية يشكل التوازن المطلوب لتنفيس التجاذب الدائر نحو أشكال الحرب ألأهلية في إطار السعي لحسم "إزدواجية السلطة "القائمة على الأرض بين السلطة الفلسطينية (ممثلة في حركة " فتح") والمعارضة الدينية (ممثلة في "حماس" و "الجهاد الأسلامي").

من الطبيعي أن يؤثر استمرار غياب أو تغييب المؤسسات الوطنية ذات الوظائف التشريعية والتنفيذية تأثيرا كبيرا في أحد أهم الوظائف التي اضطلعت بها منظمة التحرير الفلسطينية منذ أواخر الستينيات، وهي توفير الصلات والتفاعل وإن كان غير مباشر (عبر مؤسساتها وفصائلهما ومواقفها السياسية) بين التجمعات الفلسطينية المتباينة الأوضاع والظروف. فقد شكلت منظمة التحرير الأداة الكيانية التي عوضت عن فقدان التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية الواحدة والمّوحّدة للشعب الفلسطيني، ومثلت أداة صياغة "الوطنية" الفلسطينية وبرنامجها ولغتها ورموزها وهويتها المتميزة. ومن الطبيعي كذلك أن يقود تداعي أطر وهياكل منظمة التحرير الناتج عن مصادرة دور المؤسسات الوطنية وطمس سماتها التمثيلية إلى تفجير تعارضات قد تأخذ شكل صراعات بين "داخل" و "خارج"، وكذلك بين دعاة التمسك بالمنظمة ودعاة تعزيز دور السلطة الفلسطينية الناشئة في الضفة والقطاع. ويبدو بأن لا سبيل إلى حل معضلات العلاقة بين "الداخل" و "الخارج" بدون مؤسسات وطنية جامعة ذات صلاحيات فعلية وتمثيل شرعي. فلا بد من اطار وطني شامل لتسوية التعارضات والتباينات بين التجمعات الفلسطينية المختلفة (وهي تعارضات وتباينات متولدة عن النكبة والظروف والشروط المختلفة، التي وجد الشعب الفلسطيني نفسه فيها منذ قيام دولة إسارئيل). وهو اطار سيبقى ضروريا وحيويا لفترة طويلة من أجل:

١- صياغة استراتيجة تفاوض مع إسرائيل حول القضايا الرئيسية التي لا تزال عالقة، وإدارتها بشكل أنجح من المراحل السابقة عبر هيئات و (ليس عبر أفراد) تخضع للمحاسبة والرقابة من جهة، وبما يشرك قوى ومؤسسات كل الشعب الفلسطيني في العملية المتعددة الجوانب المطلوبة من أجل فرض الانسحاب الإسرائيلي وتفكيك المستوطنات وتكريس القدس عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

٢- إدارة العلاقات الفلسطينية على الصعيدين العربي والإقليمي والدولي.

٣- مراقبة وتوجيه السلطة الفلسطينية، والاشراف على بناء دولة عصرية بمؤسساتها التشريعية والدستورية الضامنة للحريات العامة واستقلالية القضاء والصحافة.

٤- الدفاع عن حقوق ومصالح الفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم (بما في ذلك حق العودة) وتأمين الصلات والعلاقات بينها. ومن الواضح تماما أن هذه المهمة تبقى رهنا بتجديد ودمقرطة مؤسسات المنظمة بشكل خاص، ودمقرطة وتفعيل المؤسسات العامة بشكل عام.

ومرة أخرى لا يبدو ممكنا انقاذ الوضع الفلسطيني الراهن من مخاطر التمزق والحرب الأهلية بدون أداة مجتمعية تحفيزية بناءة. والأداة المرشّحة موضوعيا لذلك هي القوى والأحزاب والهيئات والشخصيات الديمقراطية والتقدمية شريطة أن تلتقي على برنامج موحد وتعثر على الاطار التنظيمي الجامع.

المجتمع المدني والسلطة

جورج جقمان

ستتمحور ملاحظاتي الموجزة في هذه الورقة حول ثلاث نواح محددة: الاولـى، تتعلق بماهية مفهوم المجتمع المدني، اي ما هو المقصود به وما هي مكوناتـه. والثانية، تتعلق بانطباق جوانب محددة من هذا المفهوم على المجتمع الفلسـطيني من ناحية فائدته التحليلية وفائدته العملية. اما الناحية الثالثه فستتعرض للعلاقة بين المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة.

وقد يكون من المفيد البدء بالاشارة الى طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولـة في العالم العربي، اذ ان اية خصوصية سياسية او اجتماعيـة يتصـف بهـا المجتمـع الفلسطيني قد تظهر بوضوح اكبر عند مقارنتها بالوضع القائم حاليا في العالم العربي.

ومن حيث علاقة المجتمع بالدولة في الـدول العربيـة ، يختلف الوضـع بعـض الشيء من دولة الى اخرى، غير ان معظم الـدول العربيـة تشـترك فـي كونـهـا دولا سلطوية تقيد حركة المجتمع ومقدرته التنظيمية بقدر او بـآخر، وتحـد مـن الحريات الفردية والمدنية. ويجنح بعـض هـذه الـدول الـى السـلطوية الشـمولية التوتاليتاريـة، بحيـث تسـعى الدولـة الـى التغلغل في المجتمـع مـا امكنـهـا، فــي الاحـزاب ان وجـدت وفـي النقابـات والمؤسسـات والجمعيـات، وفـي الاطـر والتنظيمـات وفـي الجامعـات والمـدارس والحضانـات. ويتـم هـذا عـادة بغطـاء قـانوني وباسـم الامـن الداخلـي. وهكذا تبتلـع الدولـة المجتمـع وتهيمـن عليـة ، وتكبح جماحه وتقيد انفاسه.

غير ان اول ما ينبغي ملاحظته عن تطور المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال سياسيا واجتماعيا خلال ربع القرن المـاضي، هـو ان هـذا التطـور حصـل فـي غياب الدولة واجهزتها الكابحة. ان وجـود الاحتـلال لـم يمنـع تطـور التعدديـة السياسـيـة والفكريـة فـي المجتمـع الفلسـطيني وتعـدد الاطرالجماهيريـة المسـاندة والمرافقة، ولاسـباب لا متسـع لتفصيلهـا هنـا. اضافة، تـم انشـاء مؤسسـات وهيئات ومجالس وجمعيات مختلفة ومتنوعة تعنى بجوانب متعددة من حياة هذا

المجتمع، وهو امر معهود ومألوف في المجتمعات التي لا تكبل الدولة حركة تلك المجتمعات كليا. وقد كان الاحتلال انتقائيا في قمعه وبموجب اولويات واضحة نسبيا. وهنا تكمن احدى الفروقات الاساسية بين عسف الاحتلال الخارجي وعسف الدولة "الوطنية"، اذ ان تنظيم المجتمع يهدد سلطة الدولة "الوطنية" بدرجة اكبر مما يهدد الاحتلال الخارجي، لان دولة المحتل لها تنظيمها الخاص بها غير المتداخل مع تنظيم المجتمع المحتل.

لذا، ينشأ الآن التساؤل المطروح حول طبيعة العلاقة بين السلطة الفلسطينية وبين المجتمع وفي مضمون سياسي محدد وفي غياب استقلال تام وسيادة على الارض.

وسأعود الى هذه النقطة لاحقا، ولكن اشير الى اني لم استخدم بعد عبارة "المجتمع المدني" وتحدثت فقط عن المجتمع. والسبب في هذا يكمن في ان العبارة بحاجة الى ايضاح، اذ ان لها تاريخا طويلا يعود الى قرون مضت. وقد درج استخدامها مؤخرا تارة باتجاه اليمين وتارة باتجاه اليسار، وتارة دون اتجاه واضح.

ويمكن رصد شيوع استخدام العبارة كاستخدام "مؤدلج" منذ بداية السبعينيات وفي مضمون صراع حركة العمال البولنديين مع السلطة في بولندا. وجرى تسخير العبارة كأداة اخرى في الحرب الباردة من قبل وسائل الاعلام الغربية خاصة، بالاضافة الى الساسة وآخرين. وكان المقصود بالمجتمع المدني هنا القوى المناهضه للحكومات القائمة في اوروبا الشرقية.

ومن امارات هذا الاستخدام المسخر للعبارة في مضمون الحرب الباردة، أنها تقريباً اختفت في صفحات الجرائد الغربية ووسائل الاعلام والاتصال (فيما يتعلق بأوروبا الشرقية) بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الاشتراكية، إذ على ما يبدو لم يعد هناك حاجة سياسية لها. وربما أيضا توجد حاجة لعدم

وصف القوى والأحزاب المناهضة للتحول السريع نحو "اقتصاد السوق" على أنها من العناصر الشرعية "للمجتمع المدني"، اخذا بعين الاعتبار ما تحمله العبارة من مدلول ايجابي من وجهة نظر مستخدميها (١).

وفي النقاشات الدائرة حاليا في العالم العربي وخارجه حول التحول نحو الديمقراطية نجد استخدامات متنوعة للعبارة. فعلى سبيل المثال، يرى استاذ علم الاجتماع المصري سعد الدين ابراهيم ان المجتمع المدني يتكون من التنظيمات غير الارثية في المجتمع، اي التنظيمات التي ينضم اليها الفرد طواعية ولا يولد فيها او يرثها كما هو الحال في التنظيمات التقليدية كالعائلة والحامولة والعشيرة والقبيلة وما شابة (٢). بالمقابل، يصر برهان غليون استاذ علم الاجتماع السياسي السوري على عدم التمييز بين انواع من التنظيمات الاجتماعية ويؤكد ان "الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية، والعائلية والثقافة والاخلاق والعادات والتقاليد كلها من ميدان المجتمع المدني، وليس هناك في هذا المعنى اي مجال ولا قيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الاهلي الذي يسعى من خلاله البعض الى ادانة جزء من النشاط المدني وتحييد جزء آخر". والسبب في رفضه لهذا التمييز يكمن في انه "يمنع من فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع" وبالتالي يعيق "رؤية المهمات التي ينبغي على السياسة في المجتمعات العربية ان تعالجها وتقدم حلول لها" (٣).

ويسعى محمد عابد الجابري المفكر المغربي المعروف للقفز عن اشكالية تحديد مدلول المفهوم، ويخلط بين معنى العبارة وبين بعض خصائص النظام الديمقراطي، فيقول، ان المجتمع المدني هو "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين افراده على اساس الديمقراطية ... اعنى: المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على اساس اغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الادنى على الاقل. انه بعبارة

اخرى، المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة : البرلمان ، والقضاء المستقل، والاحزاب، والنقابات، والجمعيات ..الخ" (٤).

ويكمن الخلط هنا في ان ما هو مشترك لمعظم تعريفات هذا المفهوم بما في ذلك تلك التي اشرت اليها سابقا، هو ان المجتمع المدني يشكل ذلك الحيز المجتمعي الذي يعمل فيه الفرد كفاعل اجتماعي من خلال تنظيمات المجتمع بانفصال نسبي عن الدولة. بالتالي، بينما يمكن للنقابات والجمعيات والاحزاب ان تقع ضمن نطاق هذا الحيز، يشكل البرلمان والقضاء المستقل عنصرين من عناصر الدولة الديمقراطية وشرطين ضروريين لوجود مجتمع مدني ، ولمنع اقصائه من قبل الدولة، او هيمنة الدولة عليه. اي انهما ليسا من عناصر المجتمع المدني وانما من مقومات وجوده وشروط ديمومته.

ويمكن ايضاح الإشكالية الأساسية المرتبطة بتعريف المجتمع المدني عن طريق التساؤل التالي: ما هو تبرير التمييز بين "المجتمع" و "المجتمع المدني" بحيث يختلف المفهومان على الأقل في بعض مكوناتهما وعناصرهما؟ فإن تعذرت الاجابة الواضحة على هذا التساؤل تصبح العبارتان مترادفتين، ويمكن استبدال واحدة بالأخرى، ولا يوجد تبرير خاص للحديث عن "مجتمع مدني" عدا عن كون العبارة صرعة لغوية افتتن البعض بها وتستر وراءها البعض الآخر لاغراض محددة يمكن كشفها بالتحليل النقدي.

يمكن الاجابة على هذا التساؤل وتبيان الفرق بين المفهومين بطريقين: الأولى، من خلال سرد وصفي تاريخي لاستخدام مفهوم "المجتمع المدني" ابتداء من بداية العصر الحديث عند كتاب ومفكرين ومنظرين متنوعين، وانتهاء بالقرن العشرين. وبالرغم من فائدة واهمية دراسة من هذا النوع، إلا أنها وبحد ذاتها لن تُسْعِفَ الحائر المعاصر الذي يتعين عليه اتخاذ قرار فيما إذا كان سيستخدم العبارة، خاصة إذ تعين عليه أيضا تبرير استخدامها.

اما الثانية فتكمن في اعطاء تعريف غير وصفي للعبارة يتضمن تحديد مكونات وعناصر المجتمع المدني، وسيكون هذا بالضرورة تعريفا معياريا (normative)، لا يحدد معنى وصفيا للمفهوم، وانما يحدد ما **ينبغي** أن يكون عليه للمفهوم من معنى.

ويتبع من اختيار الطريقة الثانية أمران: الأول، أن الاختلاف الحاصل حول ماهية "المجتمع المدني" هو في المقام الأول اختلاف حول المكونات والعناصر المرتبطة بأهداف محددة ضمنية أو غير ضمنية. فالقول مثلا إنه ينبغي استثناء المنظمات الإرثية من مكونات المجتمع المدني لانها تقلل من اهيمة الحقوق الفردية وتشدد على اهمية الحقوق الجماعية، يفترض ضمنا أهداف محددة يمكن على أساسها استثناء التنظيمات الإرثية. والأهداف في هذه الحالة هي اما تصور معين عن المجتمع الحديث، أو تصور معين عن المجتمع الديمقراطي يقوم على أساس وجود حقوق فردية كشرط من شروط وجوده.

ويتعلق الأمر الثاني بالأهداف والغايات التي تملي اختيار بعض عناصر وتنظيمات المجتمع على انها من مكونات المجتمع المدني، واستثناء عناصر أخرى. فإن كان الهدف هو **كيفية** الوصول إلى مجتمع ديمقراطي في مضمون تاريخي واجتماعي محدد، يصبح تعريف المجتمع المدني وتحديد مكوناته تعريفا نسبيا مرتبطا بطبيعة وخصوصية المجتمع أو المجتمعات قيد البحث، ومرحلة تطورها التاريخية.

ومن ثم، فإن تنظيمات المجتمع المدني من منظور هذا الهدف هي التنظيمات والهيئات والأطر والجمعيات والمؤسسات التي لها مصلحة في وجود نظام ديمقراطي وتتوفر لها امكانية الازدهار في وجود حيز مجتمعي تعمل فيه بالاستقلال نسبي عن الدولة.

وعليه سأتناول الموضوع من زاوية علاقته بالمجتمع الفلسطيني آخذا بعين الاعتبار ماضي وحاضر ومستقبل هذا المجتمع. وهو منظور ضيق لكنه ضروري ان اردنا الاتفاق على ما هو المقصود بالمجتمع المدني في فلسطين، اذ ان التعريفات المجردة عن خصوصية المضمون التاريخي لن تسعف في ايضاح الرؤية ورسم الطريق.

وابدأ ببعض المفاهيم المستمدة من جرامشي، المفكر الايطالي الذي توفى في عام ١٩٣٧ وكتب بعض اهم اعماله وهو في سجن الحكومة الفاشية في ايطاليا. ويميز جرامشي بين "المجتمع السياسي او الدولة" من جهة و"المجتمع المدني" من جهة اخرى. وبينما يشترك الاثنان في عملية السيطرة واحكام السيطرة على المجتمع، يعمل المجتمع السياسي لتحقيق هذا الهدف عن طريق الحكم المباشر من خلال اجهزة الدولة المختلفة بما في ذلك السلطة القضائية. ويحدد جرامشي المجتمع المدني بالمؤسسات المجتمعية التي توصف في العادة على انها خاصة ، او "اهلية"، وتتضمن الجمعيات والمؤسسات والنقابات والمدارس ووسائل الاعلام غير الحكومية ، وما شابه. ويرى جرامشي ان المجتمع المدني يقوم بوظيفة السيطرة بطرق غير مباشرة، ويسمي هذه الوظيفة بالهيمنه، اي ان المجتمع المدني هو حيز الهيمنة على المجتمع بأكمله من قبل الطبقة الحاكمة (٥). وفي كلتا الحالتين يلعب المثقفون (بالمعنى الواسع للكلمة) دورا هاما في عملية الهيمنة وفي الحكم المباشر ايضا.

وقد تطرق آخرون الى جوانب جزئية محددة من الآليات التي تتم بها الهيمنة في المجتمع واشير تحديدا الى كتابات مركوزة وكتابات تشومسكي خاصة فيما يتعلق بدور وسائل الاعلام في تأمين الهيمنة في المجتمعات الغربية المعاصرة والتي تعتبر نفسها ديمقراطية. بالطبع، ان جرامشي يتحدث عن الدولة الحديثة والمجتمع الرأسمالي الغربي في القرن العشرين، اذ انه يوضح أنه في مراحل سابقة من تطور المجتمعات الغربية كان "المجتمع السياسي" و"المجتمع المدني"

في صراع محتدم، وبفعل هذا الصراع تطورت مؤسسات المجتمع الليبرالي الديمقراطي التي تقوم **الآن** (اي ليس سابقا) بدور الهيمنة والسيطرة المباشرة. اي ان المجتمع المدني لم تكن له وظيفة الهيمنة في كافة مراحل تطوره، بل لعب دورا راديكاليا احيانا. يقول جرامشي مثلا في كتابة المعروف **بدفاتر السجن** : "ان فصل السلطات ... بما في ذلك العقائد القانونية التي نجمت عن ذلك، هو نتاج للصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في حقبة تاريخية محددة" (٦).

ويبدو لي ان تطور المجتمع الفلسطيني باتجاه نظام ديمقراطي تصان فيه حقوق الانسان، وتضمن فيه الحريات المدنية، ويسود فيه حكم القانون، وتسود فيه المحاسبة والمساءلة وتستقر فيه المقومات البنيوية والاقتصادية لذلك النوع من النظام، لن يتأتى الا كنتيجة لصراع مستمر بين المجتمع المدني والدولة، بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي.

ولا اقصد بالصراع او النضال في هذا المضمون التاريخي انه سيكون، او انه من المحبذ ان يكون نضالا عنيفا يقارب ان يصل الى درجة الحرب الاهلية. وتوجد مؤشرات عدة لا يمكن اغفالها على ان كافة الاطراف المعنية ترى انه في مصلحتها الابتعاد عن هذا النوع من الصراع. غير ان ادوات النضال متنوعة ومتعددة، وكلنا يعرف كيف ان الدولة او السلطة كما هو الحال في العالم العربي قد تخشى الادب والشعر والبيانات التي توزع في الشوارع مثلما تخشى الاحزاب والمظاهرات او اعمال العنف.

اذن، فإن المجتمع المدني في مضمون فلسطيني يعنى، او ينبغي ان يعني، مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات واحزاب ووسائل اعلام وشرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمي في المجتمع؛ اي مجموع التنظيمات المجتمعية التي لها مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي في المجتمع. ان فائدة الحديث عن مجتمع مدني في

فلسطين او في العالم العربي تكمن فقط في العلاقة بين تنظيمات المجتمع المدني وبين العمل على الحد من السلطة القسرية للدولة، وتقييدها واخضاعها للمساءلة.

ويخطىء من يظن ان تنظيمات المجتمع المدني جميعها على نفس الدرجة من الاهمية من ناحية ارتباطها بهذا الهدف. ويعتقد البعض على ما يبدو ان تنظيمات المجتمع المدني تتكون في الاساس من مؤسسات وجمعيات ومجالس ومنظمات غير حكومية، تعنى بنواح متعددة من حياة المجتمع بما في ذلك حقوق الانسان وسيادة القانون والديمقراطية. وان لهذا النوع من التنظيم المجتمعي دورا وفائدة، غير ان هذه التنظيمات تبقى دون حول او قوة تجاه السلطة في غياب تنظيمات اخرى فاعلة، اذ انه سيكون في امكان السلطة تقييد حركتها وشل عملها بطرق مختلفة، تبدأ بعدم تعديل القانون الحالي المعمول به تحت الاحتلال والذي "ينظم" عمل المؤسسات غير الحكومية.

ان التنظيمات المجتمعية الاهم والتي تقوم بوظيفة العمود الفقري للمجتمع المدني بالمعنى المشار الية انفا، هي الاحزاب والتنظيمات والاطر واللجان التي لها امتداد جماهيري وقاعدة تنظيمية تمنحها قوة كافية للوقوف امام السلطة وللنضال من اجل ارساء اسس الديمقراطية ومن منطلق الحفاظ على الذات ايضا.

اشرت في البدء الى خصوصية تطور المجتمع الفلسطيني في غياب الدولة ، وهي خاصة نوه اليها اخرون. يقول الطاهر لبيب استاذ علم الاجتماع التونسي وامين عام الجمعية العربية لعلم الاجتماع انه "هناك استثناء عربي معاصر يستحق الوقوف عنده : المجتمع الفلسطيني. فالمجتمع المدني فيه يتأسس خارج فضاء او فراغ الاقصاء المتبادل مع الدولة. ثم ان نسيجه الفكري والايديولوجي السياسي متنوع المصادر والتوجهات بصورة تدعو الى حد ادنى

من التعامل الديمقراطي كضرورة للفعل، وهذا ما لم يتوفر في حركات التحرر الوطني العربي" (٧).

هذا صحيح ، ولكن : ان التعامل الديمقراطي الذي يشير اليه الكاتب تم في مضمون محدد لم تكن فيه امكانية لاجراء انتخابات خارج نطاق الفصائل وفي غياب آليات محاسبة فعالة. وقد اقتصر "التعامل الديمقراطي" في الماضي على القبول بوجود الآخر، اي القبول بالتعددية السياسية والفكرية. عدا عن هذا، لم تكن هناك ديمقراطية سوى ما يسمى "بديمقراطية الفصائل" والمبنية على تقاسم الحصص داخل منظمة التحرير، وما يرافق هذا من اخذ ورد، ومن مقاطعة وحرد، ومن مفاصلة وعقد صفقات. وكانت هذه هي السمة الغالبة على العمل السياسي داخل منظمة التحرير.

ولو كنا الآن امام اتفاق مع اسرائيل يقيم دولة فلسطينية ويلقى قبول الاطراف السياسية داخل المنظمة، لنشأت في الاغلب حكومة ائتلافية ربما حتى بانضمام حماس اليها، تقوم على مبدأ تقاسم الحصص. ولكان في يد حماس ورقة ضغط كبيرة وهي المطالبة بانتخابات، الامر الذي من شأنه ان يخرق قواعد اللعبة. واذا كان هناك اتفاق بين الفصائل على حكومة بالتزكية فمن سيتجرأ على المطالبة بانتخابات؟ ولآل بنا الامر الى ما آل اليه في الجزائر بعد استلام السلطة من قبل الجبهة الوطنية.

ولعل من المحاسن النادرة للاتفاق الاخير انه لا يحظى بتأييد شعبي، وترفضه اغلبية من التنظيمات الفلسطينية الرئيسية العاملة في الارض المحتلة، اذ ان هذا سيقف عائقا امام تشكيل سلطة ائتلافية مبنية على تقاسم الحصص. بالتالي، يوجد احتمال لان تتحول الاحزاب الرافضة للاتفاق الى احزاب معارضة عاملة وفاعلة كعنصر حيوى من عناصر المجتمع المدني.

ولكن يوجد ايضا احتمال آخر يتمثل في العودة الى الماضي من بابـه الاصغر، اذ يجري الحديث الآن عن تشكيل لجان معينـة للبلديات تضم اطرافا سياسية مختلفة بحيث تؤجل الانتخابات، وربما تبين بعد ذلك ان لا حاجـة لهـا اصـلا. ان ترسيخ مبدأ الانتخابات في الحياة السياسية الفلسطينية امر حيوي وضروري للبدء في ترسيخ مبدأ آخر، وهـو الحاجـة لوجـود محاسـبة ومسـاءلة فـي الحيـاة السياسية والحياة العامة. وان الانتخابات لن تفي وحدهـا بهـذا الغـرض، ولكـن التخلي عنها يشكل ردة الى مرحلة متخلفة في الحياة السياسية الفلسطينية.

هذه اذن هي الاسئلة الجوهرية الماثلة امامنا الآن: هل سيتمكن المجتمع المدنـي من القيام بهذه المهام التاريخية؟ ما هي الشـرائح الاجتماعيـة التـي لهـا مصلحـة في حصـول هذا التحول؟ هل توجد قوة كافيـة فـي المجتمـع المدنـي تحـول دون هيمنة السلطة عليه؟

هوامـــــش

(١) لمقارنـة مـع اسـتخدام شـبية لكلمـة "الديمقراطيـة" راجـع: جـورج جقمـان، "الديمقراطيـة فـي نهايـة القرن العشـرين: نحـو خارطـة فكريـة"، **حـول الخيـار الديمقراطي**، بيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ١٩٩٤، ص ١٩ ومـا بعد.

ويشكل شيوع استخدام عبارة "المجتمع المدني" ورواجها عند الكتاب العرب وغير العرب خلال العقد الماضي خاصة فيما يتعلـق بـالوطن العربـي، ظـاهرة تستلزم التفسير. وتنطبق بعض الملاحظات حول كلمة "الديمقراطية" في الفصل المشار إليه أعلاه على عبارة "المجتمع المدني" أيضا.

(٢) **مجلة المجتمع المدني**، العدد ١، يناير ١٩٩٢، ص. ٢-٣.

(٣) "بناء المجتمع العربي: دور العوامل الداخليـة والخارجيـة"، **المسـتقبل العربـي**، العـدد ١٥٨، نيسان ١٩٩٢، ص (١٠٩).

(٤) "اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربـي"، **المسـتقبل العربـي**، العـدد ١٩٧، كانون الثاني ١٩٩٣، ص (٥).

(٥)

A.Gramsci, **The Modern Prince and other Writings**, New York : International Publishers, 1978, p. 124.

(٦)

A.Gramsci, **Selections from Prison Notebooks,** London: Lawrence and Wishart, 1971, p.245

بفعل النقاش المحتدم حول الموضوع، تراكمت الادبيـات حـول ماهية المجتمع المدني وعلاقته بالدولة خلال العقد الماضي. راجع كعينة التالي:

أ- لعرض سريع لتطور مفهوم المجتمع المدني :

Adam Seligman, **The Idea of Civil Society,** New York: The Free Press, 1992

ب- لوجهة نظر نقدية لمفهوم المجتمع المدني في مضمون رأسمالي :

Ellen Wood, "The Uses and Abuses of Civil Society", in **The Retreat of The Intellectuals : Socialist Register, 1990**, R. Miliband and L.Panitch, eds. London: The Merlin Press, 1990, pp.60-84.

ت- للعلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية :

John Keane, **Democracy and Civil Society,** London : Verso, 1988.

ث- للتداخل بين المجتمع المدني والدولة وتأثير ذلك على تعريف المجتمع المدني:

راجع ايضا تعليق نقدي على هذه المقالة في:

Partha Chatterjee, "A Response to Taylor's -Modes of Civil Society," **Public Culture,** Ibid. pp. 119-132.

هـ- لعرض موجز لنتائج عدد عن الدراسات حول العلاقة بين المجتع المدني والديمقراطية من جهه، والمقومات الاجتماعية والاقتصادية لهما من جهة اخرى:

John Stephens, "Capitalist Development and Democracy Empirical Research on the Social Origins of Democracy", in **The Idea of Democracy,** David Copp et. al, eds., Cambridge: Cambridge University Press, 1993, pp. 409-446.

(٧) "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي"، **المستقبل العربي،** العدد ١٥٨، نيسان، ١٩٩٢، ص (١٠٣).

ما معنى الحديث عن "ديمقراطية فلسطينية"؟

عزمي بشارة

من ضمن ما استبطن من أفكار المركزانية الأوروبية لدى مثقفي العالم الثالث، أي رؤية الذات من خلال منظار المركز المطل على هوامشه، استبطن أيضاً اعتبار الديمقراطية موضوع ثقافة (culture). أي تحويل موضوعة "الثقافة المساندة للديمقراطية" الى موضوعة "الثقافة المؤسسة للديمقراطية"، أو "الثقافة الديمقراطية السائدة" وهما وجهان لنفس العملة. فاعتبار الديمقراطية أساساً قضية ثقافية (دينية، قيمية، حضارية) وقضية أعراف وتقاليد تعني في النهاية أن الديمقراطية تسود عندما تسود الثقافة الديمقراطية. والديمقراطية في هذه الحالة ليست تعبيراً عن حقائق بنيوية أو مؤسسية أو دستورية ولا تعبيراً عن تعددية مصالح منظمة سياسياً، وانما كل ما سبق هو تعبير ظاهري عن القيم الديمقراطية السائدة.

غالباً ما يبدأ المثقف العربي مناقشاته لموضوعة الديمقراطية بهذه البداية القيمية، التي تفسح مجالاً لا بأس به للتهرب من مناقشة الاسئلة السياسية والعوائق البنيويّة، كما تفسح مجالاً لعدم التحزّب لموضوعة الديمقراطية ما دامت مسألة ثقافة موروثة يعاد انتاجها في كل جيل. ومن الخطأ مناقشة هذه المدرسة التي تفهم الديمقراطية على أنها تعبير ممأسس عن العقلية والثقافة باتهامها بالمثالية، لانها تقدم القيم على المؤسسات بدل العكس. فهذا النقاش ليس إلاّ نقاشاً مدرسياً عقيماً، ومثل نقاش أولوية الدجاجة على البيضة لا يؤدي الى نتيجة نظرية، ولا ترجى منه فائدة اصطلاحية من أي نوع كان. ولكن من الممكن أن يثبت ان الدمقرطة السياسية لا يمكن ان تنتظر وقوع ثورة ثقافية أو تحول تدريجي في "العقلية"، وأنه لا مجال لقياس مثل هذا التغير ولا مثل هذا الانقلاب في "العقلية والثقافة" إلا بعد مرور فترات طويلة نسبياً من الزمن. أي انه على الرغم من عدم امكانية حسم هذا النقاش نظرياً، يبقى الطريق الوحيد لحسمه عملياً هو التحزب إلى جانب الدمقرطة السياسية والمؤسسية.

ومن المفيد ان نتساءل: هل تسود القيم الديمقراطية في كل بلد نجح فيه النظام الديمقراطي البرلماني ان يعيد انتاج ذاته بثبات نسبي كنظام حكم مختلف عن الديكتاتورية ومتميز عنها رغم كونه لا يوفر حلولاً لكافة المشاكل ؟ يمكن فحص هذا السؤال إذا اتفقنا على معايير محددة لقياس القيم الديمقراطية.

الثقافة المفترضة عادة كثقافة مساندة للديمقراطية هي الفردية والتسامح والعقلانية، وقبول اوتونوميا الفرد وحرية العقل وخصوصية القرار الديني، وافتراض قيام المجتمع على التعاقد وقبول التعددية في المجتمع السياسي ومبدأ حرية التعبير عن الرأي، والاعتراف بمبدأ تداول السلطة سلمياً بالانتخابات وغير ذلك. هذه الثقافة المساندة هي عنصر أساسي في تثبيت النظام الديمقراطي وتفعيله أي لاعادة انتاجه، ولكنها ليست الشروط التاريخية لتكون الديمقراطية. ولا يمكن اثبات الفرضية المتعلقة بكونها شرطاً تاريخياً لنشوئها، ولكن من الواضح الذي لا جدال فيه أنها تساهم في عملية اعادة انتاج الديمقراطية؛ أي انها عنصر في تاريخها الحاضر. ويجدر التشديد على نشر الثقافة أو بعض من قيمها بشكل خاص بين النخب السياسية والاقتصادية والثقافية ذات الصلة المباشرة بعملية تداول السلطة وبناء الرأي العام أو التأثير عليه، ولكن الثقافة السياسية والقانونية المساندة للديمقراطية مفيدة أيضاً لدى أوسع فئات المواطنين. ويصبح بالامكان الحديث عن ذلك أكثر فأكثر مع توسع التعليم وتحوله من نخبوي الى شعبي. ولكن كما هو معروف فإن تعميم التعليم هو فقط أحد جوانب الحداثة، وللحداثة جوانب أخرى منفرة لاوسع فئات المواطنين المتضررين منها. وفي هذه الحالة يتحول التثقيف من أجل الديمقراطية الى عمل تبشيري نخبوي مغترب عن حاجات أوسع فئات المواطنين الذين ينمون أشكالاً من الوعي معادية للحداثة، وللديمقراطية كأحد مظاهرها. كما قد تؤدي دمقرطة التعليم وفتحه أمام أوسع فئات الشعب إلى خلق حاجات وتوقعات تحبطها الحداثة المشوهة ذاتها، لتتسع الفجوة بين الآمال

والتوقعات وبين الواقع السياسي والاقتصادي الملموس. واتساع الفجوة هذا هو اقصر الطرق للحلول الكليانية الشمولية وللاوتوبيات على أنواعها ولاضفاء الرومانسية على شظايا الماضي، ولكنه ليس بالضرورة اقصر الطرق الى الديمقراطية، وهي لا تقدم حلولا شاملة ومطلقة وجذرية.

هنالك شك فيما اذا كانت "الثقافة الديمقراطية" أو "القيم الديمقراطية" سائدة حتى في الدول ذات "التقاليد" الديمقراطية الطويلة العهد نسبيا، أي في الدول التي يسودها نظام ديمقراطي لبرالي يعيد انتاج ذاته بثبات نسبي. "القيم والتقاليد" اللبرالية هي في العادة من نصيب النخب التي تتداول السلطة وما يتعلق بتداول السلطة مثل المؤسسات الاعلامية والأحزاب ومراكز الابحاث. وحتى في هذه الحالة قد يكون التوجه الاساسي "للقيم الديمقراطية" توجهاً أداتياً يرى فيها أفضل الوسائل الممكنة لتحقيق المصلحة الاقتصادية والسياسية في ظل سلام اجتماعي وهدوء سياسي وأمن استثماري. ويبدو أن حقيقة النظام الديمقراطي لا تقوم على أحد القطبين، أي لا تقوم اما على اعتبارها قيمة حضارية وثقافية عليا أو على كونها مجرد أداة يمكن استبدالها باخرى بسهولة ويسر. الديمقراطية على ما يبدو تحتمل وجود هذين القطبين وتعايشهما في نفس المجتمع، ولكنها في الأساس تبقى قواعد متفق عليها اجتماعياً للتعامل بين الأفراد وبينهم وبين السلطة وبالعكس. هذه القواعد تستند إلى القيم المذكورة أعلاه، ولكن ليس من الضروري أن يؤمن كل انسان بهذا القيم من أجل أن يلتزم بهذه القواعد. بل الأساس هو أن يلتزم الفرد والمؤسسة الاجتماعية والسياسية والدولة بهذه القواعد المنصوص عليها غالباً في القانون، أو يمكن اشتقاقها على الأقل من روحه. وبالعكس، أي يمكن اشتقاق القانون من روحها.

واذا لم تستند الديمقراطية الى مجموعة من المصالح الاقتصادية والسياسية المتعددة والمتعايشة في الوقت ذاته، فستتحول الديمقراطية الى قضية نظرية او قضية تبشيرية فحسب. يجب أن تنشأ اذا قوى اجتماعية وسياسية تطور

مصلحة مباشرة باستمرار النظام الديمقراطي، ويجب ان تحمي هذه القوى قواعد (norms) الديمقراطية وتدافع عنها. واذا لم تتوفر القوى المعينة بالتعددية وحكم القانون وحرية التعبير وحرية الوصول الى المعلومات وتنظيم تداول السلطة بالانتخاب الدوري والفصل بين السلطات واستقلالية السلطة القضائية - اذا لم تتوفر القوى المعينة بذلك تبقى الابحاث عن الديمقراطية والثقافة مغبرة على الرفوف، او مقصورة على صرف المساعدات الاجنبية المخصصة لابحاث مثل "الاسلام والديمقراطية"، و"الاسلام والمجتمع المدني"، و "الديمقراطية وقضايا الاقليات في الوطن العربي"، وغير ذلك من المواضيع التي تختار فيها واو العطف، وتستخدم بناء على سلم أولويات غربي، هدفه الأساسي هو التبشير بالديمقراطية، لا الديمقراطية ذاتها، تلك الديمقراطية التي لا يحتمل سلم الأولويات هذا تبعاتها في العالم الثالث.

علينا إذا ان نقلب المقولة الشائعة حول توقف تفعيل الابنية الديمقراطية من عدمه على مدى شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية تقيم اعتباراً مرموقاً لحقوق ابناء المجتمع إلى المقولة التالية: يتوقف تفعيل الابنية الديمقراطية من عدمه، على مدى وجود مصالح متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية معنية بهذا التفعيل. وتتوقف حيوية وتفعيل الثقافة السياسية الديمقراطية على وجود المؤسسات والبنى الديمقراطية الفاعلة. ليس لعملية قلب المقولة هذه قيمة علمية بل قيمة بيانية لوجهه نظر عملية قد تتحول الى قاعدة موجهه للعمل. وتتلخص وجهة النظر هذه بانه ليس من الضروري ان تتوفر ثقافة ديمقراطية قبل قيام الديمقراطية كنظام، ويجب ألا تؤجل الديمقراطية إلى ان تتوفر هذه الثقافة، والعالم غير منقسم إلى ثقافات ديمقراطية وغير ديمقراطية، كما يدعي بعض المنظرين الغربيين في هذه الأيام، امثال ساموبل هانتنغتون. وانما ينقسم العالم على خطوط أخرى من حيث التطور التكنولوجي وانتاجية العمل وتوزيع الثروة ومدى السيطرة على وسائل الاتصال، وهي البنية التحتية الأساسية لعالمنا

المعاصر، كما ينقسم حول نوع الأنظمة السياسية. ورؤية الثقافة بمعزل عن هذا السياق لا تتعدى أن تكون جوهرانية (essentialism)، أي عنصرية معاصرة، تتجاهل حتى كون "الثقافة المعادية للديمقراطية" هي نتاج تاريخي حديث له علاقة وطيدة "بالثقافة الديمقراطية المعادية".

هناك عدة نظريات تتعامل مع الديمقراطية كظاهرة كليانية تستند الى مبدأ واحد أصيل وتشتق منه:

١- اقتصاد السوق وما يفترضه من (أ) هدم علاقات التبعية الشخصية، (ب) تفرد الفرد أمام الآلة وفي سوق العمل كمالك لقوة عمله متحرر من الارتباط بشروط الانتاج المادية، (ج) التعددية والتنافس بين وكلاء عملية الانتاج، وأصحاب وسائل الانتاج، (د) انفصال جباية القيمة الفائضة عن وسائل القسر في الدولة ذاتها وحصر هذه المهمة بآليات الاقتصاد وحدها، وغير ذلك.

٢- الاخلاق البروتستانتية التي جعلت عند ماكس فيبر شرطاً تاريخياً لتطور الرأسمالية، ثم جعلت عند أتباعه شرطاً لتطور الديمقراطية (أ) بتأطيرها لاخلاق العمل والانتاج في نطاق النشاط الدنيوي ذي القيمة الدينية، (ب) بجعلها الفرد (المنتج، البرجوازي، المواطن) وحدة قائمة بذاتها قادرة على اتخاذ القرار الديني الدنيوي في مواجهة مباشرة مع الخالق دون وساطة الكنيسة.

٣- توفر التعددية في الحالة الاقطاعية السابقة للرأسمالية. والاقطاعية الأوروبية بموجب هذا الرأي قائمة على التعددية لانها ترتكز الى قوى عديدة تقيّد وتوازن بعضها بعضاً (النظام الملكي، الارستقراطية، الكنيسة) -اما الاقطاع الشرقي فوحداني مستبد، يشتق فيه كل شيء من الحكم المطلق وتتلاشى كل القوى الأخرى أمامه.

٤- وجود مجتمع مدني فعال يحد من عشوائية السلطة واستبدادها، وينمي تقاليد اجتماعية حرة وقوى اجتماعية منظمة خارج الدولة بمفهومها الضيق. وتارة يجعل هذا المجتمع المدني هو الارستقراطية، وطوراً الكنيسة البروتستانتية ذات المذاهب المتعددة في أمريكا القرن التاسع عشر مثلاً، واطواراً تحتل هذا الحيز الطبقة الوسطى أو الطبقة الثالثة من سكان المدن في العصر الاقطاعي.

إن أي نظرية أو نموذج نظري لفهم التحولات التاريخية بناء على مبدأ واحد يعبر في الحقيقة عن اختزال لعدد لا متناه من العوامل. ويتم هذا الاختلال عادة بهدف خلق نموذج نظري للتفسير ولكن التفسير ليس بريئا فكل نظرية تاريخية في فهم الديمقراطية تحاول في الواقع ان تبرز نموذجاً بعينه للديمقراطية في الحاضر -لأن كل مرحلة تكتب التاريخ من منطلقها وتكتبه كأنه يقود إليها بالضرورة.

هذه في الواقع نظريات تفسر نشوء الديمقراطية تاريخياً وان ادعت أنها نماذج لفهم حاضر الديمقراطية. والشروط التاريخية للديمقراطية تندمج دون شك في عملية اعادة انتاجها كنظام، ولكنها لا تتحول الى جوهرها (substance)، فليس للنظام الديمقراطي من جوهر سوى شكله. جوهر الديمقراطية هو شكلها.

من غير الممكن تحديد مدى صميمية العوامل التاريخية اللامتناهية التي ساهمت في نشوء النظام الديمقراطي اللبرالي بشكله الحديث، خلال عملية تطور تاريخي دامت أكثر من قرنين وما زالت مستمرة، تبلور المفهوم ذاته. ولكن من الواضح ان "الديمقراطية اللبرالية" أصبحت مفهوماً محدداً تاريخياً في القرنين الماضيين، ومحاولات كارل بوبر وغيره سحب خط تاريخي يصل الى ديمقراطية اثينا يقابله خط معادٍ للديمقراطية منذ ديمقراطية اثينا هي من باب الايديولوجية المركزانية الأوروبية. ومن ناحية أخرى لا ندري ما الفائدة من العودة إلى مفهوم أرسطو حول كون الديمقراطية "حكم الفقراء". الديمقراطية

اللبرالية واقع قائم كنظام حكم في دول بعينها بنواقصه ومثالبه وثغراته ومصائبه، ولكن أيضاً بتميّزه عن الديكتاتوريات الحديثة أياً كان نوعها وتبريرها، باسم الشعب أم باسم الحزب، أم باسم العسكر، ام باسم القوة العارية. والديمقراطية اللبرالية قائمة أيضاً كنظرية في الحكم ما زالت تتناقض وتتطور، ولكنها قائمة. واختزالها الى شروطها التاريخية أو الى معانيها التاريخية القديمة هو كسل فكري او تعبير خجول عن موقف لا يعتبر الديمقراطية متلائمة مع مجتمعنا، لعدم توفر شروطها التاريخية، او تعبير عن موقف خجول يعتبر الديمقراطية كلاماً فارغاً بعد أن فقدت معانيها القديمة. والحقيقة ان الديمقراطية اللبرالية تطورت عبر مسيرة تاريخية طويلة وازمات حادة رافقها مذابح وسفك دماء، فهي ليست بريئة ولا ساذجة كما تبدو، ولكنها خرجت بعد كل ازمة وقد تكيفت للأوضاع الجديدة. وبعد ان حاولت التخلص من هذه الأوضاع بالقوة عادت وتتطورت من أجل التكيف مع هذه الأوضاع.

يكمن التحدي النظري الجدي في فهم جوهر اللبرالية الديمقراطية الحديثة أي شكلها وحدود هذه الديمقراطية اللبرالية في هذه المرحلة، كما يكمن في فهم العوائق التي تحول دون التوصل اليها في "مجتمعاتنا" وعلى وجه التدقيق، في دولنا. ولن يحل علينا حل سحري واحد حلول الوحي. لا "الثقافة" ولا "الاقتصاد" ولا "المجتمع المدني" بمقدورها ان تجنب الديمقراطيين ضرورة خوض معركة مع الأنظمة السياسية القائمة -ولن تكون هنالك وصفة واحدة تجنبنا رؤية التناقض بين الفقر والمشاركة السياسية، أو بين انعدام السيادة والديمقراطية. ولن يكون هنالك ما يكفي من الرمل لندفن فيه رؤوسنا لكي نتجنب رؤية ان ديمقراطية مثل ديمقراطية مصر أو الهند لا تعني أحداً، وان الديمقراطية التي يصبى اليها في الوطن العربي يجب ان تتوصل الى صياغة لأماني العدالة الاجتماعية والعدالة القومية.

ويحق للمدافعين عن هذه القضايا في العالم الثالث ألا يقبلوا بسذاجة ادعاءات امثال هانتنغتون عن صراع الحضارات المبنية على أسس أيديولوجية، رغم أنها تحاول تقديم نموذج علمي لفهم عالمنا. كما يحق لهم أن يرفضوا انتظار نشوء "ثقافة ديمقراطية"، وان يعتبروا السياسية الغربية المعادية للديمقراطية في المرحلة الوطنية في المشرق ليست أقل مسؤولية في فشل الديمقراطية هنا من "العقلية المحلية". ولو انتظر الساسة الالمان ومساندوهم الغربيون نمو ثقافة ديمقراطية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية من أجل اقامة النظام البرلماني هناك لما قام ذلك النظام. وبعد مرور خمسة عقود على اقامة جمهوريتهم الفدرالية يستطيع الالمان بصعوبة الحديث عن نشوء ثقافة مساندة للديمقراطية كنظام قيمي سائد في المجتمع. وكما هو الحال في معظم الدول الغربية فإن للنظام اللبرالي جانباً مظلماً تحكمه ثقافة توتاليتارية (شمولية) محافظة وغير متسامحة لدى أوساط واسعة من الشعب ومن النخب. كما ان الاعلام الشمولي ضالع في قيادة الحيز العام بابتعاد مستمر عن الحوار العقلاني ونحومشهدية متزايدة. والثقافة الديمقراطية المساندة ليست وحدها على الساحة، لا في الولايات المتحدة ولا في فرنسا ولا في ألمانيا أو بريطانيا.

ولذلك من غير الواضح ما هو دور التقديرات حول مدى محافظة القيم السائدة فلسطينيا في اطار العائلة الممتدة والقرية والحارة وغير ذلك في فهم مدى جاهزية المجتمع للديمقراطية، أو في مدى اقترابه أو ابتعاده عنها. هذا عدا عن موضوعية هذه التقديرات ودقتها في العادة، وعدم استنادها لأي نظرية مثبتة حول علاقة القيم المحافظة في الحيز الخاص (العائلة، الكبار، الدين) مع الجاهزية للديمقراطية كنظام حكم. الجواب على هذا السؤال يصبح معقداً في حالتي الهند واليابان، ولكن حتى في الدول اللبرالية الغربية يصعب اثبات علاقة واضحة بين النظام الديمقراطي اللبرالي وبين انتشار هذا النوع من القيم شعبياً.

لا شك انه بالامكان رصد مجموعة من العلاقات تربط بين انعدام الديمقراطية في الحيز العام وبين السلوك المحافظ على مستوى العائلة والدفاع المستميت عن الحيز الخاص من أن تمسه الحداثة. فعملية التحديث التي تتم دون ديمقراطية، ومن خلال هدم البنى الجمعية العضوية، وذلك في عملية صدام قسرية من الخارج لا تفرز فرداً هو ذات حقوقية قائمة بذاتها أمام الدولة والسلطة والكبار ورجال الدين، وأمام الرجل في حالة المرأة، (وأمام الوالدين في حالة الابناء البالغين). بل التحديث المشوه وانعدام الديمقراطية يؤديان الى التمسك بالبنى العضوية القائمة لدى الأوساط الواسعة غير المستفيدة من التحديث. وهذا يعني أن انعدام الديمقراطية يؤدي الى السلوك المحافظ ليس أقل مما يؤدي السلوك المحافظ الى انعدام الديمقراطية. وبدلاً من محاولة حل هذا السؤال نظرياً، فإن المطلوب هو العمل من أجل احلال الديمقراطية في الحيز العام حيث يستطيع العمل السياسي أن يبدأ وأن يكون فاعلاً. واذا كانت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هي ما نسمح لانفسنا بأن نأمل، يكون هذا ما علينا أن نفعل. والسؤال حول ماذا نستطيع ان نعرف حول العلاقة بين القيم المحافظة وبين الديمقراطية هو سؤال يتسع لأكثر من اجابة.

حول موضوعة الديمقراطية الفلسطينية:

على أي حال هنالك اشكالية أخرى تتعلق بمدى الفائدة المرجوة من مناقشة ديمقراطية مجتمع ما في غياب الدولة. خاصة عندما يكون المقصود هو الديمقراطية السياسية، وليس مدى دمقرطة المؤسسات الاجتماعية والمدنية، خاصة وأن موضوعة الديمقراطية الفلسطينية المنتشرة مؤخراً لا ترتبط بحاجة ملحة عند اصحاب هذه الاطروحة الى تقييم مدى ديمقراطية المجتمع الفلسطيني، وانما ترتبط بتطورات انجبت سياقا سياسياً يطرح هذه الموضوعة:

١- منذ ان تخلت حركة التحرير الوطني الفلسطيني بشكلها المنظم أي م.ت.ف، عن عقيدة وايديولوجية وبرنامج التحرير كمصدر لشرعية وجودها، وتبنت بدلا عنها عقيدة 'الرسمية التمثيلية`، اي ايديولوجية الدولة، في نهاية السبعينيات أصبحت موضوعة الديمقراطية (لا الديمقراطية ذاتها بالطبع) تطرح كمصدر شرعية. وأصبحت م.ت.ف اي الوسيلة هي الهدف، والاعتراف بها هو الانجاز، وارتبطت م.ت.ف لا بالهدف الذي تمثل وانما أصبح التمثيل هو الهدف، في مثل هذا السياق نشأت موضوعة الديمقراطية الفلسطينية كايديولوجية تبريرية لمدى تمثيلية م.ت.ف، دون علاقة ملزمة بالممارسة.

٢- في المرحلة التي تلت اصبح مجال العمل الرئيسي هو العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية على مستوى الشرق الأوسط والعالم الاشتراكي وأوروبا الغربية وأيضاً في اسرائيل، بمعنى ان الهدف أصبح التفاوض معها وانجاز اعترافها بـ م.ت.ف قبل ذلك. واصبح الكفاح المسلح أداة في خدمة هذا الهدف. وفي سياق الاحتكاك مع الدول الغربية ولاغراض الدعاية فيها طرحت الديمقراطية الفلسطينية في تنافس مع الديمقراطية الاسرائيلية التي تطرح ذاتها كوحيدة عصرها في الشرق الأوسط. ومنذ أن تحول الصراع التحرري الى عملية تنافس مع اسرائيل في أكثر من مجال، حسم هذا التنافس عملياً لصالح اسرائيل، وان حصلت م.ت.ف مؤقتاً على اعتراف دبلوماسي يفوق الاعتراف باسرائيل، كان مصدر فخر غير محدود في حينه لقيادة الشعب الفلسطيني.

٣- رافق هاتين العمليتين نشوء نخبة فلسطينية جديدة لبرالية الثقافة والخطاب السياسي برزت بشكل خاص بعد فشل تجربة الكفاح المسلح وهزيمة المقاومة عسكرياً في بيروت عام ١٩٨٢.

وتبرز حاجة ماسة دون شك لتحديد ظاهرة أو مفهوم "الديمقراطية الفلسطينية" تاريخياً. فمثلاً العودة إلى التاريخ العثماني لفلسطيني للبدأ بتأريخ الظاهرة تطمس حدودها ومعها حدود المفهوم. ليس كل تاريخ فلسطين تاريخاً فلسطينياً، وما يهمنا في هذه الحالة هو التاريخ الفلسطيني لفلسطين، وقد بدأ هذا التاريخ مع نشوء الكيان الفلسطيني المتميز والمطالب بالاستقلال. ولا شك أن أولئك الذين يكثرون من الحديث عن تميز "الديمقراطية الفلسطينية" عن بقية الكيانات السياسية العربية يسعون بطبيعة الحال إلى تميز فلسطين عن سياقها العربي/الإسلامي، ويفرضون مصطلح "فلسطين" على تاريخ سوريا الجنوبية أو تاريخ الولايات العثمانية المختلفة التي تشكل فلسطين اجزاء مجتمعة منها. ويهدف ما يفرضه بعض الفلسطينيين على التاريخ الى تبرير التميز عن العرب تارة وللتنافس مع اليهود تارة أخرى، هذا التنافس الذي يعود بهم إلى كنعان خالقاً أساطير وخرافات تقابل الاساطير والخرافات الصهيونية، لتصبح القضية خرافة مقابل خرافة وهي الترجمة الدقيقة للمقولة الصهيونية "حق مقابل حق" التي تستخدم اسرائيليا لشرح الجذور التاريخية للصراع الصهيوني العربي على فلسطين.

ولكن، ومن ناحية أخرى، إذا كان القصد من التأكيد على الانتماء القومي للامة العربية، هو ابراز العناصر "اللاديمقراطية" المشتركة لكافة المنتمين الى الحضارة العربية، فإنه يخطيء الهدف ويصب الماء على طواحين النظريات الجوهرانية في الثقافة التي تنطلق من وجود جوهر ثابت لا-تاريخي للحضارات يوجه الممارسات السياسية في سياقها، ومن ضمن ذلك الموقف من الديمقراطية.

كما ان انتشار اسئلة حول توفر تقاليد في التاريخ السياسي الفلسطيني تحول دون صناعة نظام سلطوي، وتضغط باتجاه مناصر للخط الديمقراطي وحقوق الانسان، ان انتشار مثل هذه الأسئلة لا يمنع من التشكيك في فائدتها العلمية.

ومجرد نظرة سريعة إلى التجارب العربية حول فلسطين يكفي لوضع السؤال موضع شك. لقد كانت الحركات الوطنية في كل من مصر وسوريا، ليست أقل تعددية من الحالة الوطنية الفلسطينية، وقد تجاوزتها من حيث درجة لبراليتها في الحالة المصرية تحديداً، باحزابها ومؤسساتها وصحفها ومفكريها ما بين الحربين العالميتين. ولكن وجود مثل هذه "التقاليد" إبان المرحلة الوطنية لم يحل دون نشوء أنظمة ديكتاتورية وشبه ديكتاتورية وحتى شمولية في العديد من دول العالم الثالث، ومن ضمنها الدول العربية، بعد الاستقلال.

وفحص "الديمقراطية الفلسطينية" ضمن نطاق ما يمكن تسميته بتعددية الفصائل التي كانت سائدة في مؤسسات م.ت.ف التاريخية هو الجهد الأكثر انتشاراً فيما ينشر حول هذا الموضوع. وفيما عدا مغالطات خطاب الاماني، أي خلط الاماني بالواقع، الذي يصاحب الأحكام المتعاطفة مع وجود ديمقراطية فلسطينية، فان تعددية الفصائل، على أهميتها في العديد من حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ليست دليلاً على ديمقراطية، وانما هي دليل على الاستعداد لتغليب الوحدة الوطنية على الاختلافات والفوارق الأخرى. اختلاف المصالح واختلاف الآراء يؤطر هنا ضمن وحدة واحدة هي حركة التحرر الوطني. وهذا الاستعداد لتغليب الوحدة الوطنية على التنوع قائم في غياب الدولة وبسبب غيابها. اما في حالة وجود الدولة فيصبح السؤال ليس تغليب الوحدة الوطنية ضد العدو الخارجي على التنوع، بل يصبح الامتحان هو الاستعداد لقبول أولوية التعدد والاختلاف على الوحدة الوطنية التي تتحول الى ايديولوجيا، بل إلى ديماجوجيا قمعية بيد أنظمة ديكتاتورية.

يلزم إذاً التمييز بين تعددية الفصائل أو التيارات في اطار حركة التحرر الوطني، وهي على اهميتها في المرحلة الوطنية ليست مؤشر ديمقراطية، وبين أحد أركان النظام الديمقراطي البرلماني وهو التعددية الحزبية، إذا لم تكن صورية وكانت تعبر عن مصالح ومشارب وآراء فئات اجتماعية حقيقية في

اطار الدولة. التعددية الحزبية في هذه الحالة مثل الانتخابات ومثل حرية الصحافة هي من أركان النظام الديمقراطي إذا لم تستمد شرعيتها من الأعلى، أي من النظام القائم. هذه العناصر المكونة للنظام الديمقراطي تصنع الديمقراطية بقدر ما تصنعها الديمقراطية، فقد تستخدم التعددية الحزبية وحتى الانتخابات كغطاء لنظام ديكتاتوري.

لقد لعبت عوامل عديدة ما بعد الاستقلال في دول العالم الثالث في افراغ أي كلام عن الديمقراطية اللبرالية من مضمونه، ومن ذلك: (١) اشكالية التحديث المشوه الذي لم يتم بناء على حاجات المجتمع العضوية، وانما بناء على حاجات غير عضوية خارج هذا المجتمع، وردود الفعل المشوهه على هذه التحديث القسري، (٢) دور الجيش وأجهزة الأمن في عملية التحديث، وهي المؤسسة الأكبر والاحدث، (٣) التحالفات بين النخب التقليدية والنخب الجديدة غير الديمقراطية، (٤) اتباع سياسة رأسمالية الدولة غير الديمقراطية من أجل تحقيق اصلاحات تؤدي إلى سد حاجات الشعب الأساسية، في حالة الدولة المعادية للاستعمار، وسياسة الكومبرادور المرتبطة بالمصالح الاجنبية وليس بسيادة الشعب في الداخل، في حالة الدولة الموالية للمصالح الاجنبية الغربية. ولم ينتج أي من البديلين نظاماً ديمقراطيا، (٥) مقاومة الغرب للسياسات القائمة على الأولوليات القومية المحلية في العالم الثالث والتي طرحت من قبل أنظمة منتخبة في بعض الحالات، ومقاومة الدول الغربية لقوى التحديث العضوية وتحالفه مع القوى المحافظة في المراحل الأولى للاستقلال -في هذه المرحلة نظم الاستعمار الجديد انقلابات مباشرة دموية ضد بعض التجارب الديمقراطية الشابة في العالم الثالث، والتي كانت تضع سياستها بناء على جدول أعمال قومي محلي.

وبمثل هذه العوامل أيضا سوف ترتبط امكانية قيام ديمقراطية فلسطينية في المستقبل. من المفيد ان نذكّر في هذا السياق أنه في التجارب الديمقراطية

النادرة والتي تم احباطها في العالم الثالث شاركت أوسع قطاعات الشعب ذات الثقافة والقيم "غير الديمقراطية" في العملية السياسية ولو بالقدر والهامش المحدودين اللذين أتيحا لهذه الأوساط. لقد تعامل الشعب عادة بجدية مع الديمقراطية حتى حين كانت وهماً، على عكس النخب التي طرحتها ولم تتعامل معها بجدية. لم يتخل الشعب عن الديمقراطية التي لم تطرح كخيار حقيقي بالنسبة له في يوم من الأيام، بل تخلت عنها النخب الاقتصادية والسياسية والعسكرية وقيادات حركات التحرر الوطني التي اتبعت سياسة بونابرتية في أكثر من بلد من أجل اتمام مهام التحديث المشوه الذي انجب فيما بعد أنظمة على صورته ومثاله.

ليس الشعب الفلسطيني أمة ذات سيادة، وليس أبناؤه مواطنين. وعلينا ألاّ ننسى ان الشرط الضروري لقيام الديمقراطية، رغم كونه شرطاً غير كاف، هو قيام الأمة ذات السيادة. فجدلية الديمقراطية هي جدلية العلاقة بين سيادة الأمة وسيادة المواطن، بحيث تقترب الديمقراطية الجمهورانية (republican) من الأولى، أي من تعريف مبلور للخير العام (public good)، ولانسجام الحريات الشخصية مع هذا الحيز العام. وتقترب الديمقراطية الليبرالية (liberal) من الثانية. ولكن العنصرين حاضران دائما في كليهما، ولا وجود للديمقراطية كنظام حكم دون هذه الجدلية بين سيادة الأمة وسيادة المواطن. وفي الدول التي تحققت فيها المواطنة للفلسطينيين على نطاق واسع (الأردن وإسرائيل) تنعدم سيادة الأمة -فجدلية الديمقراطية فيها ليست جدلية فلسطينية. وقد نشأ وضع بعد اتفاقيات أوسلو والقاهرة تمارس فيه سلطة فلسطينية ليست ذات سيادة. ووجود سلطة فلسطينية يجعل استخدام مصطلح ديمقراطية أو لا-ديمقراطية في النقاش أكثر تبريراً من السابق. ولكن الحديث عن نظام حكم كهذا ما زال مبكراً -وقد يصح احتمالياً العكس، فنحن لا نعرف محمية واحدة في التاريخ

مارست نظاما ديمقراطيا- لان مصدر السلطة في المحميات هو مقدم الحماية، وشرط الديمقراطية أن يكون مصدر السلطة هو الشعب.

وقد برزت في الفترة الواقعة بين الاعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ حالتان فقط لممارسة المواطنة لتجمعات فلسطينية كبيرة نسبيا، وذلك في الأردن مع ضمه للضفة الغربية، وفي اسرائيل رغم الحكم العسكري الذي فرض حتى العام ١٩٦٦ على الفلسطينيين الذين بقوا فيها. وقد تقلصت هذه الممارسة بعد احتلال اسرائيل الضفة الغربية، ووقوع قسم كبير من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الأردنية تحت احتلال اسرائيلي مباشر.

هذا النوع من المواطنة الناجم عن ضم الضفة الغربية الى الأردن هو أحد العوامل التاريخية التي تفسر الفرق بين العمل السياسي في الضفة الغربية والعمل السياسي في غزة. وليس مُصادفة ان حركة التحرر الوطني الفلسطيني الحديثة بتنظيماتها السياسية والمسلحة لم تقم في الضفة الغربية ولا في شرق الأردن ولا في الجليل والمثلث والنقب، حيث اتخذ العمل السياسي شكل أحزاب أردنية واسرائيلية، وانما في أقطار اللجوء التي فقدت فيها المواطنة للفلسطينيين: لبنان، وسوريا، وقطاع غزة، والكويت.

لقد مارس فلسطينيو الضفة وفلسطينيو الجليل والمثلث والنقب مواطنتهم عبر عملية سياسية وحقوقية غير فلسطينية، وتنظم نشاطهم السياسي غالباً في هيئات واحزاب اسرائيلية واردنية. في حين من المفيد دراسة التجربة الفلسطينية في الأردن، خاصة الحالة الحزبية وعلاقتها بالمؤسسة الحاكمة، لأنها تبقى تجربة عربية، ولانه سيكون هنالك دائما اتصال وتواصل بين الاكثرية الفلسطينية في الأردن وفي الضفة الغربية، فإن دراسة التجربة العربية في اسرائيل لا تقود إلى فائدة كبيرة بالنسبة لمجمل الشعب الفلسطيني، فالعملية السياسية واشكال التنظيم في هذه الحالة تعكس وضعا اسرائيليا. وقد يصبح من المفيد والملح ان تدرس هذه التجربة اذا حولنا أو اذا تحولت قضية فلسطين عموماً من قضية

أراضٍ محتلة عام ٦٧ الى قضية آبارتهايد يشمل كافة العرب الواقعين تحت سلطة اسرائيلية.

لقد مرت التجربة العربية في اسرائيل بعدة مراحل كان أولها الحكم العسكري الذي أفرغ الممارسة الديمقراطية من أي معنى. وتحكم قانون الخوف أكثر ما تحكم في التصرف السياسي للأقلية العربية التي باتت تشكل في هذه المرحلة أصوات احتياط للحزب الحاكم في عملية الانتخابات -لقد منحت الأقلية العربية أصواتها لأحزاب السلطة بحسها الغريزي الباحث عن البقاء على أرض الوطن، والباحث عن أمان المهزوم الباقي في الدولة المنتصرة. وكررت السلطة الاسرائيلية تجربة الاستعمار في كل مكان باعتمادها على القوى المحافظة ضد القوى التحديثية في المجتمع الفلسطيني. وكانت مرحلة العمل الوطني في السبعينيات ودامت فترة قصيرة انجبت فيها الاقلية العربية بعض الهيئات التمثيلية -في هذه المرحلة بات العمل الوطني المتفاعل مع القضية الفلسطينية يعني أيضا في الوقت ذاته تعميق الوعي المدني لحقوق المواطنة االاسرائيلية الديمقراطية، أي ان الوعي الوطني الفلسطيني هو في الوقت ذاته وعي مدني اسرائيلي. ثم تلت هذه المرحلة بدأ تغلب المدني على القومي بطرد القضية الوطنية الى خارج الحدود المدنية للدولة، وتعريف القضية في الداخل كقضية مساواة فحسب.

في هذه المرحلة نمت نخب شابة متأسرلة خاصة في مجال العمل البلدي والمحلي. ويخطىء من يسارع الى تقييم القيادات الشابة والأكاديمية على أنها تشكل تحديا للقديم والتقليدي خاصة للبنى العشائرية والحمائلية. ففي أغلب الاحيان تمثل القيادات الشابة والأكاديمية بنى اجتماعية تقليدية كما تنسجم في مبنى الحمولة. وقد كانت هذه البنى التقليدية مثل الحمولة هي المنتصر الاساسي في انتخابات السلطات الأخيرة في الوسط العربي في اسرائيل في العام ١٩٩٣.

لقد خاض هذه التجربة فلسطينيون بقوا على أرض وطنهم، لكن هذه التجربة ليست تجربة فلسطينية من حيث السياق الذي دارت فيه، ومن حيث أهدافها ونتائجها. كما لم تكن هذه التجربة ديمقراطية في انعكاسها نحو الداخل، أي على العلاقات الداخلية للمجتمع الفلسطيني في اسرائيل، هذه العلاقات التي ما زالت محكومة بالبنى التقليدية رغم لبوسها الحدثية. ولم تساهم هذه التجربة في بلورة الحياة السياسية الفلسطينية في المنافي، أو في بلورة ما يسمى بالحكم الذاتي الفلسطيني حالياً. والعلاقة الفلسطينية مع هذه التجربة انتقلت من موقف التخوين الكامل الى موقف التقديس الكامل دون الوقوف عند تقييم نقدي ومتأن لهذه التجربة المهمة، ودون استغلال ثوري لامكانياتها داخل المجتمع والدولة الاسرائيليين. بل وتحولت الحركة الوطنية الفلسطينية مؤخراً الى احدى القوى المؤثرة باتجاه الاندفاع في اسرلة المواطنين العرب في اسرائيل، وشرعنة هذه الاسرلة بتبريرها التعاون مع الأحزاب الصهيونية ومطالبة عرب الداخل بدعم هذه الأحزاب في موضوع التسوية، مطالبة تجاهلت قضية الحفاظ على الهوية القومية في الداخل، وقضايا أخرى قد تذهب ضحية للعناق مع الأحزاب الصهيونية في دولة اليهود -التي لا تشكل فيها الاسرلة خياراً حقيقياً قائماً. وأسرلة العرب في دولة اليهود لا تعني إلا التهميش والاذعان للمشروع الصهيوني. ولكي لا يتهمش العرب في اسرائيل يجب أن يسعوا الى تحويل هذه الدولة من دولة اليهود الى دولة مواطنيها، وأن تكون هذه القضية هي معركة المستقبل، وتدور حول الجوهر الصهيوني لدولة اسرائيل. في هذه الحالة يعود الطرح السياسي يجمع بين قضية الديمقراطية والقضية الوطنية وبدل الفصل الميكانيكي بينهما.

هذه هي الامكانية الوحيدة لخوض معركة ديمقراطية فلسطينية داخل اسرائيل، وذلك بإعادة البعد القومي المفقود الى الصراع الديمقراطي، وذلك بطرح السؤال حول جوهر دولة اسرائيل. تصبح المعركة فلسطينية ديمقراطية اذا تم

توحيد البعدين المدني والقومي برنامجيا في طرح سياسي واحد. إن اختصار القضية الوطنية على الضفة الغربية وقطاع غزة والتعامل مع قضية الداخل كقضية مدنية فحسب، يلغي في الواقع طابعها المدني ذاته لانها في هذه الحالة تقبل بالطبيعة اليهودية للدولة، أي بعدم امكانية المساواة المدنية ذاتها داخل هذه الدولة.

حركة التحرر الوطني الفلسطيني:

في الفترة الواقعة بين قيام م.ت.ف بمبناها الحديث، أي بعد العام ١٩٦٨ وبين اتفاقيات أوسلو والقاهرة في العام ٩٤/٩٣، لم يجر الحديث بشكل جدي عن نظام الحكم الفلسطيني المستقبلي، إلا على مستوى البيان (وثيقة الاستقلال)، ولم يتم التعامل قبل ذلك بجدية مع شعار "الدولة الديمقراطية العلمانية" إلا على مستوى الخطاب التحريري. ومع ذلك ففي هذه الفترة ولد الوهم القائل بأن الفلسطينيين أكثر ديمقراطية من بقية العرب. ومصدر هذا الوهم، هو ممارسة التعددية السياسية الفلسطينية في نفس المرحلة التي مرت فيها الديكتاتوريات العربية في أكثر مراحلها قمعية. والمقارنة غير جائزة لان التعددية الفلسطينية كانت قائمة في غياب الدولة، واحتمال الديمقراطية قائم في وجود الدولة لا غيابها. ومن ناحية أخرى انقضت مرحلة التحرر الوطني في الاقطار العربية الأخرى التي شهدت تعددية لا تقل تطوراً عن تلك الفلسطينية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المراحل التاريخية.

بعد ان نفنّد الوهم عندنا علينا أن نفرد له كما للاسطورة مكانته اللائقة في الواقع الاجتماعي. فالوهم قوة حقيقية محركة اجتماعيا خاصة اذا أصبح عنصراً مكوناً في الفهم الذاتي. ولا بأس ان يؤمن الفلسطينيون انهم أكثر ديمقراطية من بقية العرب، إذا تحول هذا الايمان الى دافع للعمل من أجل

تحقيق ذلك، اما الخطر فهو في تحول هذا الوهم الى ايديولوجيا تبريرية لتمرير اي خطوة قمعية في ظل سلطة الحكم الذاتي، أو في ظل م.ت.ف، وتصلح أساساً لمقارنة الذات باسرائيل تقرّباً منها وتعالياً على العرب.

لقد كانت تعددية الفصائل هي المظهر الديمقراطي الاساسي في م.ت.ف في هذه المرحلة، وهذا هو أيضا المظهر الديمقراطي الوحيد اذا توفر، في كافة حركات التحرر الوطني، في مرحلة غياب الدولة ومرحلة تغليب القضية القومية الوحدوية على المصالح والانتماءات الجزئية. وقد أضيفت هذه التعددية بعد التغير الذي طرأ على م.ت.ف وسيطرة حركات الكفاح المسلح عليها بعد العام ٦٧. وفي حين يعارض الميثاق القومي من العام ٦٤ الايديولوجيا والتعددية الايديولوجية بوضوح يتجاهل الميثاق الوطني من العام ٦٨ هذا الموضوع ويضع م.ت.ف في نفس معسكر حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، الأمر الذي عنى أيضا في الكثير من الحالات اعتبار انماطها التنظيمية نماذج يمكن اتباعها.

فيما عدا ذلك مارست م.ت.ف أشكالا من السلطة على هامش الدولة المركزية في الأردن حتى العام ١٩٧٠، وبدرجة أكبر في لبنان بسبب ضعف الدولة المركزية. ولكن هذه الممارسة لم تتم وما كان بامكانها ان تتم بشكل ديمقراطي. وانتقادها لعدم ديمقراطيتها بأثر رجعي، يطرح قضايا لم تكن مطروحة في حينه على جدول أعمال أي حركة تحرر وطني، وكما أنه يغفل قضايا أكثر أهمية من موضوعة ديمقراطية التجربة الفلسطينية في لبنان والأردن، كانت وما زالت بحاجة الى تلخيص.

لم ينتخب المجلس الوطني الفلسطيني في يوم الأيام، وهو لا يعتمد في تشكيلته مبدأ التمثيل النسبي وانما هو أشبه في تشكيلته بجمعية تأسيسية أو تجمع جبهوي. وقد تم استخدام تسمية البرلمان في وصفه من أجل تأكيد شرعيته، أي شرعية تمثيله للشعب الفلسطيني وللتأكيد على الكيان الوطني الفلسطيني ولكن

هذا الاستخدام مجازي والتعامل مع المجلس الوطني الفلسطيني كبرلمان بالمعنى الليبرالي يشكل مصدرا لخطأ فادح. فهو يؤدي لا محالة الى محاولة اثبات ديمقراطيته كما يؤدي الى محاولة اثبات عدم ديمقراطيته. وكلا الموقفين لا يعكسان طبيعة المرحلة التي يمثلها والاهداف التي قام من أجلها. وطرح موضوعة انتخابه مؤخراً قبل اليسار الفلسطيني بشكل خاص تم كرد فعل (كعادة اليسار في رد الفعل) على موضوعة انتخاب سلطة الحكم الذاتي. وحين كان اليسار الفلسطيني شريكاً كاملاً فعالاً أو صامتاً في تجاوزات قيادة م.ت.ف، وفي قرارات المجلس الوطني المعدة سلفا، لم يطرح بجدية موضوعة انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني. اما بعد فوات الأوان فيطرح موضوع الانتخاب كبديل عن انتخاب سلطة، ولو كانت سلطة غير سيادية وغير شرعية. والهروب من انتخاب سلطة فلسطينية الى انتخاب حركة تحرر غير مفهوم وغير واضح.

المجلس الوطني الفلسطيني هو جمعية تأسيسية للكيان الوطني الفلسطيني لا أكثر، وقد قامت قيادات الفصائل واللجنة التنفيذية للمنظمة بالعديد من مهامه المفترضة الأخرى. ولا نعرف عن برلمان منتخب لاي حركة تحرر وطني في العالم الثالث. وتمثيلته لا تهدف الى التشريع وانما الى اقامة الكيان الوطني الفلسطيني وقد فشل في هذا الهدف، لاسباب لن نتعرض اليها هنا، ولكنها لا تعود الى عدم ديمقراطيته على أية حال. ومحاولة تجميله اي احتسابه ديمقراطيا لا تقل في سخافتها عن الخجل به لانه غير ديمقراطي.

اما الفصائل التي تشكل منها المجلس الوطني فقد شابهت الى حد بعيد التنظيمات المركزية اللينينية اللائقة بالعمل السري ولكن هذه التنظيمات مارست شكلا عسكريا من حيث اشكال التنظيم حتى عندما قامت بمهام سياسية في لبنان وحتى في تنظيماتها الجماهيرية التابعة لها. والتنظيمات الجماهيرية التابعة للأحزاب ليس تقليعة فلسطينية، وانما تقليد متبع في كافة الدول ذات

التنظيمات الحزبية القوية بما في ذلك الدول الديمقراطية ذات المبنى الحزبي القومي مثل ألمانيا وفرنسا وحتى اسرائيل، حيث تتبع للاحزاب تنظيمات نسائية وشبابية ورياضية وحتى صناديق تمويل خيرية (ولا حاجة هنا للمزيد من جلد الذات). مع الفرق انه في هذه الدول تعمل أيضاً منظمات غير حكومية من نوع آخر غير حزبي.

حاولت هذه التنظيمات تقاسم المؤسسات غير الحزبية فيما بينها بشكل يشبه نظام "الكوتا" المتبع في م.ت.ف. واخذ هذا النظام بالتسرب الى كافة المؤسسات حتى ذات الطابع الأهلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام ١٩٨٢، اي بعد ان وجهت الفصائل المختلفة جهدا خاصا للمناطق المحتلة بعد الهزيمة في لبنان. ومن غرائب العمل السياسي الفلسطيني ان لكل فصيل "مستقليه" المحسوبين عليه، وهذا تناقض واضح ولكن يعمل فيه بجدية عند وضع حسابات "الكوتا" وأكثرية "المستقلين" يتبعون التنظيم الأساسي بالطبع – تنظيم فتح–.

وقد لحقت بالعمل السياسي الفلسطيني تشويهات عديدة منها النفوذ القطري العربي داخل م.ت.ف وامتداداته التنظيمية، ومنها العلاقات المتينة مع الأنظمة الديكتاتوية العربية والانظمة الرجعية المحافظة والتي تتجاوز المجاملة. ولكن على المستوى الداخلي الفلسطيني وفي أوساط الفصائل التي تعتبر مستقلة أي ليست مجرد امتداد لنظام عربي نرى ان الميل هو الى "الفصيل الشمولي" (totalitarian) الى درجة شوهت حتى الكفاح المسلح. ففي فترة تنافس الفصائل على النفوذ على الساحة الفلسطينية يصبح الكفاح المسلح اداة لتقوية النفوذ وليس لتحرير فلسطين أي ان الهدف الحقيقي للكفاح المسلح خاصة العابر للحدود هو الساحة الفلسطينية وليس الساحة الاسرائيلية، بما في ذلك من سقوط ضحايا من الشباب المتفاني من اجل الوطن، وبما في ذلك من هبوط في مصداقية الكفاح المسلح، ما عدا في حالات استثنائية وجهت فيها ضربات

هذا الاستخدام مجازي والتعامل مع المجلس الوطني الفلسطيني كبرلمان بالمعنى اللبرالي يشكل مصدرا لخطأ فادح. فهو يؤدي لا محالة الى محاولة اثبات ديمقراطيته كما يؤدي الى محاولة اثبات عدم ديمقراطيته. وكلا الموقفين لا يعكسان طبيعة المرحلة التي يمثلها والاهداف التي قام من أجلها. وطرح موضوعة انتخابه مؤخراً قبل اليسار الفلسطيني بشكل خاص تم كرد فعل (كعادة اليسار في رد الفعل) على موضوعة انتخاب سلطة الحكم الذاتي. وحين كان اليسار الفلسطيني شريكاً كاملاً فعالاً أو صامتاً في تجاوزات قيادة م.ت.ف، وفي قرارات المجلس الوطني المعدة سلفا، لم يطرح بجدية موضوعة انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني. اما بعد فوات الأوان فيطرح موضوع الانتخاب كبديل عن انتخاب سلطة، ولو كانت سلطة غير سيادية وغير شرعية. والهروب من انتخاب سلطة فلسطينية الى انتخاب حركة تحرر غير مفهوم وغير واضح.

المجلس الوطني الفلسطيني هو جمعية تأسيسية للكيان الوطني الفلسطيني لا أكثر، وقد قامت قيادات الفصائل واللجنة التنفيذية للمنظمة بالعديد من مهامه المفترضة الأخرى. ولا نعرف عن برلمان منتخب لاي حركة تحرر وطني في العالم الثالث. وتمثيلته لا تهدف الى التشريع وانما الى اقامة الكيان الوطني الفلسطيني وقد فشل في هذا الهدف، لاسباب لن نتعرض اليها هنا، ولكنها لا تعود الى عدم ديمقراطيته على أية حال. ومحاولة تجميله اي احتسابه ديمقراطيا لا تقل في سخافتها عن الخجل به لانه غير ديمقراطي.

اما الفصائل التي تشكل منها المجلس الوطني فقد شابهت الى حد بعيد التنظيمات المركزية اللينينية اللائقة بالعمل السري ولكن هذه التنظيمات مارست شكلا عسكريا من حيث اشكال التنظيم حتى عندما قامت بمهام سياسية في لبنان وحتى في تنظيماتها الجماهيرية التابعة لها. والتنظيمات الجماهيرية التابعة للأحزاب ليس تقليعة فلسطينية، وانما تقليد متبع في كافة الدول ذات

التنظيمات الحزبية القوية بما في ذلك الدول الديمقراطية ذات المبنى الحزبي القومي مثل ألمانيا وفرنسا وحتى اسرائيل، حيث تتبع للاحزاب تنظيمات نسائية وشبابية ورياضية وحتى صناديق تمويل خيرية (ولا حاجة هنا للمزيد من جلد الذات). مع الفرق انه في هذه الدول تعمل أيضاً منظمات غير حكومية من نوع آخر غير حزبي.

حاولت هذه التنظيمات تقاسم المؤسسات غير الحزبية فيما بينها بشكل يشبه نظام "الكوتا" المتبع في م.ت.ف. واخذ هذا النظام بالتسرب الى كافة المؤسسات حتى ذات الطابع الأهلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام ١٩٨٢، اي بعد ان وجهت الفصائل المختلفة جهدا خاصا للمناطق المحتلة بعد الهزيمة في لبنان. ومن غرائب العمل السياسي الفلسطيني ان لكل فصيل "مستقليه" المحسوبين عليه، وهذا تناقض واضح ولكن يعمل فيه بجدية عند وضع حسابات "الكوتا" وأكثرية "المستقلين" يتبعون التنظيم الأساسي بالطبع – تنظيم فتح–.

وقد لحقت بالعمل السياسي الفلسطيني تشويهات عديدة منها النفوذ القطري العربي داخل م.ت.ف وامتداداته التنظيمية، ومنها العلاقات المتينة مع الأنظمة الديكتاتوية العربية والانظمة الرجعية المحافظة والتي تتجاوز المجاملة. ولكن على المستوى الداخلي الفلسطيني وفي أوساط الفصائل التي تعتبر مستقلة أي ليست مجرد امتداد لنظام عربي نرى ان الميل هو الى "الفصيل الشمولي" (totalitarian) الى درجة شوهت حتى الكفاح المسلح. ففي فترة تنافس الفصائل على النفوذ على الساحة الفلسطينية يصبح الكفاح المسلح اداة لتقوية النفوذ وليس لتحرير فلسطين أي ان الهدف الحقيقي للكفاح المسلح خاصة العابر للحدود هو الساحة الفلسطينية وليس الساحة الاسرائيلية، بما في ذلك من سقوط ضحايا من الشباب المتفاني من اجل الوطن، وبما في ذلك من هبوط في مصداقية الكفاح المسلح، ما عدا في حالات استثنائية وجهت فيها ضربات

مؤلمة لاسرائيل. لدينا في هذه الحالة مثالا كلاسيكيا للترابط بين شكل التنظيم الشمولي وبين أهدافه السياسية. التنظيم الشمولي المركزي الذي لا يفصل بين مجالات النشاط الاجتماعي المختلفة: قومي، وسياسي، ومهني، واجتماعي، وخيري، يضع ذاته في نهاية الأمر فوق كل هذه الاهداف سياسيا ايضا، الأمر الذي يعني تغيرا جديا في جدول أولوياته وتطبيق برامجه -اذ يصبح نفوذ تمثيل التنظيم في المؤسسات السياسية والاجتماعية فوق اهدافه ذاتها، اي تصبح الاداة هي الهدف.

هذه الاوضاع عرفتها الضفة الغربية ولكنها لم تعشها بكثافة حتى العام ١٩٨٢، عندما انتقلت معظم الفصائل الى التشديد على العمل السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة. في هذه المرحلة انقرضت تدريجيا القوى السياسية الأردنية، (والمقصود بالأردنية ليس التابعة للأردن، فمن هذه القوى من عادى ويعادي النظام الأردني، وانما المقصود هو الأحزاب التي تنظمت ضمن الخارطة السياسية الأردنية والتي عبرت عن نفوذ سياسي واقتصادي وبنى اجتماعية محلية) وتمت فلسطنة الحزب الشيوعي. وانتقل زمام المبادرة نهائيا الى فصائل م.ت.ف. وقد قادت الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية المعبرة عن المجتمع الفلسطيني المتواصل نسبيا على الأرض بعد العام ١٩٦٧ حتى المرحلة الانتقالية وهي مرحلة لجنة التوجيه الوطني، التي جمعت بين هذه البنى السياسية والاجتماعية الفلسطينية-الأردنية وبين فصائل م.ت.ف. ولذلك تعتبر لجنة التوجيه الوطني أرقى أشكال التنظيم الفلسطيني في الأرض المحتلة حتى اليوم. وقيادة الانتفاضة بهذا المعنى كانت خطوة الى الوراء لانها احتوت القيادات الفصائلية المهمة ولكنها تجاهلت البنى الاجتماعية والسياسية العريقة الأخرى.

والانتفاضة التي نشبت بعد انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية الى "الداخل" انجبت في البداية بدائل تنظيمية شعبية وعفوية على مستوى الاحياء،

واللجان الشعبية، ولجان التعليم، والصحة، والمقاطعة الاقتصادية، والقوى الضاربة وغير ذلك، ولكن سرعان ما تم اختزال هذه الطفرة الى نظام "الكوتا" الفصائلي. ومع استمرار الانتفاضة رغم استنفادها قوتها ودخول عناصر محافظة تشدد على القاسم الاجتماعي الأدنى المشترك، وازدياد عناصر القسر في منهجها طرأت تغيرات أخرى على العمل السياسي الفلسطيني في الانتفاضة منها:

١- تحالف الفصيل مع مبنى العشيرة والحمولة في القرية الفلسطينية.

٢- ازدياد الضغط العنيف على الطبقة الوسطى -خاصة التجار من أجل ضمان استمرارية الاضراب كالظاهرة القطرية الوحيدة المتبقية من ظواهر الانتفاضة.

٣- تراجع دور المرأة تراجعا جديا عما انجزته قبل الانتفاضة وازدياد نفوذ القوة المحافظة اجتماعيا، مع انتشار جو تقليدي معاد للتجديد.

٤- اتساع الشرخ بين القيادة على المستوى المحلي والقيادة القطرية.

٥- اتساع الشرخ بين العمل على المستوى السياسي القطري والعمل المسلح المحلي.

ونتيجة لهذه الاوضاع مجتمعة مضافا اليها عدم نشوء قيادة محلية من صلب الانتفاضة بقي زمام المبادرة في أيدي قيادات الفصائل في الخارج وعلى رأسها قيادات فتح، التي استطاعت ان تستثمر ما تبقى من الانتفاضة لاستخلاص اعتراف اسرائيل بها، وهو اعتراف قد يتحول الى مقايضة للهدف السياسي بالوسيلة السياسية.

لقد تحول رد الفعل على انماط التنظيم السياسي الفلسطيني الفصائلي الى مزاج شعبي سلبي في موقفه من الفصائل ونظام الكوتا الذي تمثله، ومع أن لهذا

المزاج ما يبرره إلا أن التحول الى العداء للحزبية المألوف في دول العالم الثالث قد يتحول الى ظاهرة خطيرة معادية للديمقراطية. فمن غير الممكن تصور الديمقراطية الحديثة دون أحزاب، فالتعددية الحزبية من ركائز الديمقراطية والعمل السياسي بشكل عام، ولا نعلم عن أي نظام ديمقراطي لبرالي حديث لا يشجع، أو لا يتيح على الاقل التعبير السياسي الحزبي عن تعددية المصالح والآراء.

والغريب ان الابتعاد عن الاحزاب والحزبية، الذي يصب غالبا في صالح الديكتاتورية، قد يتم مع الترويج للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وغير الحزبية في الوقت ذاته. والحقيقة ان اختزال المجتمع المدني الى المنظمات غير الحكومية NGO-S هو بحد ذاته من غرائب المرحلة الحالية التي تبتعد بالديمقراطية في الوطن العربي عن ساحتها الأساسية ساحة الدولة والحكومة.

لم يقصد بالمجتمع المدني في يوم من الأيام عند أي من الفلاسفة الذين نظروا له بنوع من الجدية ان يختزل الى مجرد: المنظمات غير الحكومية. فالمجتمع المدني يغطي المساحة الكاملة بين العائلة والدولة بما في ذلك السوق، وأشكال التنظيم الذاتي للمجتمع والمنظمات الوسيطة بين الدولة والفرد وهي وسيطة بمعنيين: (١) انها تحول ما بين جهاز الدولة وبين الفرد، (٢) انها بذلك أيضا تتوسط بين الدولة وبين الفرد، وهي تشكل حيزا عاما غير حيّز الدولة.

ان عملية تطور المجتمع المدني هي في الوقت ذاته عملية تطور عينيته، فقد كان المجتمع المدني في القرن السابع عشر لا يعني الا المجتمع السياسي المنظم المبني نظريا على التعاقد بين افراد احرار (الفرد المقصود هو الذكر الأوروبي المالك). ثم أصبح يعني استقلالية المجتمع عن الدولة القائمة على قدرة المجتمع على اعادة انتاج ذاته ماديا عبر آليات اقتصاد السوق وبالاستقلال عن التدخل القسري للدولة. وفي مرحلة تاريخية أخرى أصبح يعني الحاجة الى

فصل الحيز العام عن آليات اقتصاد السوق وعن آليات الدولة القمعية، يضاف الى ذلك الانفصال عن البنى الاجتماعية العضوية. ونسمع مؤخرا في أوروبا الغربية عن الحاجة الى تمييز المجتمع المدني عن المجتمع السياسي بما في ذلك الأحزاب الساعية للوصول الى السلطة.

إنّ كل انفصال وكل تعيين تاريخي لمفهوم المجتمع المدني يعبر عن مرحلة تاريخية محددة. والمفهوم الضيق للمجتمع المدني الذي تم طرحه مؤخرا في الدول الرأسمالية المتقدمة -وهو موضوع نقاش على أية حال- لا يعني شيئا اذا تم استيراده الى دول لا تتوفر فيها الديمقراطية البرلمانية. فاخراج الاحزاب من مجال المجتمع المدني قبل تحقيق الديمقراطية هو وأد لفكرة الديمقراطية التي يصبح للمجتمع المدني معنى في ظلها او في ظل التطور التاريخي من أجل الوصول اليها.

واقتصار مفهوم المجتمع المدني على المنظمات غير الحكومية في دول لا يوجد فيها فصل بين المجتمع والفرد (بنى عضوية) ولا بين المجتمع والسلطة (قدرة المجتمع على اعادة انتاج ذاته)، هو مجرد كاريكاتور عن هذا المصطلح. فالمنظمات غير الحكومية تكتسب اهميتها في غياب الديمقراطية بقدر ما تساهم في العمل من أجلها.

هنالك سبعة أنواع من المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة (رغم ان هذه التسمية خاطئة في غياب الدولة -وافتراض السلطة الفلسطينية دولة هو افتراض خاطىء): ١) تنظيمات نقابية، ٢) تنظيمات مهنية، ٣) جمعيات خيرية، ٤) اتحادات نسوية، ٥) مؤسسات اهلية، ٦) منظمات جماهيرية تابعة للفصائل، ٧) روابط ومؤسسات متعلقة بحقوق الانسان. ولكن المجتمع المدني يتعلق بمجمل عملية اعادة انتاج المجتمع لذاته من قواه الداخلية وبتميز عن الدولة، وهذا يتجاوز هذه التصنيفات السبعة.

وقسم من هذه المنظمات يرى مهمته في تقييد عمل السلطة الفلسطينية في المرحلة الحالية، وهو أمر ايجابي يجب تشجيعه. ولكن تناقضا بنيويا يحكم جدلية العمل الوطني في هذه الايام؛ لان توسيع سلطة السلطة الفلسطينية قد يؤدي الى تجاوزات في رأي هذه التنظيمات من ناحية، ومن ناحية أخرى هنالك أهمية لتوسيع صلاحيات هذه السلطة لتتحول الى دولة ذات سيادة في يوم من الأيام. ان الصراخ وحده ضد تجاوزات السلطة الفلسطينية رغم ضرورته قد يخلق وهما دوليا أن هنالك دولة استبدادية بالرغم من غياب الدولة ذاتها، ومن هنا فان الرقابة على السلطة الفلسطينية يبقى ناقصا اذا لم يشمل القضية الوطنية؛ اي الرقابة على تفريطها بالسيادة الوطنية. وعلينا كديمقراطيين فلسطينيين ان نتجاوز الإدراك بان الديمقراطية والمواقف الوطنية لا يتناقضان الى الموقف القائل ان الابتعاد عن السيادة الوطنية لا يمكن ان يحمل في طياته أية ديمقراطية، فالسلطة التي تمارس سيادتها نحو الداخل فقط لا يمكن ان تكون ديمقراطية، وسيكون تقييد حقوق المواطن وحرياته هي المخارج الوحيدة لممارسة السلطة وللتظاهر بالسيادة.

منشورات مواطن

• سلسلة دراسات وأبحاث:

١- حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية

برهان غليون — عزمي بشارة

جورج جقمان — سعيد زيداني

• سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

١- الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

ربى الحصري — علي الخليلي — بسام الصالحي

٢- المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة

عزت عبد الهادي — أسامة حلبي — سليم تماري

٣- الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية

موسى البديري — جميل هلال

جورج جقمان — عزمي بشارة

منشورات مواطن

• سلسلة ركائز الديمقراطية:

١- حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**

٢- أسامة حلبي، **سيادة القانون** (قيد الأعداد)

٣- عزمي بشارة، **المجتمع المدني**.(قيد الأعداد)

٤- فاتح عزام، **الحقوق المدنية والسياسية** (قيد الأعداد)

٥- وحيد عبد المجيد، **دور المعارضة في النظام الديمقراطي** (قيد الأعداد)

• سلسلة مبادئ الديمقراطية:

كراسات موجزة تعرف بشكل مبسط بعناصر أساسية من النظام الديمقراطي:

١-ما هي المواطنة؟

٢-فصل السلطات. (قيد الأعداد)

٣-الحريات المدنية. (قيد الأعداد)

٤-استقلال القضاء. (قيد الأعداد)

٥-التعددية السياسية والفكرية. (قيد الأعداد)

٦-المحاسبة والمساءلة. (قيد الأعداد)



المؤلفــون

موسى البديري: عضو هيئة تدريس في جامعة بيرزيت، ويعمل منذ عام ١٩٩٤ وحتى الآن أستاذ زائر في جامعة كامبريدج في بريطانيا. متخصص في العلوم السياسية وله عدة دراسات وكتب منشورة بالعربية والانجليزية.

جميل هلال: باحث زائر في جامعة أوكسفورد في بريطانيا منذ عام ١٩٩٤. متخصص في علم الاجتماع السياسي. عمل كرئيس تحرير مجلة الفكر الديمقراطي، وله عدد من الكتب والدراسات المنشورة حول جوانب مختلفة في الحياة السياسية الفلسطينية.

جورج جقمان: عضو هيئة تدريس في جامعة بيرزيت. متخصص في الفلسفة وله عدة دراسات وأبحاث منشورة بالعربية والانجليزية في الفلسفة المعاصرة والفلسفة السياسية والفلسفة الإسلامية.

عزمي بشارة: عضو هيئة تدريس في جامعة بيرزيت. متخصص في الفلسفة ويعمل حاليا على انهاء كتاب حول مفاهيم المجتمع المدني. له عدة دراسات وأبحاث منشورة بالعربية والانجليزية والالمانية في الفلسفة السياسية والفكر المعاصرة.